السودان .. القبعة والعمامة

زلزال انفصال الجنوب.. وتوابعه

حمدى الحسينى



السودان
القبعة والعمامة

زلزال انفصال الجنوب.. وتوابعه



حمدى الحسينى

إصدار مركز الأهرام للنشر
والترجمة والتوزيع

مدير التحرير
أشرف أنور

نائب مدير التحرير
أحمد جابر

المراجعة
على بشير

تصميم الغلاف
صلاح نويرة

لوحة الغلاف
عصام طه

مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون: ٢٧٧٠٣٤٤٥ - فاكس: ٢٥٧٨١١٠٣
البريد الإلكترونى: actp@ahram.org.eg

منذ إنشائه فى ١٩٧٦ تحت اسم مركز الأهرام للترجمة العلمية وخلال مسيرته بعد أن أصبح مركز الأهرام للترجمة والنشر وصولا إلى وضعه الراهن الذى يشمل نشاط التوزيع والتسويق (مركز النشر والترجمة والتوزيع)، أصدر مئات العناوين التى حملت خلاصة عقول وأفكار وإبداع نخبة من المفكرين والكتّاب فى مصر والعالم العربى. ويرحب المركز بإقتراحاتكم وأفكاركم عبر البريد الإلكترونى أو الفاكس. وتطلب إصدارات المركز من المكتبات التابعة له، ويرجى الإطلاع على قائمة عناوينها فى نهاية هذا الكتاب.

الطبعة الأولى
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

المحتويـــات

الإهداء

إلى ..

شهداء ثورة ٢٥ يناير..

التي أنقذت ضمن ما أنقذت علاقاتنا

بإفريقيا..

وأولها السودان..

إلى الذين دفعوا حياتهم لوقف

القطيعة مع الجيران والأهل والأحباب،

واستعادة الوئام المفقود.

الخطر.. هنا!

وحدته أصبحت عبئا ثقيلا يصعب احتماله، فبدا الانفصال طوق نجاة تعلقت عليه الآمال لإنقاذ السودان من العودة إلى شبح الحرب.. بعد صراعٍ دامٍ امتد نصف قرن اقتنع الجانبان بحتمية الانفصال.. ولم يجد الطرفان وسيلة لحقن الدماء سوى أبغض الحلال.. وتعلق كل منهما بمبدأ طلاق بإحسان خير من وحدة مغموسة بالدماء.

كأن التاريخ يعيد نفسه.. وهو عندما يفعل ذلك يصبح ملهاة .. السودان هذه الأيام يعيش لحظة فارقة يترتب عليها مستقبل شعبه..الوضع الذى يعيشه السودان يشبه تماما مطلع يناير ١٩٥٦ عندما اتخذ قادته قرارا بالاستقلال ورفضوا الوحدة مع مصر.

لذلك فإن تمسك الحركة الشعبية وحماسها بالانفصال يترك الأثر نفسه فى نفوس السودانيين، كما سبق أن جاء قرار انفصال السودان صادما لمصر،فى وقت كان عبد الناصر يتبنى توجها قوميا وحدويا، فتحطمت أحلام المصريين والسودانيين على صخرة الانفصال.. تلك الصدمة تركت جرحا غائرا فى علاقة الشعبين مازال ينزف حتى اليوم، وتنعكس آثارها العملية فى فقدان ثقة متبادلة بين حكومات البلدين.

قبل ظهور إسرائيل، كان الشغل الشاغل لحكام مصرهو تثبيت أركان حكمهم عبر تأمين مياه النيل وكل الضمانات لحماية الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة.. وبعد أن وقَّع الرئيس السادات اتفاقية كامب ديفيد وقرر أن أكتوبر ١٩٧٣ آخر الحروب، وترسخت قواعد المواطنة فى عقل المصريين بقيت قضية تأمين مياه النيل أكبر التحديات .. فإذا كانت كامب ديفيد قد قللت من تهديد إسرائيل لحدود مصر الشرقية مؤقتاً.. فإن استقلال جنوب السودان وما يترتب عليه من علاقات بين الدولة الوليد وتل أبيب سيقلب

الموازين، وبعد أن كان الخطر الإسرائيلى يأتى من الشمال ربما يطل مرة أخرى من الجنوب!!

لا أحد ينكر أن اتفاقية السلام الشامل التى وقعتها حكومة البشير مع الزعيم الجنوبى الراحل جون جارنج فى كينيا ٢٠٠٥ كانت تحمل شبح الانفصال.. ولم يتنبه البشير أو مساعدوه لمخاطرها.. بنود هذه الاتفاقية تسمح بأن يؤول مصير السودان فى نهاية المطاف إلى سيطرة الجنوب بقيادة زعيمهم الراحل أو الانفصال واحتمال عودة شبح الحرب الأهلية، ودخول المربع رقم واحد والفوضى.

البصمة الأمريكية كانت واضحة فى بنود الاتفاقية.. استغلت أن السمعة الدولية للنظام السودانى محل شكوك،وليس أمامه من سبيل إلا قبولها، دون أن يستعد لعواقبها أو حتى تجهيز بدائل تجنب السودان خطر التمزق.. منذ وصول جبهة الانقاذ الاسلامية للسلطة فى انقلاب ١٩٨٩ سعت واشنطن للبحث عن مخرج للجنوب بعد أن اقتنعت بعدم جدوى الحرب أو التعايش السلمى بين الشمال المتشدد والجنوب المسيحى المتطلع للخلاص من هيمنة «الجلابة»،العرب !!..

ظهور دولة جنوبية مستقلة واقع تسوقه أمريكا منذ فترة طويلة، لذلك يتوقع أن تحظى هذه الدولة المحتملة فى الجنوب برعاية دولية مميزة،لتكون نموذجا جديدا يجذب الدول التى ولدت من رحم الحرب العالمية الثانية.. السودان يسير على طريق يوغسلافيا والكوريتين وألمانيا !.. بأن يصنع الغرب من الجنوب دولة نموذجية تكون بمثابة سور برلين الذى يفصل بين التجمع العربى الإسلامى فى الشمال وباقى التجمعات الإفريقية المسيحية فى وسط وشرق القارة السمراء.

عندما تحمس الجنوب للانفصال تذكرت حوارى مع «ديفيد».. شاب جنوبى مولود فى الشمال، لم يكن يخطر بباله العيش بعيدا عن الخرطوم التى يعشقها.. خلال سطوة الشيخ الترابى على الحكم فى تسعينيات القرن الماضى، ذهب ديفيد للصلاة بإحدى كنائس

الخرطوم.. أثناء الصلاة حضرت سيارة شرطة، اقتحمت الكنيسة بدعوى البحث عن مطلوبين.. ديفيد تحول من وحدوى متشدد إلى انفصالى متعصب.. ابن قبيلة «اللاتوكا» الجنوبية الصغيرة، أفرج عن حقده على قبيلة الدينكا وروى لى عشرات القصص عن فساد قادتها وتهريبهم الأموال طوال سنوات الحكم الانتقالى.

نتائج الاستفتاء الأخير، وضعتنا أمام سودانين.. الأول فى الشمال والثانى فى الجنوب.. ويبدو أن الأمر الأكثر خطورة أن انفصال الجنوب مجرد مقدمة لتقسيم السودان إلى أربع دول، فهو يمنح الشرعية للمعارضين فى دارفور وجبهة الشرق للعمل المسلح ضد الخرطوم انطلاقا من القاعدة التى أرستها الحركة الشعبية .

حكومة الإنقاذ أمام خيارين قبول الانفصال والتعايش مع دولة مسيحية فى الجنوب، وهو قرار يعنى انتحار الإنقاذ وفتح الباب أمام احتمال انقلاب عسكرى يطيح بها من سدة الحكم، أو تعطيل الانفصال بطرق متعددة تبدأ من مشكلة أبيى المعقدة،وهذا يعنى أيضا فتح الباب على مصراعيه لاحتمالات استئناف القتال وعودة الحرب بين الشمال والجنوب.

أين تقف مصر وما الضمانات التى تعتمد عليها فى تأمين وصول مياه النيل ؟ وهل كان محمد على باشا مخطئا عندما ضحى بأعز أبنائه وأرسله لتوحيد السودان والوصول بقوة الجيش المصرى حتى «هرر» فى تخوم الحبشة لتأمين منابع النيل ؟

هناك خطر حقيقى يأتى من تزايد إنفاق حكومة الجنوب على الآلة الحربية.. فى ظل اعتقاد بعض قادة الحركة بمقولة «إذا كنت ترغب فى السلام فعليك الاستعداد للحرب». .. أغلب هؤلاء من قدامى قادة حركة التحرر، خبراتهم فى إدارة الشئون المدنية ضعيفة، لكنهم يريدون جنى ثمار النصر.. خاصة أن نصف موازنة الجنوب كانت تدخل جيوبهم،والنصف الآخر على المقربين منهم، فى الوقت الذى يعانى القادة المدنيون العائدون من التهميش والإهمال.. بعض العائدين مازالوا عاجزين عن فهم الأحوال المعقدة الموروثة من زمن الحرب، وبعضهم الآخر لم يعد قادرا على التعايش مع مجتمع

غادره منذ صباه.. إن الجنوبيين اليوم ينظرون إلى من نزحوا للشمال ويسعون للعودة الى الجنوب على أنهم خونة، رغم الحاجة الملحة إلى كفاءاتهم التقنية والادارية.

بينما يتوقع مراقبون تحقيق نوعين من الانفصال، الأول سلمى والثانى تصادمى ولكليهما تبعات وآثار على مصر والمنطقة كلها، لكن الأهم هل يكون الشمال مستعدًا للتعايش مع جنوب مستقل يستحوذ على نحو ٧٠٪ من احتياطى نفط البلاد؟ ما مصير كوادر الشمال داخل الجنوب والعقول الجنوبية المقيمة بالشمال وما يترتب على ذلك من نزوح جماعى قد يفوق ما جرى فى دارفور.. و كارثة الحدود بدءًا من منطقة جبال النوبة مرورًا بمنطقة النيل الأزرق وأبيى وجنوب كردفان،انتهاءً بشرق وغرب السودان.. كلها أوراق يخشى كل سودانى من أن تتحول إلى فتيل لإشعال الفتن وإثارة القلاقل!

انفصال جنوب السودان كابوس للعرب لن يمر بسهولة فهو يحتاج إلى جراحة دقيقة على طريقة فصل توءمين ملتصقين.. هذه الجراحة تجرى فى غرف عمليات تشرف عليها وتنفذها وتستفيد منها بالدرجة الأولى أطراف خارجية تأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل .. وهنا مصدر الوجع!



الفصل الأول

حلم عمره نصف قرن!

1 - الاستقلال الحزين

2 - الوحدة الكاذبة

3 - المرحوم جارنج يحدثكم

4 - ديمقراطى من ضهر ديكتاتور

1 الاستقلال الحزين

منذ اللحظة الأولى لاستقلال السودان أيقن الجنوب أن نية الشمال مبيتة لتجاهل مطالبهم .. لم يقتنعوا بعدم توافر الخبرات والكفاءات اللازمة للمشاركة فى مرحلة بناء الدولة، فضلا عن أن النخبة التى حملت لواء إعلان الاستقلال خرجت من رحم الحركة الطلابية، التى كان أغلبهم ممن أنهوا دراستهم بالأزهر، وعادوا مشبعين بالروح الإسلامية وتوجهات القومية والعروبة.. تجلى ذلك فى الصورة النهائية التى جسدها إسماعيل الأزهرى أول رئيس منتخب للسودان باعتبار السودان دولة إسلامية ذات هوية عربية، والذى مهد لميلاد حركة التمرد الجنوبية الأولى ضد الشماليين فى أغسطس ١٩٥٥ بالمنطقة الاستوائية، أى قُبيل موعد إعلان الاستقلال، تحت مسمى نقل الفرقة الجنوبية المتمردة.. كما كان تمثيل الجنوب فى الوظائف القيادية بالخدمة المدنية ضئيلا على أساس ضعف مستوى تعليمهم ورد المتمردون بالاعتداء على المدنيين من التجار والمدرسين والموظفين الشماليين وأسرهم ثم ردت القوات المسلحة عليهم بعنف.

فى اللحظة التى أعلن فيها الأزهرى نبأ استقلال السودان، اجتمعت خلايا التمرد فى أحراش الجنوب، وأعلنوا بدء أول وأطول حرب أهلية عرفها العالم.. هذه القوى ظلت تقاوم فكرة استرقاق الشماليين الجنوبيين، التى ألقت بظلال حزينة لدى أهل الجنوب أكثر القضايا التى أرهقت جميع الحكومات المركزية فى الخرطوم منذ الاستقلال.. فعندما قرر مؤتمر إدارة السودان عام ١٩٤٦ تكوين جمعية تشريعية واحدة تمثل السودان، انفرد الشمال بها بالتواطؤ مع الموظفين البريطانيين، استجابة لترضية الإنجليز لكسب دعمهم للانفصال عن مصر.

فى العام التالى (عُقد) مؤتمر جوبا بمشاركة كبار سلاطين الجنوب، إلى جانب الشماليين والإنجليز، وتم الاتفاق على دعمهم لسياسة التدرج فى إعداد الجنوبيين للحكم حتى يبقى نفوذهم، وراح ممثلو الشمال «يمنونهم بالمستقبل الواعد فى سودان موحد» حتى انتزعوا موافقة المؤتمر على استقلال السودان، وانتقل الشماليون لتشكيل الجمعية التشريعية بالترتيب مع الإنجليز، حصل الجنوب على ١٣ مقعدا من أصل ٩٣، حتى أن مفاوضات الحكم الذاتى والاستقلال وتقرير المصير، التى جرت بين الشمال والإنجليز ومصر لم يحضرها أحد من الجنوب. وبهذا أيضا انخدع الجنوب مرة ثانية، وكانت الخديعة الثالثة عند «سودنة» الخدمة العامة حينما نال الجنوب ست وظائف مقابل ثمانمائة للشمال.

تطلعات سياسة الجنوب منذ مؤتمر جوبا تتجه إلى حكم فيدرالى لجنوب السودان، يضع الإقليم تحت إدارة أبنائه أو إلى انفصال تام وقيام دولتين متجاورتين، إلا أن الإداريين البريطانيين الذين أشرفوا على قيام المؤتمر ضغطوا على ممثلى الجنوب، بقبول سودان موحد بحجة أن الجنوب كان لا يملك الموارد المالية ولا البشرية ليصبح دولة مستقلة، ويعتبر موقف الإدارة البريطانية هذا مخالفا لما قامت به سابقا، فقد عملت فى الماضى على فصل الجنوب عن الشمال، واعتبرت الجنوب منطقة مغلقة غير مسموح لمواطنى الشمال دخولها إلا بإذن من الإدارة البريطانية وخفضت أعداد التجار الشماليين واستبدلتهم بمسيحيين من الشوام ومنعت مزاولة الشعائر الإسلامية بالجنوب علنا، كما منعت تسمية أبناء الجنوب بأسماء شمالية.

فى التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ عندما اجتمع البرلمان لبحث اقتراح لإعلان الاستقلال، تقدم الأعضاء الجنوبيون مشترطين قيام نظام «فيدرالى» للحكم ثمنا لموافقتهم على الاقتراح، قَبِل الزعماء الشماليون هذا المطلب لكن من الواضح أنهم لم يكونوا جادين فى تأييده، بل لمجرد ترضية الجنوبيين فقط. واتضح ذلك بعد ثلاث سنوات عند تأليف لجنة إعداد مواد الدستور الدائم وقيام الجمعية التأسيسية، حيث رفض زعماء الشمال أية إشارة لتناول الوضع الفيدرالى.

عندما شعر قادة الشمال بأن الزخم الديمقراطى الذى كان دافقا فى الشارع السودانى قد يزلزل سلطتهم الجديدة، سواء برفض الجنوب الهيمنة عن طريق الدين، أو لجوء منافسيهم إلى الهيمنة المضادة عن طريق التحالف أو حتى الوحدة، مع مصر.. هنا تم تدبير الانقلاب العسكرى بقيادة الجنرال «إبراهيم عبود»، الذى أعلن خلاله تشديد الخناق على الجنوب، وسخر الجيش لتوجيه الهيمنة الجديدة إلى هذه المنطقة باسم «نشر» العروبة والإسلام.

فى مارس ١٩٦٥ انعقد مؤتمر المائدة المستديرة الذى ضم أحزاب الشمال والجنوب بحضور (مصر- الجزائر).. ورغم تنوع الآراء بين أغلبية مع الوحدة، أو الفيدرالية وأقلية انفصالية، كاد المؤتمر يفشل أمام تصميم الشمال على وضع السلاح، قبل المضى فى خطوات الاتفاق.. و حرص الجنوب على التراضى والمشاركة فى لجنة الاثنى عشر لتنفيذ إجراءات حسن النيات.

لكن استمرار الاضطراب فى الجنوب دفع مجلس السيادة لإجراء الانتخابات العامة فى مايو، رغم مقاطعة أحزاب الجنوب لها، فيما وافقت أحزابه المشاركة فى لجنة الاثنى عشر مناصفة مع الشمال.

فجأة .. تمسك الشمال بضرورة تعيين رئيس الإقليم الجنوبى بمعرفة «رئيس الجمهورية»، كما لم يتحدد وضع الجنوب بين القيادات العسكرية والشرطة، خاصة فى الجنوب مع رفض شمالى لوجود أى حرس إقليمى أو ميليشيا محلية، وتسويف وضع مسئولى التعليم فى الجنوب.

كان جليا عدم ثقة الشمال المستمرة بقيادات الجنوب.. إلى أن حان موعد مناقشة مشروع الدستور، حيث دفعت أحزاب الشمال بفكرة «الدستور الإسلامى» الذى رأى الجنوب فيه تأكيدا للتمييز العنصرى والدينى.

ممثلو الجنوب فى البرلمان قرروا الانسحاب من لجنة الدستور إزاء تصميم الشمال على

صيغته.. بينما طالب المشاركون فى لجنة الاثنى عشر، بدعوة أطراف المائدة المستديرة للانعقاد مرة أخرى فى مارس ١٩٦٦ وفقا لما تقرر من قبل.. الحكومة التى يرأسها الصادق المهدى، رفضت الاستجابة بزعم تغير المناخ السياسى، ودعا المهدى إلى مؤتمر آخر فى أكتوبر ١٩٦٧ الأحزاب السياسية التقليدية، لا القوى الديمقراطية فأصاب التيارات الوطنية التى فجرت ثورة أكتوبر ١٩٦٤ بالإحباط، وهو ما يعتبره محللون السبب فى ضياع الفرصة لبناء سودان ديمقراطى.. هذه الأجواء وفرت المناخ المناسب لتشجيع قوى شابة جديدة فى المؤسسة العسكرية للظهور عُرفت بثورة مايو ١٩٦٩ وبتوجه ناصرى، أدركت خطورة استمرار الاقتتال فى الجنوب، وأعلنت «النقاط التسع» كوثيقة للجنوب.

فى هذه الأثناء تم تعيين السياسى الجنوبى المعروف «آبل ألير» عضوا بمجلس الوزراء، والمفكر الجنوبى «جوزيف جارنج»، وزيرا لشئون الجنوب. يحسب لثورة مايو أنها وقعت اتفاقية أديس أبابا فى فبراير ١٩٧٢، ضمنت حكما إقليميا ذاتيا للجنوب، وسمحت بوجود وجوه جنوبية بارزة فى الحكومة المركزية، وجرى الاتفاق على تحقيق تنمية نشيطة للإقليم، بتكافؤ معقول فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما كان يمكن أن يحقق طفرة هائلة للسودان فى إطار من الوحدة... ثم تأتى الواقعة التى قدم خلالها المدعى العام السودانى، حسن الترابى، للرئيس النميرى مشروع قانون يقضى بإعادة تخطيط حدود «الإقليم الجنوبى» وحل مؤسساته المركزية، وهو ما اعتبرته الدوائر الجنوبية تمهيدا لمشروع التعريب والأسلمة خاصة بعد أن حل النميرى الحكومة الإقليمية والمجلس التشريعى وأعاد تشكيلهما وفق التقسيم الجديد للإقليم فى ١٩٨٠، بما يبدو كتصفية نهائية لاتفاق أديس أبابا.. وجرى نشر خرائط بحدود جديدة تضم منطقة «بنتيو» الجنوبية الغنية بالبترول إلى الأقاليم الشمالية، فكان هذا القرار شرارة الصراع الدامى بين الشمال والجنوب.. وكان المتوقع أن يلجأ قادة التمرد فى الجنوب لرفع شعارات الانفصال.

فى هذه الظروف ولدت لدى الجنوب فكرة السودان الجديد، زعيمها الروحى جون جارنج.. هذه الدعوة لاقت قبولا وحماسا من كافة القوى المهمشة التى تحالفت مع الحركة، فى غرب وشرق ووسط السودان.

قضية جنوب السودان تأرجحت بين أمل الوحدة، وشبح الانفصال إلى أن دخلت مرحلة جديدة بتوقيع اتفاقية السلام الشامل، بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى يناير ٢٠٠٥، التى منحت الجنوب حق تقرير المصير وتعددت الاتجاهات فى محاولة قراءة ما سيئول إليه الوضع بعد الاستفتاء، مع الاعتبار أن خيار الوحدة أو الانفصال قرار تملكه الحركة الشعبية وحدها، ويخضع لحساباتها هى قبل أى طرف آخر.. لكن المؤكد أن اتفاقية السلام حققت مكاسب غير مسبوقة لأهل الجنوب حيث منحتهم فوق ما كانوا يتطلعون إليه، فى ظل كل الحكومات السابقة.. فقد تضمنت الاتفاقية العديد من بنود تصب فى صالح الوحدة وأخرى تشجع على الانفصال فمن البنود التى تشجع على الوحدة فى الاتفاقية:

- قيام حكومة وحدة وطنية تعكس التعددية وتعزيز الوحدة والدفاع عن السيادة واحترام وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

- التزام الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطات والاختصاصات التنفيذية بالمسائل الواردة، فى الاتفاقية من مبادئ متفق عليها وهياكل الحكم، وحق تقرير المصير للجنوب على نحو ما يتضمنه هذا الاتفاق والدستور القومى الانتقالى.

- اقتسام المناصب والحقائب الوزارية، بما فى ذلك الوزارات القومية السيادية على أساس العدالة والنوعية بين الطرفين، ويتفق الطرفان على وضع الوزارات القومية فى مجموعات بموجب اتفاق ووسائل التنفيذ.

- يحدد طرفا اتفاقية السلام قبل التوقيع عليها، من يقوم بتمثيل الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الأخرى من الجنوب فى كل من هذه المجموعات.

- تخصص المقاعد فى السلطة التنفيذية القومية قبل الانتخابات على النحو التالى: يمثل المؤتمر الوطنى بنسبة ٥٢٪، والحركة الشعبية ممثلة بنسبة ٢٨٪، والقوى

السياسية الأخرى من الشمال ممثلة بنسبة ١٤٪، والقوى السياسية الأخرى من الجنوب ممثلة بنسبة ٦٪.

- تكون حكومة الوحدة الوطنية مسئولة عن إدارة وتسيير الدولة وصياغة وتنفيذ السياسات القومية وفقا للدستور الانتقالى.
- تكون حكومة الوحدة الوطنية مسئولة عن نظم الالتحاق وسياسات القبول بالجامعات والمعاهد العليا الوطنية والمؤسسات الأخرى للتعليم العالى على أساس المنافسة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- تتخذ حكومة الوحدة الوطنية القرارات بشأن الأنشطة الراهنة أو المستقبلية لمنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الثنائية أو الحكومية الدولية وغير الحكومية بهدف التوزيع المتكافئ والشفاف للمشاريع والأنشطة وتوظيف العاملين فى كل السودان.
- تعمل حكومة الوحدة الوطنية على تنفيذ حملة إعلامية فى جميع أنحاء القُطر، وبجميع اللغات الوطنية فى السودان بهدف نشر اتفاقية السلام الشامل والنهوض بالوحدة الوطنية والمصالحة والتفاهم المتبادل.

أما أهم البنود التى تدعم الانفصال:

- منح أهل الجنوب حق تقرير المصير بنهاية الفترة الانتقالية فى يناير ٢٠١١.
- تمكين الحركة الشعبية من السيطرة على الإقليم الجنوبى فى الفترة الانتقالية من ٢٠٠٥–٢٠١١.
- مشاركة أبناء الجنوب فى الحكومة الاتحادية بنسبة ٢٨٪ وفى ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان بـ ٤٥٪ لأن بعض أبنائها حاربوا مع الحركة الشعبية.
- احتفاظ الحركة الشعبية بميليشياتها المقاتلة إبان الفترة الانتقالية وخروج القوات المسلحة من حدود جنوب السودان.

- اقتسام العائدات البترولية من الحقول الموجودة فى الجنوب مناصفة بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب.
- استثناء الجنوب من تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وكذلك أبناء الجنوب غير المسلمين فى العاصمة القومية.
- ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بناء على خريطة ما قبل الاستقلال ماعدا منطقة أبيى التى أضيفت للشمال فى ١٩٠٥ وينبغى عودتها مرة أخرى إلى الجنوب.
- لاقت اتفاقية السلام تأييدا عاما من كل القوى السياسية فى الشمال والجنوب، رغم أنها كانت ثنائية بين المؤتمر الوطنى «الحزب الحاكم» والحركة الشعبية، والسبب هو إيقاف الحرب الدامية بين الشمال والجنوب، ولأنها شاملة لكل القضايا المتنازع عليها بين شقى الوطن.
- تحدثت الاتفاقية، فى الجزء الثالث، عن حكومة جنوب السودان - حيث نصت على أن تنشأ حكومة جنوب السودان على أساس الحدود القائمة منذ ١٩٥٦ وتشتمل على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية لجنوب السودان، وتتمثل إحدى المسئوليات الرئيسية لحكومة الجنوب فى العمل كسلطة بالنسبة لولايات الجنوب والعمل كحلقة وصل مع الحكومة القومية لضمان المحافظة على حقوق ومصالح الجنوب خلال الفترة الانتقالية.

مواقف الشعب السودانى - جنوب وشمال - تباينت حول الاتفاقية.. بعض الشماليين اعتبروها الخيار الوحيد المتاح أمامهم لوقف نزيف الدم والتخلص من هذا العبء الذى يؤرق المجتمع منذ الاستقلال، فى حين رآها آخرون فخًا من جانب القوى الدولية بالتواطؤ مع المتمردين لتقسيم السودان.

النظرة الجنوبية كانت أكثر إيجابية لأنها حققت سقفًا لتطلعاتهم الوطنية، إما فى الاستقلال أو فى سودان ديمقراطى جديد أعدوا أنفسهم جيدا ليلعبوا فيه الدور الأكبر.

معظم بنود الاتفاقية تم تنفيذها بعد ٢٠٠٥ مثل صدور الدستور الانتقالى، تكوين الحكومة الاتحادية المشتركة، الحكومة الإقليمية وحكومات الولايات، اقتسام عائدات البترول، انسحاب القوات المسلحة من الجنوب، إجراء التعداد السكانى الذى تتم على أساسه معرفة أوزان الأقاليم وما تستحقه من تمثيل فى البرلمان، صدور قانون الانتخابات، تكوين معظم المفوضيات التى نصت عليها الاتفاقية وبدء ترسيم الحدود، وتعيين العديد من الجنوبيين فى جهاز الأمن والخدمة المدنية.

الاتفاقية أعجبت أغلبية القوى السياسية فى الشمال والجنوب، لكن بقيت المشكلة فى أن تباين الأهداف، وتلاعب أطراف خارجية شوه هذا الاعجاب.

2 الوحدة الكاذبة

فى شرفة أحد المبانى بحى الرياض الراقى فى الخرطوم، شاهدت مجموعة أطفال عراة تماما بجانبى رئيس تحرير صحيفة سودانية، سألته عنهم.. فرد بعدم اهتمام إنهم أبناء الجنوبيين!! وواصل: هناك آلاف من هذه المناظر «القبيحة» تغرق أحياء الخرطوم الراقية.. هؤلاء أطفال الأسر الجنوبية التى هربت من جحيم الحرب الأهلية ووصلوا إلى العاصمة فلم يجدوا مأوى ولا مسكنا ولا عملا ولا أى شىء سوى الأمن، فأقاموا خياما وبيوتًا من كرتون أو صفيح فى أول منطقة خلاء يصلون إليها.. حيث يفضلون العيش بجوار القصور مستغلين سفر أصحابها.. يأكلون بقايا المطاعم الكبرى والمنح والعطايا التى يقدمها أثرياء هذه المناطق.. الزميل قدر عدد الجنوبيين فى الشمال بمليونى نسمة.. خلال الحديث والنقاش مع الكثير من الشماليين، حول خطر الانفصال لاحظت أن المعاناة التى واجهها أغلبهم بسبب الجنوبيين الهاربين من جحيم الحرب بلا عمل ولا ثقافة ولا مال، ولا أى شىء رسخت بداخلهم رغبة فى الخلاص منهم حتى لو كان الثمن تمزيق السودان!!

على المستوى الشعبى، الجانبان وصلا إلى ضرورة الانفصال، الجنوبى يعتبره حلمًا طالما عاش من أجل تحقيقه، والشمالى يتصور أن الجنوبيين يشكلون عبئًا عليهم ولا يوجد نسيج واحد يجمعهم سواء من ناحية العقيدة أو اللغة أو الثقافة، ولا حتى البشرة واللون، كلاهما يختلف عن الآخر، ويعتقد البعض فى الشمال، أن انفصال الجنوب ربما يوفر لهم فرصة أفضل لبناء وطن جديد أكثر تماسكا وتناغما.. واللافت أن العديد من مثقفى الشمال والجنوب كانوا يتندرون على مزاعم شريكى الحكم، حول شعار الوحدة الجاذبة، ويسمونه

الوحدة «الكاذبة» باعتبار أن الوحدة بين الشمال والجنوب ليست سوى كذبة كبيرة، يرددها الجانبان دون أن يكون له أساس من الواقع.. هذا الخطاب الحاد تعكسه كتابات الطيب مصطفى أبرز قيادات المؤتمر الوطنى الحاكم، وخال الرئيس البشير.. المتابع لمضمون ما تنشره صحيفة «الانتباهة» التى يملكها الطيب مصطفى ويقارن بينها وبين ما تنشره صحيفة «أجراس الحرية» المقربة من الحركة الشعبية، يعلم أن العلاقة بين الحركة والمؤتمر الوطنى وصلت إلى طلاق بائن لا رجعة فيه، كما يستحيل التعاون بينهما فى المستقبل لأن كليهما يقف على الشاطئ الآخر للنهر.

فى صيف ٢٠٠٩ تناقلت الصحف تحرشات من جانب أجهزة الحكومة وقيادات جنوبية، وصلت إلى حد زرع متفجرات أسفل مكتب القيادى بالحركة وعضو البرلمان ياسر عرمان بسبب رفضه الدائم لمطالب تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية داخل البرلمان.. كما كان لافتا صدور بيانات من جماعة مقربة من المؤتمر الوطنى تطلق على نفسها «جبهة علماء المسلمين».. واجهة التشدد فى السودان، تتمسك بالتطبيق الحرفى للشريعة الإسلامية، وتدافع عن جلد النساء غير الملتزمات بالزى الشرعى.

وسائل الإعلام فى السودان أغلبها تواجه مواقف لا تحسد عليها.. فى الخرطوم وحدها ما لا يقل عن ٣٠ صحيفة يومية وأسبوعية.. ظاهر هذه الصحف مستقل وباطنها تابع تبعية كاملة لرقابة أجهزة الدولة.. ويخضع الصحفيون فى معظم الصحف لسيطرة الدولة بطريقة أو بأخرى.. لكن الحقيقة وبالرغم من الظروف الصعبة التى يعمل فيها الصحفى السودانى إلا أنهم مدربون تدريبا رفيعا على العمل المهنى، لكن الجميع يخضع لإرادة الحزب، المتغلغل فى كل المجالات.. ولم تخلُ الفضائيات مما تعانى منه الصحافة المكتوبة. حيث لجأ الحزب الحاكم إلى ممارسة نفس اللعبة من خلال إطلاق العديد من الفضائيات من خارج السودان، تحايلا على القانون الذى لا تسمح فيه الدولة بامتلاك وسائل الإعلام المرئية.. من خلال رجال أعمال يعرفهم الوسط الإعلامى السودانى جيدا، مما حدا بالحزب أن يطلق أبواقا دعائية غير مباشرة للترويج لأفكاره والتغطية على اتجاهاته.. على الرغم من قرب السودان إلى مصر وانخفاض تكاليف إطلاق

مثل هذه القنوات قد نلاحظ أن الحكومة قد اختارت عواصم عربية منها دبى وعمان وبعض العواصم الغربية، لتكون مقرا لهذه الفضائيات حتى تتخلص من الفلترة المصرية للخطاب الدينى الذى تسعى السلطات السودانية إلى تبنيه والترويج له بصرف النظر عن تطبيقها عكس ذلك من خلال ممارساتها اليومية والعملية.

على المستوى السياسى فإن حزب المؤتمر الوطنى الحاكم ظل يراهن على عدم قدرة الجنوبيين على الانفصال، مهما سنحت الفرص وعلى عدم توافر الكوادر والإمكانيات التى تسمح لهم ببناء دولة مستقلة، فضلا عن قناعة القيادات السياسية الشمالية بأن النخبة وقادة الحركة الشعبية لا يملكون جرأة الإقدام على خطوة الانفصال مهما كانت الإغراءات.. لذلك ظلوا يراوغون ولم يقدموا الجهد اللازم لجعل الوحدة جاذبة كما نصت عليها اتفاقية نيفاشا.. ومن ثم لن يكون أمام الجنوبيين سوى التصميم على الانفصال أملاً فى تحسين أوضاعهم.

قبل ثلاث سنوات من الاستفتاء شكل الجنرال سوار الذهب هيئة «جمع الصف الوطنى».. هذه الهيئة حققت نجاحا ملحوظا فى جهودها لجمع الفرقاء السودانيين، على مائدة حوار دائم حول القضايا المصيرية، على رأسها قضيتا «الجنوب» و«دارفور»، وصاغت أجندة شعبية للتفاوض وقامت بتسليمها لكل من الحكومة والمعارضة.. هدف هذه اللجنة التى تضم فى عضويتها عددًا من الشخصيات الذين يمثلون تيارات مختلفة، هو إخراج السودان من أزماته، والحفاظ على استقرار السودان ووحدته.

عندما تيقن سوار الذهب من أن الجنوب يمضى نحو الانفصال طرح بديلا ملخصه أنه يقبل حاكمًا مسيحيًّا للسودان مقابل أن يظل السودان موحدا، لأنه لو حدث الانفصال، يكون السودان قد فقد سدس مساحته الغنية، التى تتمتع بثروات واسعة من البترول والمياه والمعادن.. وعبر سوار الذهب عن انزعاجه من وجود ضغوط خارجية من الولايات المتحدة على الجنوبيين - تساعدها إسرائيل وبعض الدول الغربية - كى يختاروا الانفصال وتكوين دولة مستقلة، خاصة أن ما ينتج الآن من بترول فى السودان ٧٠٪ منه يأتى من الجنوب.

سوار الذهب يرى أن تفكيك السودان، بدأ مع اتفاقية نيفاشا التى وقعت عام ٢٠٠٥ فى نيروبى، وحضرها أطراف عديدة من المجتمع الدولى، ولعلهم حرصوا على ذلك لأنه أثناء المباحثات كان هناك نوع من الضغط، من قبل هذه الأطراف كى يكون موضوع تقرير مصير الجنوب متفقا عليه بين طرفى النزاع..

واتهم الدول التى تدعم الجنوب بأنها تسعى لاستمرار الحروب وسوء التفاهم بين الطرفين، بهدف تفتيت السودان والتضييق على دول الجوار وعلى رأسها مصر.

كما توقع أن يكون الانفصال بداية لتمزيق وتقسيم السودان إلى دويلات صغيرة، والأمر قد يتجاوز السودان.

سوار الذهب انضم إلى الأصوات التى تحذر من التأثير السلبى لانفصال الجنوب على حصص المياه المقررة لكل من مصر والسودان، بعد اتخاذ دول حوض النيل السبع، ما عدا مصر والسودان، قرارا بضرورة تغيير الاتفاقيات السابقة التى وقعت فى عهد الاستعمار، معنى ذلك أنهم يريدون حصصا إضافية من المياه، فإذا انضمت لهم دولة جديدة كجنوب السودان، مثلا، بعد الاستقلال يصبح الوضع أكثر تعقيدًا.

رؤية أخرى طرحها القيادى الجنوبى ياسر عرمان، أن يتم تداول منصب رئاسة السودان بين الشمال والجنوب كبديل يقبله الجنوبيون بدلا من الانفصال.. هذا الاقتراح أطلق عليه بعض السودانيين «البديل المستحيل» لأن الشمال لن يقبل أن يكون رئيسه مسيحيًّا، وإلا كانوا تحمسوا إلى تطبيق هذا الحل أثناء وجود جون جارنج على قيد الحياة، خاصة أنه كان يتمتع بسمات الزعامة والقيادة فضلا عن روحه الوحدوية التى عكستها أفكاره فيما أطلق عليه «السودان الجديد».. لكن الشماليين رفضوا مشروعه واعتبروه يرغب فى نزع السودان من هويته العربية والإسلامية..

3 المرحوم جارنج يحدثكم!!

وصلت «جوبا» فى جنوب السودان واصطحبنى صديق صحفى إلى ساحة واسعة فى وسط المدينة، حيث النصب التذكارى لجثمان ملهم الجنوب جون جارنج.. هناك وجدت مجموعة من الضباط والجنود لا تغادر وجوههم السمراء البسمة، يقومون على حراسة النصب.. رحبوا بنا بحرارة، وتضاعفت حرارة الاستقبال عندما عرفوا أننى قادم من مصر، وطلبوا منى التوجه إلى دفتر الزيارات لأسجل كلمة.. قلبت الدفتر الضخم فوجدت كلمات لرؤساء دول وشخصيات مهمة عربية وإفريقية عديدة، الكلمات مكتوبة بلغات متنوعة أقلها العربية وأكثرها الإنجليزية.. بعض الجنوبيين مازالوا يداومون على زيارة النصب بعضهم يتبادل مع الزعيم الراحل الحديث ويشكون له همومهم.. كنت فى غاية الحرج لعدم إلمامى بطقوس وترتيبات زيارة النصب التذكارية، فلم أجد شيئا أفعله سوى التوجه لمكان الجثمان وقراءة الفاتحة على روح الراحل.. مرافقى تطلع إلى فى دهشة ثم ابتسم.. كان جون جارنج يتمتع بـ «كاريزما» نادرة عميق الثقافة، خاصة فيما يتعلق بدراسة التاريخ الاجتماعى للحضارة النيلية، ومع تطور الأحداث تطورت صورة جارنج من كونه الزعيم الثورى الماركسى فى ثمانينيات القرن الماضى، إلى زعيم وطنى فى التسعينيات منه، يسعى إلى التحالف مع القوى السياسية فى الشمال والجنوب، ثم رجل الدولة الرصين مطلع القرن الحالى بعد توقيع اتفاقيات السلام الشامل، فقد كان وصوله للخرطوم كنائب أول لرئيس الجمهورية، يبدو أقرب إلى مُفكر، ليبرالى مناور بارع، يسعى إلى تطويع خصومه بإثارة التناقضات، مستفيدا من بريقه الإقليمى والدولى.

الدكتور جارنج يرى فى نفسه مخلصا ليس للجنوب فحسب، وإنما لكل أولئك الذين

يعتقد أنهم ضحايا هيمنة الثقافة العربية الإسلامية التى يرى أنها لم تحترم ثقافات الآخرين..

نادى بتطبيق مشروع السودان الجديد أو الوحدة على أسس جديدة دون أن يكون مطلب الانفصال ملحا أو حاضرا فى ذلك الوقت، قام بدور أساسى فى كبح جماح الانفصاليين فى الحركة الشعبية، الذين كان من أهم أعلامهم الدكتور رياك مشار والدكتور لام أكول، وهو ما دعاهما فى نهاية المطاف للاصطدام، والمواجهة العسكرية مع تيار جارنج الرئيسى فى الحركة بداية التسعينيات من القرن الماضى.

جون جارنج ولد عام ١٩٤٥ فى منطقة «مبيور» قرب مدينة بور بولاية أعالى النيل، لأسرة ميسورة من قبيلة «الدينكا».. أسرته معروفة بعبادة السماء وعزف الموسيقى باستخدام قرون الكباش وحب اللحوم المشوية.. انتقلت عائلته لتعيش فى تنزانيا خلال أحداث التمرد الأول.. هناك أنهى جون دراسته الثانوية ثم أرسلته أسرته إلى الولايات المتحدة لاستكمال تعليمه بعد أن حصل على منحة دراسية.. فى كلية «جرنيل أيوا» وواصل دراسته الجامعية فى الاقتصاد.

شارك جارنج فى حرب العصابات التى تعد بداية الحرب الأهلية، مع حركة «أنانيا» الجنوبية، بسبب تجاهل الحكومة الوطنية مناطق جنوب البلاد وعدم إشراك أبنائها فى الحكم وإهمالها إقامة البنية التحتية والتعمير فيها، وبعد مرور عشر سنوات وقعت الحكومة المركزية بزعامة النميرى اتفاقا مع الحركة وصار الجنوب منطقة حكم ذاتى، وانضم إلى حركة جوزيف لاغو المتمردة، فعين مساعدا لزعيم الحركة.. استوعبه الجيش السودانى ضمن صفوفه وترقى إلى رتبة نقيب، وتدرج بعد ذلك إلى رتبة عقيد، حتى أصبح مدرسا فى أكاديمية الخرطوم العسكرية.

بعد الاتفاق بين المتمردين والنميرى بموجب اتفاق السلام، الذى وقع فى أديس أبابا عام ١٩٧٢ بإشراف الإمبراطور الإثيوبى (هيلا سيلاسى) الذى منح الجنوب بموجبه حكما ذاتيا واسعا، عاد جارنج إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى عام ١٩٧٤ ليحصل من جامعة (أيوا) على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد الزراعى.

اندلعت الحرب الأهلية مرة ثانية بعد اكتشاف البترول فى الجنوب سنة ١٩٧٨، وكان طرفاها القوات الحكومية والحركة الشعبية، وجناحها العسكرى الجيش الشعبى لتحرير السودان.

فى عام ١٩٨٣، وبينما كان جارنج فى بلدته الجنوبية تلقى تكليفا بإخماد تمرد قامت به كتيبة من الجنوبيين قوامها نحو ٥٠٠ جندى، رفضت تنفيذ أوامر أعطيت لها بالتوجه إلى الشمال.. المتمردون أقنعوه بعدالة قضيتهم، بل ونصبوه زعيما لهم.. هنا شكل جارنج نواة الجيش الشعبى لتحرير السودان وهو الجناح العسكرى للحركة الشعبية لتحرير السودان.

فى العام نفسه قاد هجوما عسكريا ضد الحكومة المركزية، بعد إعلان الرئيس جعفر النميرى إعادة تقسيم ولايات الجنوب، الأمر الذى اعتبرته الحركة تنصلا من اتفاقية السلام الموقعة فى أديس أبابا، وزاد الأمر سوءًا إعلان الحكومة قوانين إسلامية فرضت على جميع نواحى البلاد، خصوصا أن الجنوبيين أغلبهم من غير المسلمين فأججت تلك القوانين، مشاعرهم ضد الشمال!!

ولم يكن تمرد حامية «بور» الذى تزعمه جارنج فى ١٦ مايو ١٩٨٣ مجرد تمرد عسكرى، شبيه بذلك الذى قاده جوزيف لاقو فى حامية توريت عام ١٩٥٥. فقد كان تمرد توريت مقدمة لحركة انفصالية، فى حين جاء تمرد «بور» ردا على التشكيل الجديد لأقاليم السودان.

فى العام التالى للإعلان عن تمرده فتح الرئيس الإثيوبى «منجستو هيلا مريام» أراضى بلاده أمام جارنج، وسمح له باستخدام مستودعات أديس أبابا العسكرية وأجهزة إعلامها والبث المباشر فيها.

وبعد الإطاحة بالنميرى فى أبريل ١٩٨٥ دخلت الحركة فى مفاوضة مع حكومة المشير عبد الرحمن سوار الذهب، تم التوقيع على وثيقة «كوكدام» بين الطرفين فى إثيوبيا فى

مارس من العام التالى، لكن عاد التوتر بين الجنوب والشمال بوصول حكومة الصادق المهدى المنتخبة، بعد شهر من توقيع الوثيقة التى رفضت الحكومة الجديدة الاعتراف بها وبذلك استمرت الحرب مشتعلة فى جنوب السودان.

فى تلك الفترة لم تتركز دعوات جارنج على الانفصال لكنه رفض حكم الجنوب، فى إطار فيدرالى داعيا لتحويل السودان إلى بلد إفريقى قلبا وقالبا معارضا اصطباغ السودان بالصبغة العربية الإسلامية، ودعا إلى إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر.

وبعد نجاح ثورة الإنقاذ مطلع التسعينيات تصاعدت المواجهات الشرسة مع جيش الحركة وأدى استمرارها إلى ضعف موقف الحكومة، وظل التوتر سائدا بين الحركة التى قادها جارنج وبين حكومة الإنقاذ ذات التوجهات الإسلامية، وكانت أهم نقاط الخلاف بينهما تدور حول ثلاثة ركائز جوهرية هى قضية الدين والدولة، وحق تقرير المصير للجنوب، وتقاسم السلطة والثروة فى البلاد.

فى مارس ١٩٩٧ بلغ التوتر مداه حين وقع جارنج مع مجموعة من مختلف فصائل المعارضة السودانية، ما عرف باتفاق «أسمرة» الذى تبنى إسقاط حكومة عمر البشير، لكن بعد شهر من هذا المؤتمر حاولت حكومة البشير استقطاب بعض قادة الجنوب المناوئين لحركته وعقدت ما عرف باسم «اتفاقية الخرطوم»، وقع عليها من الجنوب رياك مشار زعيم حركة استقلال السودان، وكاربينو كوانين قائد الحركة الشعبية، وهارون كافى زعيم مجموعة جبال النوبة، إلا أن مشار بعد نحو خمس سنوات عاد وتصالح مع جارنج.

فى التاسع من يوليو ٢٠٠٥ أدى جارنج اليمين الدستورية كنائب أول للرئيس السودانى بموجب اتفاق السلام. فقد كان مدهشا للشمال أن يتمتع جارنج بالسيطرة الكاملة، والحفاظ على وحدة الحركة حتى فى الأوقات العصيبة من خلال السعى الدائم إلى زيادتها وتطويرها، ففى عام ١٩٨٦ كان لدى الجيش الشعبى ١٢,٥٠٠ جندى مسلح، مقسمين إلى ١٢ وحدة ومجهزين بأسلحة صغيرة وبعض مدافع الهاون، وخلال ثلاث

سنوات وصل عدد جنود الجيش الشعبى إلى ما بين ٢٠ ألفا و ٣٠ ألفا، ثم ارتفع العدد عام ١٩٩١ إلى ٦٠ ألفا، ومن الدلائل على قدرة جارنج فى الزعامة أنه أنهى الصراع الذى احتدم بين حركته، وحركة الناصر، أو بين قبيلة «الدينكا» وقبيلتى «النوير» و«الشلك»، أوائل التسعينيات فى منطقة ريفية، تضم ثلاث مدن، هى «واط» و«أيور» و«كونفور»، فيما أصبح يعرف بمثلث الموت، حيث مات عشرات الآلاف من الطرفين وأعاد الترابط للجنوبيين.

فى عام ١٩٨٨ وقع جارنج مبادرة سلام مع الحزب الاتحادى الديمقراطى بزعامة محمد عثمان الميرغنى، وانضم فى وقت لاحق للتجمع الوطنى الديمقراطى المعارض، وكان نائبا لرئيس التجمع.

فى أغسطس ١٩٩١ شهدت الحركة الشعبية أول انشقاق داخلى حين انسلخ عنها رياك مشار من قبيلة (النوير) ولام أكول من قبيلة (الشلك) تاركين لجارنج الحركة، التى أصبحت تهيمن عليها قبيلة الدينكا، وقد عُرف هؤلاء المنشقون باسم حركة الناصر (لإقامة مؤتمرهم الأول فى مدينة الناصر).. المنشقين عن الحركة دعوا إلى انفصال الجنوب عن الشمال وإقامة دولة خاصة به، فى حين كان جارنج يدعو إلى إقامة دولة سودانية موحدة بشرط أن تكون علمانية يتم فيها فصل الدين عن الدولة.

الفشل الذريع كان السمة المميزة للمفاوضات بين الحكومات السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جارنج، حتى وقعت حكومة الرئيس عمر البشير بروتوكول «مشاكوس» فى يوليو ٢٠٠٢ الذى أعطى لأهل الجنوب حق تقرير المصير، فى استفتاء يجرى نهاية فترة حكم انتقالية مدتها ٦ سنوات.. هذا الاتفاق مهد للعديد من الاتفاقيات اللاحقة فى قضايا السلطة والثروة والترتيبات الأمنية وغيرها، حتى وقع جارنج مع رئيس الوفد الحكومى، نائب الرئيس السودانى، على عثمان محمد طه اتفاق السلام فى احتفال كبير بنيروبى بكينيا أول يناير ٢٠٠٥.. بعد توقيع اتفاق السلام، أقام جارنج فى مدينة «رمبيك» مقر قواته أثناء الحرب، ولم يدخل الخرطوم إلا يوم ٨ يوليو من نفس العام حيث عاد إليها ليجد أكثر من مليون شخص فى استقبال جماهيرى غير مسبوق،

بعد أن تكللت جهوده بتوقيع بروتوكول «مشاكوس» مع الحكومة السودانية الذى أنهى حالة الحرب القائمة بين الشمال والجنوب.

فى ٣٠ يوليو ٢٠٠٥ كانت نهاية ذلك الزعيم الروحى عندما تحطمت المروحية التابعة للرئاسة الأوغندية، أثناء عودته من زيارة خاصة للرئيس الأوغندى، بعد اصطدامها بسلسلة جبال الأماتونج بسبب سوء الأحوال الجوية، مما أسفر عن مصرعه وستة من مرافقيه إضافة إلى طاقم الطائرة البالغ عددهم سبعة أفراد.

عقب الإعلان عن الحادث، شهدت العاصمة السودانية الخرطوم أعمال شغب وعنف واسعة النطاق راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، حيث ظن الجنوبيون أن زعيمهم المحبوب تم اغتياله. وقد نعاه الرئيس السودانى رسميا، وأعلن الحداد الوطنى فى البلاد لمدة ثلاثة أيام، وفتح الباب لتلقى التعازى فى القصر الجمهورى وسفارات بلاده فى خارج السودان.. ثم صدر بيان رئاسى يقول «إن مسيرة السلام ستظل ماضية نحو غايتها، وإن رحيل جارنج لن يزيد البلاد إلا إصرارا على المضى قدما فى هذه المسيرة، وتحقيق الاستقرار للشعب السودانى تخليدا لذكراه العطرة وتحقيقا لأهدافه السامية من أجل سودان موحد».

4 ديمقراطى من ظهر ديكتاتور

يراه كثيرون شخصية سودانية نادرة، بين الجنوبيين والشماليين على حد سواء، بعد زعيم ومؤسس الحركة الشعبية الراحل جون جارنج.. ظل يرفع، مع قائده جارنج، شعار وحدة السودان على أسس جديدة يتساوى فيها السودانيون تحت قيم العدالة والحرية والكرامة.. نشأ فى أسرة جنوبية كبيرة، والده من القيادات التقليدية فى قبيلة «الشلك».. غرست سلطة القبيلة فيه روح المسؤولية والقيادة على أساس التربية المبكرة التى تقوم بها الأسر العريقة فى القبائل الإفريقية.. اعتاد على المشاركة فى مجالس شيوخ القبيلة وشارك محاكم السلاطين، فتعلم الحكمة صغيرا.

لم يتجاوز العشرين من عمره، عندما عرف التمرد، كان طالبا فى الفرقة الثالثة بكلية القانون بجامعة الخرطوم، الكلية نفسها التى تخرج فيها الشيخ الترابى.. فى عام ١٩٨٢ حمل السلاح مع مجموعة من الشباب بعد أن تركوا الدراسة واتجهوا إلى الغابة للنضال.. عرف العمل السياسى فى المدارس الثانوية وتلقى معظم دراسته فى الشمال.. فكرة التمرد على الحكومة سيطرت عليه لرفضه سياسات نظام الرئيس الأسبق الراحل جعفر النميرى.. وكان تقسيم النميرى الجنوب إلى ثلاثة أقاليم بمثابة القشة التى قصمت ظهر البعير إلى جانب إعلانه أحكام الشريعة الإسلامية، فضاعفت من قناعته بالتمرد.. متزوج من امرأتين، إحداهما تقيم مع أبنائها فى استراليا، والأخرى طبيبة ابنة شقيقة قائد الاستخبارات الخارجية السابق للجيش الشعبى.. يجيد لغات محلية عديدة من بينها النوير والدينكا والأنواك المورلى إلى جانب لغة الشلك. كما يتقن اللغات العربية والإسبانية والانجليزية بطلاقة كتابة ونطقا، بالإضافة إلى حبه الشعر العربى، وكتب شعره باللغة الإسبانية وتمت ترجمته إلى الإنجليزية والعربية.

فى جبل «بوما» بالجنوب كان لقاؤه الأول مع جون جارنج ١٩٨٣.. اللقاء استمر ثمانى ساعات انتهى بإعلان مجموعته الاندماج مع الجيش الشعبى لتحرير السودان بزعامة جارنج ليصبح أبرز صقور الحركة الشعبية وأوفر المرشحين حظا لخلافة رئيسها سيلفا كير.

خاض ببسالة معارك كثيرة فى مناطق أعالى النيل وبحر الغزال والاستوائية، وأخرى فى شرق السودان بعد أن نقلت الحركة مع قوى التجمع الوطنى الديمقراطى المعارك إلى شرق السودان فى منتصف تسعينيات القرن الماضى.. أصيب فى إحدى المعارك بجراح كبيرة فى ظهره تم إرساله للعلاج فى كوبا. لكنه استثمر وجوده فى هافانا وواصل تعليمه الجامعى.. حصل على شهادات فى العلوم السياسية. أصبح ممثل الحركة فى كوبا وأمريكا اللاتينية، فتح المجال لكوادر الحركة لتلقى التدريب السياسى والعسكرى بالخارج.. فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى انشق عن الحركة الشعبية مع كل من الدكتور «لام أكول» و«رياك مشار» ووقعوا اتفاقية الخرطوم مع حكومة الإنقاذ، ثم سرعان ما عاد أكثر حماسا إلى صفوف الحركة للعمل على إزاحة الإنقاذ من السلطة والسعى إلى إقامة السودان الجديد.

رجل حوار من الطراز الأول يجيد العمل الجماعى متواضع، مرن نجح فى خلق تفاهمات كبيرة مع المحيطين به بما لديه من قدرة على التأثير بشكل كبير على من حوله.. ارتبط بعلاقات قوية مع أهل الصوفية ولديه فهم عميق للتصوف الذى يعد من سمات الشعب السودانى عامة، كما اعتاد زيارة الشيوخ فى المناسبات الدينية وهو محمل بجوالات السكر والدقيق وغير ذلك من احتياجات خلاوى تحفيظ القرآن فى شهر رمضان.. إنه «باقان أموم» الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان والخليفة المحتمل لرئيس حكومة الجنوب الفريق سيلفا كير بالرغم من أن انتماءه إلى قبيلة الشلك ربما يقف حجر عثرة فى طريقه لزعامة الجنوب الذى مازالت تحتكره الدينكا بحكم حجمها وقوة نفوذ أبنائها.

قابلت باقان أموم فى القاهرة قبل موعد الاستفتاء بنحو ثلاثة أشهر وتناقشنا حول رؤيته للاستفتاء واحتمالات الانفصال وما بعده... بدأ الأمين العام للحركة الشعبية باستعراض عام للعلاقة المتوترة بين شريكى الحكم فى السودان.. واعترف الرجل بأنه منذ خروج الاحتلال المصرى الإنجليزى ونيل السودان استقلاله عام ١٩٥٦ فشلت كل الحكومات التى تعاقبت على الحكم فى أن تبنى دولة تتسع لجميع السودانيين لأنهم قالوا إنهم سيقيمون دولة «عربية إسلامية» وهذا التوجه مخالف تماما للتركيبة السكانية والاثنية السودانية كبلد متعدد الأعراق والديانات.. كان هذا الخطأ الإستراتيجى الفادح الذى وقع فيه السياسيون الأوائل وبذلك وضعوا اللبنة الأولى للصراع بين المكون السكانى وفقا لقاعدة أن كل السودانيين سودانيون لكن ليس كل السودانيين عربًا ولا مسلمين وبذلك لم تكن هناك، ومن اللحظة الأولى للاستقلال، أسس لقيام دولة تحتضن الجميع وتعبر عن إرادة كل السودانيين بمختلف أعراقهم وأجناسهم وعقائدهم، ولم يتنبه المؤسسون الأوائل إلى أهمية هذا العنصر وخطورته على مستقبل الدولة الناشئة.. هذا الخطأ الجسيم نزع فكرة التعايش السلمى فى دولة المواطنة وغرس بدلا منها بذور الفرقة والحروب الأهلية التى بدأت بوادرها تظهر بعد شهور معدودة من إعلان الاستقلال.

واستطرد فى شرح الخلفيات التاريخية للصراع بين الشمال والجنوب بأن الحروب الأهلية التى يقدر ضحاياها فى الجنوب بنحو ٤ ملايين إنسان جاءت كنتيجة طبيعية عند من وجدوا أنفسهم خارج السياق، بعد أن أصر السياسيون على تعريف السودان تعريفا ضيقا.. هذا التعريف وضع أسس انهيار الدولة وإشعال الفتن فى نسيجها الاجتماعى.. إلى أن جاءت جبهة الإنقاذ للسلطة فى انقلاب ١٩٨٩.. ووضعت تعريفا جديدا للسودان أكثر تشويها، عمق الطائفية والاستبعاد وغرس أسس العداوة والفرقة، فقاد البلاد إلى الدمار ووضعها على طريق التشرذم وقضى على أى أمل فى الوحدة.

أموم يطرح سؤالا منطقيا: هل السودان وصل إلى هذا الوضع الخطير لأننا كجنوبيين انفصاليون معاديون للوحدة؟! يجيب: بالطبع الواقع يتعارض مع ذلك لأن مشروع السودان الجديد انطلق من الجنوب وأن الراحل جون جارنج كان وحدويا، وهذه الحقيقة يقرها

الشماليون قبل الجنوبيين.. وبالتالى فإن الحرب بين الشمال والجنوب كانت عبارة عن مقاومة مشروعة فى الجنوب للتهميش من الشمال.. ولخص رجل الحركة القوى مستقبل جنوب السودان فى النقاط التالية:

- الاعتراف بالفشل فى بناء دولة الوحدة منذ بداية الاستقلال وضرورة العمل على إعادة بناء الدولة على أسس جديدة.

- تضييع الفرصة التى أتاحتها اتفاقيات نيفاشا فى الفترة الانتقالية لبناء قواعد الوحدة نتيجة الصراع بين المتشددين.

- بعد رحيل جون جارنج تفاقم الصراع بين حزب المؤتمر والإسلاميين وناشدت الحركة الحكومة فتح الباب للحوار الوطنى حول الوحدة، لكنهم ضيعوا هذه الفرصة أيضا بلا مبرر، ودخلنا فى مهاترات نسوا فيها أن الانفصال هو الخيار الأفضل للجنوبيين فى ظل فشل الوحدة.

- نحن مدركون لتحديات الانفصال، لكن هذه التحديات لو قورنت بالوحدة القائمة على الظلم المرفوض فليس فقط من الحركة بل من جموع المواطنين فى الجنوب، فقد وصل الحال بالجنوبيين إلى رفض كلمة «وحدة» حتى لو كانت بين الجنوبيين أنفسهم.

- دورنا هو العمل على منع عودة شبح الحرب بين الشمال والجنوب من جديد مهما كانت الظروف وأن يظل دور الحركة تفويت الفرصة لعودة الحرب أو إعادة احتلال الجنوب كعقاب على الرغبة فى الانفصال.

- نسعى لأن يكون الانفصال فرصة لإعادة بناء العلاقات بين الشمال والجنوب على أسس جديدة قوامها التعاون والتفاهم والمصالح والمنافع المشتركة لأننا نؤمن بأن الوحدة المفروضة بالقوة تفقد قيمتها، كما نؤمن بأن الانفصال لا يعنى أننا نعطى ظهرنا إلى الشمال.

- الحركة الشعبية لتحرير السودان ستتحول إلى حزب سياسى وستحافظ على وجودها فى ولايات الشمال أملا فى أن يتحقق حلم الحركة فى بناء السودان الجديد.

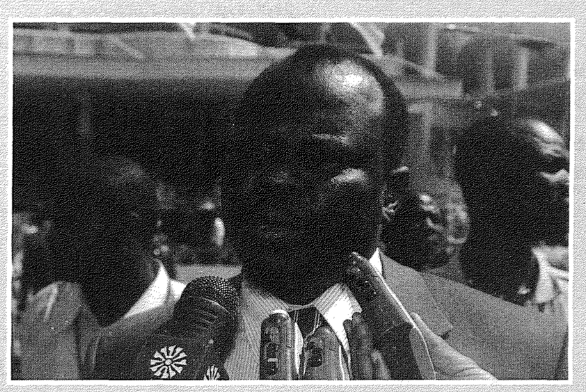
- العلاقات مع إسرائيل ستكون متوازنة ولن نسمح بأن يتم استغلال هذه العلاقة للإضرار بأى طرف لا سيما مصر أو جيراننا فى الشمال فهذا أمر لا يقبل النقاش خاصة أن إسرائيل لم تحتل أرضنا ولم ترتكب بحقنا أى جريمة مع أننا متعاطفون مع الشعب الفلسطينى وننتظر اللحظة التى ينال حقه فى تقرير المصير والتحرر من الاحتلال والبدء فى بناء دولته المستقلة.

- لن نسبق الأحداث فى قضية مياه النيل وموقفنا من مطالب دول حوض النيل.. وموقف حكومة الجنوب سيكون مع حق مصر فى مياه النيل مع مراعاة حقوق الآخرين فى الاستفادة العادلة من الموارد المائية الطبيعية بشرط أن يتم كل هذا عبر مفاوضات تحيطها المودة والوفاق.

- نفتح الباب لكل من يرغب فى التعاون معنا من العرب وسيكون لنا وضع مراقب فى الجامعة العربية، بل نحاول أن نتمتع بعضوية كاملة إذا نجحنا فى ذلك مستقبلا لأننا نعيش فى محيط عربى ونتمتع بالثقافة العربية ولسنا فى حالة عداء مع العرب ولا مع الحضارة العربية التى تربينا فى كنفها فنحن جزء أصيل منها لا يمكن فصله بأى حال من الأحوال.



آخر صورة للزعيم الجنوبى الراحل جون جارنج



باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان



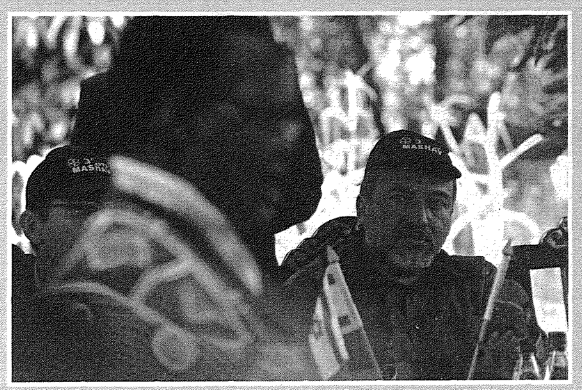
الفصل الثاني

تل أبيب على الخط

١ - بين جوبا وتل أبيب

٢ - حصار صهيونى

٣ - ولاد بلقيس



وزير خارجية إسرائيل خلال جولة فى دول منابع النيل



رئيس إسرائيل وسط تجمع ليهود الفلاشا

١ بين جوبا وتل أبيب

فى مكتب متواضع لأحد قادة الحركة الشعبية بمدينة جوبا، دار نقاش حول علاقة الجنوب بإسرائيل وتطرق إلى شكل التنسيق بين تل أبيب وجوبا فى المستقبل.. القيادى الجنوبى استبعد وجود علاقة خاصة بين الجنوب وإسرائيل، مشيرا إلى أنها فى أغلب الأحوال ستكون علاقة طبيعية مثل أى دولتين فمثلا سيتم تبادل السفارات، بحيث يكون لتل أبيب سفارة فى جوبا وللجنوب سفارة فى تل أبيب، لأنه لا يوجد ما يمنع التعاون والتفاهم معهم.. يستنكر القيادى الجنوبى موجة القلق العربى من مستقبل العلاقة مع إسرائيل لأنها فى أفضل الأحوال ستكون مثل علاقتنا بباقى دول العالم وسنلجأ إلى البرلمان لتحديد مستوى هذه العلاقة.. فهى دولة عضو بالأمم المتحدة وتربطها علاقات دبلوماسية مع دول عربية عديدة على رأسها مصر، كما أن الجنوب يعتبر أن الدولة العبرية عدوة للشعب الفلسطينى وليست فى عداء مع شعب الجنوب.. هذا الكلام سمعته من أغلب قادة الجنوب فى جوبا.. هذه القضية لا تشغل بال المواطن العادى.

الصحف العبرية تحدثت عن خطة إسرائيلية للوجود الدبلوماسى القوى فى جوبا، بمجرد الانتهاء من ترتيبات الانفصال، ومن ثم توقعت تلك الصحف أن تكون الدولة الوليد صديقة لإسرائيل مثل باقى الدول الإفريقية الأخرى التى تتلقى دعما ومساندة من تل أبيب.. على هامش مؤتمر صحفى عقد بالسفارة السودانية فى القاهرة نهاية ٢٠٠٩ اعترف وزير الخارجية السودانى الأسبق مصطفى إسماعيل بوجود جالية سودانية لدى إسرائيل لا تقل عن ١٥ ألف شخص منهم ٥ آلاف جنوبى والباقون من أبناء إقليم دارفور ومناطق سودانية مختلفة.. أغلب الظن أن هؤلاء سيكونون طليعة لتطبيع

علاقات إسرائيل مع دولة جنوب السودان.. الوزير عبر عن مخاوف الخرطوم من أن يصبح الجنوب بوابة لجواسيس إسرائيل لاختراق الشمال الذى يتمسك بعدم الاعتراف بالدولة العبرية قبل أن تنسحب من جميع الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧.. مؤتمر مصطفى إسماعيل جاء عقب قيام سلاح الطيران الإسرائيلى فى مارس ٢٠٠٩ بقصف قافلة سيارات فى شرق السودان، بزعم أنها كانت تحمل شحنة أسلحة تنقلها من إيران إلى المقاومة الفلسطينية فى قطاع غزة.. المصادفة ووسائل الإعلام كشفت تفاصيل العدوان الإسرائيلى على الأراضى السودانية.. المدهش أن الحكومة لم تعترف بالجريمة إلا بعد أن تسربت تفاصيلها إلى وسائل الإعلام العربية والدولية.. ولم تعلن عن أى إجراءات قانونية محلية أو دولية حول ظروف العدوان، مما ألقى بالمزيد من الغيوم على مدى توغل اليهود فى السودان.. الدليل على ذلك تكرار نفس العدوان الإسرائيلى على شرق السودان مارس ٢٠١١.

بالطبع.. تحرص إسرائيل على تعميق علاقاتها مع جنوب السودان، ومواصلة البناء على ما سبق وقدمته أجهزتها الأمنية، من دعم حركات التمرد الجنوبى بالسلاح والمعدات والتدريب منذ اللحظة الأولى لإعلان التمرد فى الجنوب عام ١٩٥٥..

زعيم التمرد الأول فى الجنوب الجنرال «جوزيف لاقو» حكى طريقة تعامل واستقبال وتدريب إسرائيل لقادة التمرد الذى قاده حيث جاء فى مذكراته: هبطت الطائرة فى مطار اللد قبيل المغرب، على بابها قابلنى رجلان قادانى إلى مبنى المطار، أحدهما أخذنى إلى قاعة الانتظار، والثانى راح ينهى إجراءات الدخول، أوصلانى إلى الفندق، وأخيرا وجدت نفسى فى إسرائيل، وفى اليوم التالى بدأوا معى برنامجا مزدحما كانوا يبلغوننى بفقراته فى اليوم المحدد، لذلك لم أستطع ترتيب نفسى لأى مناسبة، أصبحت مشغولا طوال أيام الزيارة.. «يضيف لاقو» فى البداية أخذنى ضباط وسياسيون متخصصون فى الشئون الإفريقية، وبدأوا برنامج أسئلة وحوارات استمر لمدة يومين، وهناك قضيت هذا الوقت مع ضباط رئاسة قوات جيش الدفاع الإسرائيلى، كما قضيت يوما مع خبير فى استخدام المتفجرات، وكنت أزور ميادين المعارك فى حرب الأيام الستة، حيث قابلت ضباطا وسمعت منهم، وكانوا لا يزالون فى مواقعهم الدفاعية».

إن الوجود الإسرائيلى فى الجنوب سيحقق لتل أبيب قدرة واسعة على مواجهة المد الإيرانى المكثف فى القرن الإفريقى والسودان، واختراق الدوائر السودانية التى دأبت على تقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية بأشكال مختلفة، علاوة على محاصرة مصر من الجنوب والاقتراب من منابع ومجرى النيل من المتوقع أن تتحمس إسرائيل للوجود بقوة فى الجنوب، ومنذ اللحظة الأولى لإعلان الاستقلال.. فمثلا هناك حديث حول تشغيل خط طيران مباشر بين تل أبيب وجوبا بجانب وجود مكثف لرجال أعمال ومستثمرين إسرائيليين يسعون لتأسيس شركات تجارية وبناء فنادق ومطاعم، خلال الأشهر الأخيرة من ٢٠١٠.. لاشك فى أن الانفتاح الواسع من الجنوب على تل أبيب والاعتماد عليها فى بناء قدراتها العسكرية والأمنية يشكل تحديا وقلقا مشروعا، للعديد من الدول العربية بدءا من دولة الشمال وانتهاء بمصر مرورا بالمملكة العربية السعودية، التى تقف متربصة ومراقبة لما يجرى على الشاطئ المقابل للبحر الأحمر.. المفارقة أن دولة الجنوب المحتملة غنية بالنفط القريب والمياه العذبة وهما سلعتان إستراتيجيتان تفتقدهما إسرائيل التى مازالت تحلم بتذوق مياه نهر النيل، وهذا ما يستحق محاولاتها لاختراق جنوب السودان وتثبيت أقدامها هناك ففى حال قيام دولة فى الجنوب يكون الوقت قد حان لتحقيق الحلم الإسرائيلى على طبق من فضة.

القضية الخطيرة والمفاجأة الكبرى التى فجرها رئيس جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم الدكتور حسن مكى، بشأن المعلومات التى تخص رئيس حكومة الجنوب سيلفا كير من أن إحدى زوجاته يهودية.. سيلفا كير معروف بأنه مسيحى محافظ إلا أنه متعدد الزيجات كعادة أغلب الجنوبيين.. وتحدث مكى عن أن جميع فنادق الجنوب تقريبا يملكها يهود، ويدرون من ورائها أموالا كثيرة، مؤكدا أن الجنوب سيكون الدجاجة التى تبيض ذهبا لإسرائيل يوميا، محذرا من وجود القوات الأجنبية التى تقدر بنحو ٤٠ ألف مقاتل يمكن أن يتحولوا إلى جواسيس يهددون أمن السودان ومحيطها فى أى لحظة، كما طرح فكرة تعقيد المسألة الحدودية بين الشمال والجنوب من ناحية وبين السودان وجيرانه بشكل عام، مشيرا إلى أن هناك ١٣٢ قبيلة مشتركة بين السودان ودول الجوار، بواقع ١٥ مليون

نسمة يحملون جنسية مزدوجة.. وكذلك الهجرة العشوائية التى يترتب عليها دخول ١٠٠٠ إثيوبى يوميا، بالإضافة إلى عدد مماثل يأتى من الغرب ناهيك عن الأعداد الأخرى التى كانت تنزح من الجنوب، كلهم يحصلون على الجنسية السودانية، مما حول السودان إلى أكبر دولة تضم مهاجرين، ذوى أجناس وأعراق مختلفة، حتى أصبح عدد السكان نحو ٤٢ مليون نسمة، فى حين أن عدد السودانيين الحقيقى لا يتعدى ١٨ مليون نسمة.

الدكتور مكى اعتبر أن نظام الرئيس الأوغندى يورى موسيفينى يتمتع بحصانة من الأمريكان والإسرائيليين، موضحا أن عدد سكان أوغندا نحو ٣٠ مليونًا، يعيشون على مساحة ٩٥ ألف كم، أى ثلث مساحة جنوب السودان.. رئيس جامعة إفريقيا اتهم موسيفينى بالتخطيط للسيطرة على جنوب السودان والاستحواذ على بتروله، وأن إسرائيل تقدم له الدعم والتشجيع لتنفيذ مخططه، مشيرا إلى أن الأوضاع الأمنية فى أوغندا غير مطمئنة خاصة بسبب غارات مقاتلى جيش الرب المعارض للنظام الذى يتخذ من أراضى الجنوب ميدانا لتهديد حكومة موسيفينى، مستغلا وجود أربع قبائل مشتركة على الحدود مع جنوب السودان، مما دفعه إلى تسليح قبائل شمال أوغندا لضبط الحدود، وكذلك لتخويف الحركة الشعبية وسيلفا كير فى حال إذا كانت لديهم اتجاهات وحدوية.

- مذكرات جوزيف لاقو ص ٢٣٨ – مركز محمد عمر بشير – ترجمة محمد على جادين – الخرطوم ٢٠٠٥
- تقرير نشرته صحيفة هاآرتس بتاريخ ٢٢/١٢/ ٢٠١٠
- حديث لصحيفة إفريقيا اليوم بتاريخ ١٥/١١/ ٢٠١٠

2 حصار صهيونى

بينما اشتعلت الأزمة بين دول منابع النيل السبع ودولتى المصب «مصر والسودان»، استهل وزير الخارجية الإسرائيلى المتطرف أفيجدور ليبرمان أولى جولاته الخارجية إلى عدد من دول حوض النيل شملت كلا من إثيوبيا وكينيا وأوغندا.. ليبرمان سبق له تهديد مصر بضرب السد العالى وإغراق شعبها بسبب ما اعتبره دعما وتعاطفا مع المقاومة الفلسطينية.. نتائج هذه الزيارة كشفت عنها الخارجية المصرية فى ديسمبر ٢٠٠٩ حيث تبين أن إسرائيل وافقت على تمويل إنشاء ٥ سدود لتخزين مياه النيل بكل من تنزانيا ورواندا، وكان نصيب تنزانيا أربعة سدود، أما رواندا فسوف يكون نصيبها سدا واحدا، وأن كلتا الدولتين ستنشئان هذه السدود دون إخطار مصر وأخذ موافقتها المسبقة كما تنص الاتفاقيات، ربما يكون المزعج لمصر فى هذا الإطار أن اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب تتضمن نصا صريحا يتحدث عن إعادة تقسيم حصة السودان فى مياه النيل وهذا يعنى أنه سيتم إعادة النظر فى اتفاقيات مياه النيل الأساسية مما يفتح الباب لاحتمالات ظلت مصدر قلق لمصر طوال عقود، خاصة أن دولة الجنوب الجديدة ستكون إفريقية الهوى مما يجعلها عرضة للانضمام إلى باقى دول حوض النيل فى مطالبتها بإعادة النظر فى اتفاقيات تقاسم المياه.

التطلعات الإسرائيلية نحو جنوب السودان ترجع إلى خمسينيات القرن الماضى، عندما فتحت قنوات اتصال مباشرة مع قادة التمرد الأولى وخصصت لهم مكتبا لمتابعة شئونهم فى سفارة تل أبيب بأوغندا، كما استقبلت أغلب المتمردين للتدريب فى معسكراتها بعد أن وفرت لهم طرقا سرية للسفر إليها عبر دول أوروبية. فقد ذكر زعيم التمرد الجنوبى

الأول «جوزيف لاقو» تفاصيل دقيقة فى مذكراته حول وسائل الاتصال بالإسرائيليين وطرق التدريب والتعاون التى كانت تقدمها تل أبيب للمتمردين واعترف لاقو بذلك قائلا: «وصلت إلى كمبالا فى أوغندا ومن هناك اتصلت بالسفارة الإسرائيلية وكان «جوزيف أدوهو» قد قدمنى لهم فى وقت سابق، عندما وصلت أول مرة للانضمام للحركة فى يونيه ١٩٦٣ وكان استقبالهم لى أكثر حماسا من المرة السابقة.. سلمتهم رسالة إلى رئيس وزراء إسرائيل ليفى أشكول وقدرت حساباتى استنادا إلى مبدأ «عدو عدوك صديق»، وفى الخطاب هنأت رئيس الوزراء وحكومته وشعب الله المختار وأطفال إسرائيل على انتصارهم على العرب وأبلغته أننا فى جنوب السودان كنا نقاتل نفس العرب الذين يريدون استعبادنا واغتصاب أرضنا..» ثم ينتقل إلى تفاصيل التواصل مع الدبلوماسيين: «قبل توجهى إلى نيروبى أعطانى القنصل الإسرائيلى رقم تليفون واسم الشخص، الذى سأتصل به وسلمنى بعض النقود لمقابلة نفقات السفر وأعطانى اسمًا كوديًّا «ناثان».. وهناك سارت محادثات فى السفارة بشكل جيد واقترحوا سفرى إلى إسرائيل لمقابلة المسئولين هناك».

تحرك ليبرمان نحو منابع النيل يأتى فى إطار إستراتيجية تستهدف القفز إلى إفريقيا لمحاصرة مصر وهى إستراتيجية قديمة شارك ديفيد بن جوريون بالتخطيط لها عام ١٩٥٥ على أساس أن الدولة العبرية سوف تخوض معركة على المياه مع العرب وأنه بناء على نتيجة هذه المعركة يتحدد مصير إسرائيل، بعدها استولت إسرائيل على روافد نهر الأردن ومياه الليطانى فى لبنان واليرموك فى سوريا.. بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر، لم يتوقف تطلع تل أبيب للحصول على حصة من مياه نهر النيل وعندما عجزت عن تحقيق هدفها عبر مصر مدت نفوذها إلى دول المنابع الإفريقية التى كانت قد استعادت العلاقات الدبلوماسية معها عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

خطة إسرائيل تعتمد على الوجود بقلب إفريقيا وإقامة علاقات مع ٣٢ دولة إفريقية لكى تحيط بالسودان وتخترق جنوبه وتوسع علاقاتها مع دول حوض النيل لمحاصرة مصر.

ونظرا لأهمية إثيوبيا المصدر الرئيسى لنحو ٨٦٪ من مياه النيل القادمة إلى مصر حرصت إسرائيل على تكثيف وجودها العسكرى المتعاظم هناك، واهتمامها بأزمات القرن الإفريقى، الذى شغل حيزا من اهتمامات قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية منذ فترة مبكرة من القرن الماضى.

الإستراتيجية الإسرائيلية فى بداية الستينيات من القرن الماضى تركزت على محاولة تطويق العالم العربى، والانقضاض عليه من الخلف عبر ما أطلق عليه بن جوريون نفسه بسياسة «شد الأطراف» التى ركزت على اختراق ثلاث من دول الجوار العربى، إثيوبيا وتركيا وإيران وكان الهدف من الدخول إلى القارة الإفريقية والتركيز على دول حوض نهر النيل وعلى رأسها إثيوبيا الضغط على مصر.

لتنفيذ خطتها فى إفريقيا عملت إسرائيل على نشر نحو خمسة آلاف خبير، فى مختلف التخصصات بدول القارة فى ذلك الوقت المبكر، نشطوا فى مختلف المجالات العسكرية والاقتصادية من تدريب للجيوش والشرطة إلى إقامة السدود والمزارع وتصدير السلع، كما تعمدت إغراق دول منابع النيل بالمشاريع التنموية التى ساهمت فى تنفيذها بالخبرة والمال.. كان من بينها المقايضة الشهيرة مع إثيوبيا التى انتهت بمشاركة إسرائيل فى بناء عدد من السدود فى إثيوبيا مقابل موافقتها على ترحيل يهود الفلاشا.

وثمة معلومات مؤكدة على أن إسرائيل تنفذ مشاريع مائية فى إثيوبيا لحساب البنك الدولى وتقوم بأعمال إنشائية بإقليم أوجادين فى الطرف الآخر من إثيوبيا على حدود الصومال. ويهدف التعاون الإسرائيلى الإثيوبى إلى تنفيذ ٤٠ مشروعا مائيا على النيل الأزرق لتنمية الأراضى الواقعة على الحدود السودانية الإثيوبية وتشمل هذه المشاريع إنشاء سدود لإنتاج الكهرباء.. هذه المشروعات تتطلب توفير وحجز كميات ضخمة من المياه.. من المؤكد أن هذه الكميات سيتم خصمها من الحصة المائية المقررة لكل من مصر والسودان.

التعاون بين إسرائيل وإثيوبيا يأتى تتويجا لتعاون عسكرى سرى يربط بينهما، قدمت فيه إسرائيل الأسلحة للجيش الإثيوبى.

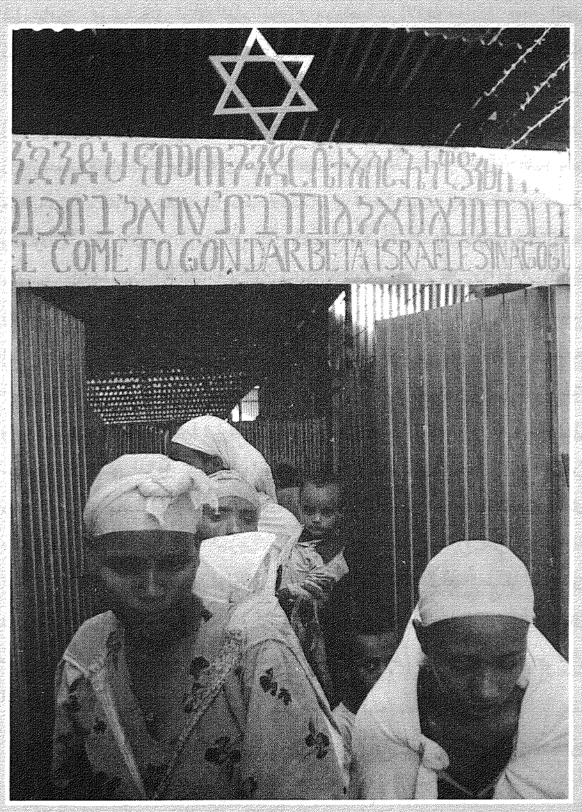
التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى ينطلق من فكرة «شد الأطراف ثم بترها» بمعنى مد الجسور مع الأقليات وجذبها خارج النطاق الوطنى ثم تشجيعها على الانفصال، وبناء على ذلك قامت المخابرات الإسرائيلية بفتح خطوط اتصال مع الأقليات مثل الأكراد فى العراق والجنوبيين فى السودان.. الاتصالات مع الجنوبيين بدأت من القنصلية الإسرائيلية فى أديس أبابا، فى البداية ركزت إسرائيل على تقديم المساعدات الإنسانية للجنوبيين (الأدوية والمواد الغذائية والأطباء) واستثمار التباين القبلى بين الجنوبيين أنفسهم، وتعميق هوة الصراع بين الجنوب والشمال ثم تدفقت الأسلحة على جنوب السودان عبر أوغندا وإثيوبيا وكينيا وأوفدت خبراءها لتقديم الدعم والخبرة للمقاتلين الجنوبيين.

إضافه إلى الدعم العسكرى الإسرائيلى القائم والموجه لعدد من دول حوض النيل، خاصة إثيوبيا وأوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية، تسعى إسرائيل إلى ما هو أخطر، الدعم من خلال مشاريعها المائية المشتركة مع دول حوض النيل، ففى عام ٢٠٠٩، قدمت إلى الكونغو الديمقراطية ورواندا (من دول المنابع) دراسات تفصيلية لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج متكامل تهدف من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية فى هذه الدول، أما فى أوغندا، فتقوم إسرائيل بتنفيذ مشاريع رى فى عشر مقاطعات يقع معظمها فى شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجرى استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع وهو ما يؤدى إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل.

المدهش أن جنوب السودان يقع فى مناخ يطلقون عليه النطاق «الأخضر» ويتميز بالأمطار الغزيرة أغلب العام، وأن المساحات المحدودة التى يتم زراعتها فى ولايات الجنوب العشر تعتمد بشكل أساسى على مياه الأمطار حتى أن هناك وصفًا شائعًا يطلق دائما على الجنوب «أرض الماء الوفير والعطش القاتل»، على أساس أن مياه النهر غير صالحة للاستخدام الآدمى قبل تنقيتها.. وتنقيتها تتطلب معدات تكنولوجية وطاقة وهى أمور نادرة التوافر فى معظم ولايات الجنوب بما فيها جوبا.. الشح والفقر والندرة الباب السحرى الذى تتسلل منه إسرائيل إلى الجنوب.

قبل عامين.. ووسط قلق الرأى العام المصرى من تصاعد الأزمة مع دول حوض النيل نشرت صحف مصرية ما أطلقت عليه مذكرة سرية تتحدث عن مخطط لنقل مياه النيل لإسرائيل.. هذه الخطة يجرى الترويج لها عبر وسطاء أوغنديين، تتضمن تبنى إسرائيل استكمال تنفيذ مشروع قناة «جونجلى» فى جنوب السودان، الأمر الذى يضمن زيادة حصة المياه لمصر والسودان نتيجة تنفيذ مشروع القناة من ١٠- ١٥ مليار متر مكعب سنويا، على أن يتم توصيل نصف هذه الزيادة بعد تقسيمها مناصفة بين مصر والسودان، مقابل التزام الدولتين بتوصيل النصف الآخر إلى إسرائيل (٧,٥ مليار متر مكعب)، على أن تدفع تل أبيب ١٠ سنتات عن كل متر مكعب يصلها إلى دول منابع النيل، وتقسم فيما بينها حسب تعداد كل دولة.. المذكرة حذرت من أن إسرائيل تهدف أيضا إلى إقرار مبدأ بيع المياه كمصدر طبيعى، باعتبارها مثل البترول بغض النظر عن حجم العبء الذى يقع على مصر إذا تم إقرار هذا المبدأ، حتى وإن كان ثمن المتر المكعب سنتا واحدا وليس ١٠ سنتات، كما تناولت الخطة استغلال إسرائيل الأوضاع السائدة بدول حوض النيل، ليكون لها وجود فى تلك المنطقة الحساسة كنوع من الضغط على مصر من ناحية، ولتنفيذ مخططها الهادف إلى معالجة مشكلة الحصول على المياه العذبة بشكل دائم وبتكلفة بسيطة من ناحية أخرى.. المذكرة السرية دعت إلى ضرورة توجيه سياسة إحلال الواردات المصرية من سلع بعينها مثل البن واللحوم والأخشاب المصنعة لتأتى من دول منابع النيل، للتخفيف من المرارة التى تشعر بها بعض دول حوض النيل بسبب إهمال مصر لها واستيراد اللحوم من خارج إفريقيا على الرغم من توافرها فى كثير من دول الحوض بأسعار أقل وجودة أعلى.

- كتاب «إسرائيل والحركة الشعبية لتحرير السودان» أصدره مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا ٢٠٠٩.
- تقرير نشرته المصرى اليوم بتاريخ ١١/ ٦/ ٢٠١٠ .
- مذكرات جوزيف لاقو ص ٢٢٦ – مركز محمد عمر بشير – الخرطوم ٢٠٠٥.



يهود فلاشا فى طريقهم إلى إسرائيل

3 ولاد بلقيس

فى منطقة على ساحل البحر الأحمر حطت مجموعة أجنبية الرحال.. بهرها الساحل الخلاب والرغبة فى التمتع بـ (الغوص).. هذه المجموعة السياحية أقامت فترة دون أن يأبه بها أحد.. وفى لحظة واحدة قرر هؤلاء الأجانب الرحيل، هربوا ليلا، وتركوا المكان خاليا فى شهر أكتوبر ١٩٨٣.. عندما وصلت المخابرات السودانية للموقع لم تجد شيئا.. المصادفة وحدها فضحت ما كان يجرى خلف ستار السياحة، فقد كانت المخابرات الإسرائيلية (موساد)، تضع اللمسات الأخيرة لخطة نقل يهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل عبر السودان.

الفلاشا هم اليهود من أصل إثيوبى. وتعنى باللغة الأمهرية «المنفيون» أو «الغرباء»، وتعتبر الكلمة نوعا من الاحتقار.. بموجب ما تسميه إسرائيل بقانون العودة، هاجر أكثر من ٩٠٠٠٠ (أى ما يقارب ٨٥ ٪ من يهود الفلاشا) إلى إسرائيل، فى إطار عمليتى موسى (١٩٨٤).. ثم عملية سليمان (١٩٩١). وما زالت الهجرات الفردية لهؤلاء اليهود متواصلة حتى الآن.. إسرائيل تزعم أن يهود الفلاشا ينحدر نسبهم إلى الملكة بلقيس. لا ينتمون إلى أى من الكتل اليهودية الرئيسية الأشكناز أوالسفارديم.. أغلبهم يعيشون فى مناطق فقيرة قرب بحيرة تانا شمال غرب إثيوبيا، حيث يعمل رجالهم فى مجال الزراعة ورعى الأغنام.

عملية «موسى» لنقل يهود الفلاشا تعد أكثر الملفات غموضا وسرية فى المخابرات السودانية.. ففى جنح الظلام كان بعض ضباط جهاز أمن الدولة يشرفون على أكبر عملية نقل لعدة آلاف من الفلاشا.. من شرق السودان إلى الخرطوم، بالطائرات إلى

جهات مختلفة تنتهى كلها فى إسرائيل.. لكن خلف الكواليس جرت مفاوضات أخرى لإكمال العملية.. عبر مطار الخرطوم.. كانت السفارة الأمريكية فى الخرطوم هى رأس الرمح الذى اخترق جهاز أمن الدولة السودانى ليدير العملية من داخل الجهاز تحت الإشراف المباشر لكبار ضباطه.. خاصة العقيد الفاتح عروة..

القصة بدأت عندما اتصل كبير ضباط المخابرات فى السفارة الأمريكية بالخرطوم مستر (ملتون بيردن) فى نهار أحد الأيام برئيس جهاز أمن الدولة والنائب الأول لرئيس الجمهورية آنذاك اللواء عمر محمد الطيب.. وقال له إن هناك يهودا فلاشا دخلوا ضمن اللاجئين الإثيوبيين إلى السودان، يتراوح عددهم بين (٧,٥٠٠-٨,٠٠٠) شخص عن طريق الحدود واستقروا فى منطقة القضارف تحديدا بالقرب من معسكر الشوّك للاجئين، وإن الحكومة الأمريكية تريد أن يقبل السودان بترحيلهم..

يقول اللواء عثمان السيد، الذى كان مديرا للأمن الخارجى فى جهاز أمن الدولة: «حسب ما فهمت من مستر ملتون أنه اجتمع بعد ذلك مع اللواء عمر أكثر من مرة ووافق على ترحيل الفلاشا فى إطار صفقة يتولى جهاز الأمن الإشراف عليها فى مقابل متفق عليه.. الصفقة تمت مباشرة بين ضابط المخابرات الأمريكية فى السفارة بالخرطوم مع رئيس جهاز أمن الدولة اللواء عمر محمد الطيب. وكان واضحا أن شروط النجاح متوافرة منذ اللحظة الأولى.. ما هو المقابل؟ اللواء عثمان السيد يقول: دون الرجوع إلى شخصى كوزير للدولة ومدير للأمن الخارجى اختار اللواء عمر اثنين من إدارة الأمن الخارجى العقيد موسى إسماعيل سعيد، مدير فرع حركات التحرر واللاجئين، والعقيد الفاتح عروة، مدير فرع التنفيذ والمتابعة بإدارة الأمن الخارجى، ويقع مكتب الفاتح عروة بجوار مكتبى وكانت جميع المكاتبات الواردة إلى كمدير للأمن الخارجى تمر من خلاله، كما اختار الفاتح عروة وموسى إسماعيل بدورهما اثنين من ضباط الأمن الخارجى هما المقدم دانيال، وكان يعمل فى القضارف تابعا لإدارة الأمن الخارجى، والرائد فؤاد بندر، من فرع اللاجئين.. وكانت تعليمات اللواء عمر للفاتح عروة وموسى إسماعيل أن تتم هذه العملية مباشرة بينه وبينهم.

وحسب الرواية فإن قانون جهاز أمن الدولة كان يعطى رئيسه الحق فى أن يطلب أو يكلف أى ضابط من الجهاز بالقيام بأى مهمة دون الرجوع لرئيسه المباشر، والعكس بالنسبة لضباط الجهاز، إذ لا يمكن لأى ضابط أن يتصل برئيس الجهاز فى مسألة رسمية إلا عن طريق رئيسه المباشر أما رئيس الجهاز فيكلف من يشاء.

فى ٢٢ مايو ١٩٨٥ تم الكشف عن القضية وجرت حولها محاكمات شملت الرئيس جعفر النميرى بعد الإطاحة به ولجوئه إلى مصر، حينها اتهم النائب العام السودانى الرئيس النميرى واللواء عمر محمد الطيب نائبه الأول وعددا آخر من ضباط جهاز أمن الدولة المنحل، بالخيانة وترحيل الفلاشا من الأراضى السودانية إلى إسرائيل، العدو الأول للأمة العربية.. المفارقة التى كشفت عنها التحقيقات فى ذلك الوقت أن رئيس الجمهورية ومساعديه ومجلس الوزراء تم تضليلهم وجرى تمرير العملية دون علمهم، بما يوحى بسهولة اختراق الموساد والمخابرات الأمريكية لأعلى قمة فى السلطة السودانية فى ذلك الوقت، الأمر الذى حرصت جبهة الإنقاذ على تجنبه نسبيا عقب وصولها إلى السلطة.

فى التحقيقات قال مدير الأمن الخارجى اللواء عثمان السيد: «كنت مسئولا عن الاتصال الخارجى والعلاقات مع أجهزة المخابرات الأجنبية المعتمدة فى السودان، ومنها بالطبع المخابرات الأمريكية.. فقد كان المستر «ملتون» يحضر إلى فى مكتبى كثيرا ويحدثنى بما دار بينه وبين اللواء عمر فى موضوع الفلاشا».

«وأجزم بأن الرئيس جعفر النميرى لم يكن على علم بهدف هذه العملية، ولم يكن يعلم أن الذين تم ترحيلهم هم يهود الفلاشا.. وكل ما ذكره اللواء عمر للرئيس حول هذه المسألة، أن الأمريكان طلبوا ترحيل لاجئين إثيوبيين من السودان فى إطار برنامج التوطين، ووافق النميرى.

اليهود (الفلاشا) دخلوا السودان عبر الحدود.. يتمتعون بصفة (لاجئ) حسب الاتفاقيات الدولية.. لكن الأطراف المعنية بالأمر هنا ليست هى الأطراف الدولية المهتمة بقضايا اللاجئين. فالقضية ذات شق استخباراتى.. ووصولهم عبر الحدود إلى السودان لم يكن مجرد (لجوء) الدلائل كانت تشير إلى أن هناك تنسيقا واتفاقا بين المخابرات الأمريكية

والإسرائيلية على أن يدخل هؤلاء اليهود عبر الحدود ضمن اللاجئين الإثيوبيين الذين دخلوا السودان عام ١٩٨٣.

اللواء عثمان السيد يؤكد وجود تنسيق بين المخابرات الأمريكية والإسرائيلية، وأن عملاء الجهازين طلبا من الفلاشا دخول السودان ضمن اللاجئين الآخرين. وأن بعض ضباط جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (موساد) كانوا موجودين فى السودان ويعملون من داخل السفارة الأمريكية فى الخرطوم.. «جيرى ويفر» ملحق دبلوماسى كان مسئولا عن اللاجئين فى السفارة الأمريكية، جرى الحديث عنه كثيرا فى المحكمة، وتحدث العقيد موسى إسماعيل والعقيد الفاتح عروة عنه كثيرا أيضا أمام نفس المحكمة.. ليس غريبا أن يدخل يهود فلاشا السودان ضمن اللاجئين، إذ إن القوانين الدولية لا تسمح للسودان برفض دخول اللاجئين سواء كانوا من الفلاشا أو غيرهم، ومسموح لهم أن يغادروا البلاد إلى أى منطقة تقبل أن تأويهم، شريطة أن تكون لها علاقات دبلوماسية مع السودان.. الغريب فى الأمر الطريقة التى تمت بها المعالجة وإخفاء المعلومات عمدا حتى عن رئيس الجمهورية بل وتضليله، ويرى اللواء عثمان السيد أنه لو كانت الأمور تسير فى اتجاهها الطبيعى «لتمت استشارتى أنا شخصيا كوزير للدولة للأمن الخارجى كنت سأقترح على رئيس الجهاز أن يخطر رئيس الجمهورية بحقيقة الأمر، وأن يتم اجتماع لمجلس الأمن القومى، ونذكر لهم أن هناك مجموعة عددها كذا وكذا دخلوا السودان، وطلب منا الأمريكان ترحيلهم.. كما كان بالإمكان أن يطلب من الرئيس عقد اجتماع لتوضيح الأمر برمته لمجلس الوزراء، لكن ولأسباب مؤلمة ومؤسفة تم إخفاء الأمر عنى وعن قيادة الدولة بأكملها، كما تم إخفاء الأمر عن مجلس الوزراء بأكمله للحد الذى وقف فيه ثلاثة من أميز الوزراء فى البلاد، هم هاشم عثمان وزير الخارجية، والفريق على يس، وكان وزيرا للداخلية ومسئولا عن اللاجئين، والبروفيسور على شمو وزير الإعلام، فى المحكمة لكى يشهدوا أن اللواء عمر لم يخطرهم بهذه المسألة، فضلا عن أن المشير سوار الذهب وقف بنفسه أمام المحكمة ليشهد ضد رئيس الجهاز، باعتباره وزيرا للدفاع وأنه يجهل أمر ترحيل يهود الفلاشا.

إجمالى عدد الفلاشا الذين تم ترحيلهم عبر السودان نحو ٨٠٠٠ شخص، والطائرات

التى نزلت منطقة القضارف كانت ستا أخذت إذنا بتخليص دبلوماسى للحفاظ على سرية العملية التى تمت بأوامر عليا من الرئيس جعفر النميرى.

وفى شهادته أمام المحققين قال العقيد الفاتح محمد أحمد عروة مدير فرع التنفيذ والمتابعة بجهاز أمن الدولة: عملت بإثيوبيا أربع سنوات فى الفترة من مايو ١٩٨٠ إلى نهاية ١٩٨٤، وقبلها بالاتحاد السوفييتى سنتين ونصف السنة، ضابطا بالمخابرات الخارجية..وحسب النظام المعمول به فى الجهاز، هناك ضباط متخصصون لمسائل معينة فى دول محددة بعد عودتهم للبلاد والعمل فى أقسام أخرى يتم الرجوع إليهم فى أى مسائل تتعلق بهذه الدولة، وكان الفاتح عروة، حسب كلامه، أكثر واحد يعرف عن الشأن الإثيوبى، ولديه معلومات كاملة حول قبيلة الفلاشا، إحدى القبائل الإثيوبية التى تعيش فى منطقة «قندار» وهم يهود يرجعون أنفسهم للأصل اليهودى الذى كان منه سيدنا سليمان، وكانت الفلاشا منعزلة ومضطهدة من القبائل الأخرى، طبائع أفرادها هى نفس الطبائع القديمة، وأبناؤها لم ينالوا حظا من التعليم وظلوا مجتمعا بدائيا، وهم اليهود السود الوحيدون فى العالم.

كان الاعتراف بالفلاشا كيهود مشكلة، حتى فى الكيان الصهيونى، لذلك أرسل اليهود الذين كانوا يعيشون فى أمريكا بعثات عديدة لدراسة يهود إثيوبيا، انتهت إلى أن الفلاشا يهود حقيقيون وبما أن اليهود الأمريكان والكنديون هم الأساس لدعم إسرائيل بدأوا الضغط على الإسرائيليين للتفكير فى نقل هذه المجموعة إلى إسرائيل كى تنضم لبقية الشعب اليهودى.

ومن بين ما قاله الفاتح عروة فى التحقيقات: أن الحاخامية اليهودية اعترفت بهم قبل نحو عشر سنوات، ونحن كجهاز أمنى يهمنا تحليل موقف العلاقات الإثيوبية الأمريكية، وعلى وجه التحديد العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية، ولاحظ الفاتح عروة ومن معه بالجهاز أنه رغم اتجاه الثورة الإثيوبية إلى أقصى اليسار، إلا أن القنوات بين إثيوبيا وإسرائيل مفتوحة.

أثناء فترة عمله فى إثيوبيا كتب الفاتح عروة عدة تقارير عن العلاقات الإثيوبية

الإسرائيلية وصفقات بيع الأسلحة والمعدات التى أبرمت بين البلدين، وسلم هذه التقارير لرئاسة الجهاز.. فى أحد التقارير كانت هناك وجهتا نظر من الجانب الأمريكى تجاه علاقاته بإثيوبيا، الأولى متشددة، وترى النظام الإثيوبى شيوعيا لا يرجى منه، والثانية ترى امكانية التفاهم معه، وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تتبنى وجهة النظر الثانية ومن خلفها اللوبى اليهودى فى أمريكا.

وفى عام ١٩٨٣ كتب الفاتح عروة تقريرا مهما من إثيوبيا عن زيارة عدد من أعضاء الكونجرس، ورصد فى التقرير أنهم بدلا من أن يتحدثوا فى العلاقات بين البلدين كانوا يتحدثون عن الفلاشا، ويذكر أنه فى عام ١٩٨٠ كان يحضر اجتماعا مع وفد الأمن الإثيوبى، ومعه اللواء عثمان السيد رئيس الجانب السودانى، وأثناء الاجتماع قال الإثيوبيون: لدينا معلومات تشير إلى أن هناك شبكة إسرائيلية تعمل فى تهريب اليهود الفلاشا عبر السودان إلى إسرائيل وطلبوا من الوفد الأمنى السودانى تتبع هذه الشبكة.

هذا الموضوع حظى باهتمام الفاتح عروة واللواء عثمان السيد ومما زاد من اهتمامهما علمهما بسقوط شبكات تهريب فى جوبا ومناطق أخرى، كان كل هم الفاتح عروة معرفة حقيقة اهتمام الجانب الإثيوبى بهذه الشبكات وسر المتابعة الدائمة لها، رغم علاقتهم الجيدة مع الجانب الإسرائيلى.

وذكر أن رئيس الجهاز استدعاه وأخبره أن الرئيس جعفر النميرى سمح للاجئين الموجودين فى المعسكرات بالسفر خارج السودان، وكانت مسئولية فرع التنفيذ والمتابعة الذى يرأسه الفاتح عروة والتابع لرئاسة الجهاز، متابعة النشاطات التخريبية الخارجية، ومسئول أيضا عن بعض العمليات السرية الخاصة المتعلقة بليبيا وإثيوبيا مثل جبهة إنقاذ ليبيا والإذاعات السرية الموجهة.

صحيفة السودانى

العدد رقم: ٦٥٤

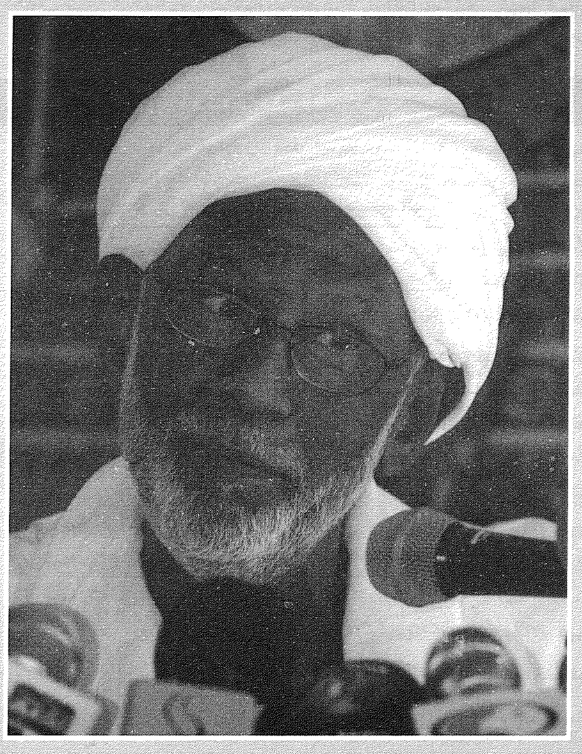
١١-٩-٢٠٠٧

تحقيق: حنان بدوى

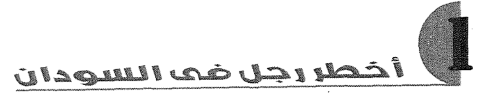


الفصل الثالث

أزمـــــة الإسلاميين



الدكتور حسن الترابى



1 أخطر رجل فى السودان

مناور قادر على التلون، براجماتى يستغل كل الوسائل والحيل حتى لو كانت النصوص القرآنية، دائم السخرية، والاستهزاء بآراء كل من يخالفه.. متحدث بارع، يجيد الخطابة، سريع البديهة، قوى الحجة، واسع الثقافة.. يعد من أفضل المفكرين الإسلاميين، ومن أسوأ السياسيين فى العالم!

اعتُقل وسُجن مرات عدة، اتُهم بكثرة التحالفات كان العقل المدبر لكثير من الأحداث التى أدت إلى عزلة السودان عن المجتمع الدولى، بعد إصراره على تبنى المنهج الإسلامى المتشدد وجعل الشريعة الإسلامية منهجا للحياة فى بلد مزقته الحروب والانقسامات على مدى ربع قرن.

مشروعه يقوم على فكرة محورية أساسها تجديد الدين.. تجديدا قائما على فهم الواقع والتغيرات والتجارب الإنسانية والتوفيق بين الثابت المطلق والمتغير النسبى.. نفس المنطلقات التى اتخذتها الحركات الإسلامية عنوانا لمشروعاتها.. دعا إلى ثورة شاملة فى الفقه الإسلامى، رفض حصر الدين فى تقاليد القدماء، يعلن بلا مواربة عن تجاوز الموروث الفقهى باعتبار أن التنقيب فيه لن يغنى عن ضرورة إيجاد فتاوى عصرية جديدة.. التراث الدينى عنده من القرآن والسنة يقوم على الاجتهاد ولابد أن يتطور مع الأزمان..آراؤه تتجاوز التصور السلفى، وهو من بين العلماء القلائل الذين يفرقون بين الملزم وغير الملزِم من أوامر ونواهى السنة النبوية، كما يفرق بين ما ورد عن النبى (ﷺ) كرسول ومشرع وبين ما ورد عنه كبشر.. رفض حد الردة.

صاحب آراء فكرية وفتاوى فقهية تجعله فى نظر البعض أقرب للفكر العلمانى منه إلى الفكر الأصولى.. يجيز كل الفنون مادامت لا تؤدى إلى محظور أخلاقى، ويدعو المسلمين إلى التصالح مع الفن الذى يراه وسيلة للإصلاح والتغيير والدعوة إلى الله.. فى قضايا المرأة، يتبنى الشيخ حسن الترابى خطابا أقرب إلى حركات تحرير المرأة فى الغرب، لا يعارض الاختلاط، يعتبر الحجاب خاصا بنساء النبى، ويصل فى هذا المجال إلى التمسك بالمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.. فتح عضوية الجبهة الإسلامية لغير المسلمين، باعتماده عقيدة المواطنة بدلا من التوحيد.

توجهاته الإسلامية لم تمنعه من التدرج فى الحزب الاشتراكى وتطويع علاقته بالرئيس جعفر النميرى بعد الصدام الذى قضى بسببه ٧ سنوات فى السجن ليخرج بعدها حليفا سياسيا ويصبح نائبا عاما ثم وزيرا للعدل، نجح فى إقناع النميرى بتطبيق الشريعة الإسلامية التى كانت القشة التى أنهت حكمه بثورة شعبية عارمة كان هو أبرز قادتها.

«الإنقاذ» حملته مسئولية الصدام مع الخارج وعزل السودان عن محيطه الإقليمى والدولى بعد أن دعا أسامة بن لادن للإقامة فى السودان مطلع التسعينيات من القرن الماضى، ومكث بها أربعة أعوام تردد خلالها أنه أنشأ عددا من معسكرات التدريب على الأعمال الإرهابية بتسهيلات مباشرة من قادة الأجهزة الأمنية بدعم مباشر من أعوان الترابى، هناك من يردد أن فكرة إنشاء تنظيم «القاعدة» ولدت فى السودان، بتشجيع منه، بينما يرفض الترابى تلك «الادعاءات» ويتمسك بأنه رأى أسامة بن لادن أربع مرات بناء على طلب الأخير، أغلب هذه اللقاءات كانت علنية لم يتطرقا فيها إلى أى قضايا حركية أو تنظيمية، وأن بن لادن دخل السودان بتنسيق كامل مع الحكومة التى كانت تقوم بدور الوسيط بينه وبين السلطات السعودية، وعندما فشلت شروط عودته إلى بلاده قرر الإقامة فى السودان كمستثمر وبالفعل نفذت شركاته عددًا من المشروعات التى آلت ملكيتها إلى الحكومة بعد خروجه النهائى.

محاولة اغتيال الرئيس المصرى بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا فى يونيه ١٩٩٥كانت أخطر الأوراق التى استخدمها الرئيس البشير لعزل الشيخ ومحاصرته وإخراجه من

اللعبة السياسية فى السودان برمتها.. فى ذلك الوقت تسرب للإعلام أن الترابى هو العقل المدبر للمحاولة.. التسريبات اعتمدت على علاقته المتوترة بنظام مبارك السابق بسبب توجهاته الفكرية التى تميل نحو التطرف وتكاد تقترب من فكر الجماعات الجهادية.. هذه الجماعات كانت فى حرب مفتوحة مع أجهزة الأمن المصرية.. ورغم التعتيم الكامل على تفاصيل حادث الاغتيال إلا أن العواصم الثلاث الأطراف فى العملية «القاهرة – الخرطوم – أديس أبابا» كانت لديهما قائمة بأسماء المتورطين.. الترابى نفسه أعلن لأول مرة عن بعض تفاصيل المحاولة فى مارس ٢٠٠٦.. كشف عن معلومات خطيرة تتعلق بدور أجهزة الأمن السودانية فى تقديم الدعم والتسهيلات لمنفذى المحاولة المصريين بعد تدريبهم فى معسكرات داخل الأراضى السودانية، ونفى علمه المسبق هو والرئيس البشير بالمحاولة فيما ألمح بدور أحد مساعديه فى الاتصال بالمنفذين ومنحهم الجنسية السودانية وتزويدهم بالمعدات.. المفارقة أن هذا المسئول مازال يشغل منصبا مهما فى الحكومة السودانية حتى الآن والمثير أكثر أن السلطات المصرية لديها معلومات كاملة حول دوره فى محاولة اغتيال الرئيس السابق ومع ذلك كانت تستقبله ضمن وفود رسمية ويلتقى مع الإعلاميين والكتاب المصريين بدون أن يعلم أغلبهم بدوره فى الترتيب لتلك المحاولة.. سألت أحد سفراء مصر بالخرطوم عن سر التعامل مع هذا المسئول والتغطية على دوره فى مؤامرة اغتيال رئيس الجمهورية السابق فكان رده أن علاقات مصر بالسودان تفرض علينا تجاوز كل هذه العقبات: «عفا الله عما سلف»!!

الترابى تحدث فى أكثر من مناسبة عن استعداده للإدلاء بشهادته فى قضية محاولة اغتيال مبارك أمام أى محكمة إذا طلب منه ذلك.. تحدث عن التغييرات التى أجراها البشير فى قيادات أجهزة الأمن عقب المحاولة وتعاونه الكامل مع أجهزة الأمن المصرية وتسليمه عددا من المصريين شاركوا فى العملية ولم يتمكنوا من الهرب إلى باكستان وأفغانستان رغم تمتعهم بالجنسية السودانية.. كشف أيضا عن طريقة التخلص من العناصر السودانية التى تعاونت مع منفذى العملية بعد عودتهم على طائرة الخطوط الإثيوبية للخرطوم، حيث تم تدبير حوادث عمدية لقتلهم لضمان إغلاق هذا الملف إلى

الأبد.. الترابى سجل رفضه التام تسليم مصر المتهمين بتنفيذ المحاولة وقتل السودانيين المشاركين فيها..

فى أول فبراير عام ١٩٣٢ شهدت مدينة كسلا بشرق السودان مولد فتى أطلق عليه والده عبد الله الترابى اسم (حسن)، نشأ فى بيت متدين، جده أحد شيوخ الطرق الصوفية، والده من الرواد الأوائل فى القضاء الشرعى أتاح له ذلك التجول الدائم والانتقال المتواصل والتعرف على مختلف الأقاليم السودانية، درس الابتدائية فى كردفان، والنيل الأزرق، وتلقى تعليمه العام فى وسط السودان ثم بمدرسة (حنتوب) الثانوية.

حسن الترابى كان متفوقا، دخل مرحلة الدراسة بجامعة الخرطوم قبل دفعته بعام كان للجهد الكبير الذى بذله والده، أكبر الأثر فى حياته، حفظ القرآن وهو صغير بعدة قراءات..درس علوم النحو والصرف والبلاغة والعروض والشعر والآداب ثم علوم العقيدة والشريعة. فضل دراسة القانون، انتمى إلى صفوف الحركة الإسلامية الوليد فى بيئة جامعية عربية التوجه تغلبها التحديات.

نشط فى الحركة الإسلامية التى كانت تتطور عبر صراعات جدلية فى خارجها وتقلبات تنظيمية، بدأ تعمقه فى دراسة القرآن وأصول الفقه والسيرة وتأملاته فى الفكر الإسلامى، التحق بالجامعة وأكمل دراسته القانون الوضعى الإنجليزى والشريعة وتخرج فى كلية الحقوق جامعة الخرطوم بعد أربعة أعوام.. وعلى الرغم من توافر وظائف فى القضاء والمحاماة والنيابة العامة للخريجين فإنه لم يتقدم للالتحاق بها، بل صبر حتى حصل على منحة للدراسة فى جامعة لندن وقضى بها عامين نال فيهما درجة الماجستير فى القانون..

فترة بريطانيا كانت أولى تجاربه فى التواصل المباشر مع الحضارة الغربية، كان يعمل فى الساحة القيادية لطلاب «السودان المسلمين» بعد أن انهى الماجستير..عاد فى نفس العام من بعثته الدراسية إلى جامعة الخرطوم وهو يتقن اللغة الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية.. تولى منصب عميد كلية القانون بعد خلو المقعد من آخر عميد بريطانى له،

ولكن عمله الأكاديمى لم يدم طويلا حيث كان المناخ السياسى فى السودان يشهد تحولا كبيرا بانطلاق شرارة انتفاضة أكتوبرالشعبية ضد الحكم العسكرى الذى استولى على السلطة بانقلاب فى نوفمبر ١٩٥٨، كان الترابى خطيب الثورة الأول عَبْر طرحه القوى لحل مشكلة جنوب السودان ودعوته القوية لحكم دستور حر.

أصبح أحد أعضاء جبهة الميثاق الإسلامية، أول حزب أسسته الحركة الإسلامية التى تحمل فكر «الإخوان المسلمين»، وبعد خمس سنوات أصبح لجبهة «الميثاق الإسلامية» دور سياسى أكثر أهمية، تقلد أمانتها العامة فى ١٩٦٤ وعمل فى ظرف سياسى كان اللاعب الأساسى فيه طائفتى «الأنصاروالختمية» ذواتى الخلفية الصوفية، اللتين تدعمان حزبى الأمة والاتحادى.

فى هذه الأثناء تزوج الترابى من شقيقة رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدى رئيس حزب الأمة.. لكن حدث خلاف كبير بينه وبين قادة الإخوان فى مصر انتهى بانقسام داخل الحركة فى السودان انحاز القسم الأكبر إلى الدكتور الترابى بعد رفض فكرة تعيين مراقب للإخوان فى السودان..

فى يونيو عام ١٩٨٩ نفذت «الجبهة الإسلامية القومية» انقلابا عسكريا ضد حكومة الصادق المهدى المنتخبة ديمقراطيا بعد انهيار ائتلافهم الحكومى، بعدها أسس الترابى «المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى» الذى يضم ممثلين من ٤٥ دولة عربية وإسلامية، انتُخِبَ الأمين العام لهذا المؤتمر فى ذلك الوقت. قام بزيارات إلى معظم أنحاء العالم، كان وقعه على الغرب عظيما خاصة فى زيارته إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا لدرجة أن الصحف البريطانية وصفته فى ذلك الوقت بـ «النبى ذى البدلة الرمادية»، وقالت عنه الصحافة الفرنسية إنه البابا «الأسمر» وكان أثره شديدا على نواب الكونجرس فى جلسة الاستماع الشهيرة حول الصحوة الإسلامية والسودان.. تعرض لمحاولة اعتداء فى مطار أوتوا بكندا فى مايو ١٩٩٣.

مساهماته الفكرية والسياسية توجها بصدور وثيقة دستور السودان، أُقيل من رئاسة

البرلمان ومن موقعه كأمين عام لحزب المؤتمر الشعبى السودانى نتيجة الصراع بينه وبين الفريق عمر البشير.. بعدها انقسم حزب المؤتمر إلى حزبين تولى هو أمانة المؤتمر الشعبى، بينما تولى إبراهيم أحمد عمر، أحد أتباعه الذين اختلفوا معه، أمانة الآخر وهو حزب المؤتمر الوطنى..أصبح الترابى أشهر معارضى حكومة الإنقاذ التى يعد «عَرّابها» فى الوصول إلى الحكم..

فى ٢٠٠١ وقع حزبه مذكره تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، فقامت السلطات باعتقاله وبعد ثلاثة أعوام اعتقل مرة أخرى بتهمة السعى لقلب نظام الحكم.

خبراء السياسة والفكر حاروا فى كشف أغوار شخصية الترابى، واختلفت رؤاهم حول تقييم اجتهاداته الفقهية ومشاريعه الحضارية، فيما يراه بعض قادة الحركة الإسلامية أنه أهم مفكر إسلامى قادر على إيجاد توازن بين الشريعة والواقع، الوحيد الذى حسم الجدل بين الشيعة والسنة والحركات المتصوفة، بارع فى التوفيق بين الإسلام والغرب، يرى بعض المحللين الغربيين، أن سلبياته أكثر من إيجابياته وأن معظم نظرياته وفتاويه جاءت متناقضة.

عبد الوهاب الأفندى، أحد تلاميذ الشيخ، وصفه بأنه واحد من أميز رموز الإسلام السياسى، تنظيرا وتطبيقا. وإذا كان بمقدور أحد أن يجد حلا للمأزق الإسلامى، على مستوى النظرية والتطبيق، فهو الترابى. فمن إنجازاته أنه أحدث ثورة فى التفكير الإسلامى، فوفق بينه وبين حقوق المرأة، وبينه وبين الديمقراطية والفنون، كما وحد الفلسفات السنية والشيعية والصوفية.

لكن بعض الكتاب الغربيين ينفون عنه شبهة الليبرالية نفيا كاملا بسبب ضلوعه المباشر فى إنقلابين عسكريين، كما كان مُنظر أكثر الحروب دموية فى تاريخ السودان ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان التى سماها جهادا، وقاد ما يسمى بحفلات «عرس الشهيد» التى كانت تُجبر فيها العائلات على الاحتفال بموت أبنائها..

روج لما سمى بأحكام الشريعة فى عهد النميرى، وحشد من أجلها أتباعه فى كافة أنحاء البلاد، تحمس وأيد إعدام المفكر والسياسى السودانى محمود محمد طه، بعد اتهامه بالردة، وأطلق على إعدامه اسم «الذبح العظيم».

الخبير البريطانى فى شؤون السودان «ألكس دويل» يعتبر ادعاءه الدائم بالانحياز لقضية تحرر المرأة تنفيها الممارسة العملية والقيود الثقيلة التى أقرتها إجراءات وقوانين أعدها وأشرف على إصدارها بنفسه، سواء فيما يتعلق بزيها أو عملها أو سفرها، أو القيود المفروضة على وجودها فى الفضاء العام، فإن المرأة السودانية التى نالت حق التصويت والترشيح للمناصب العامة، عام ١٩٦٤، وكان لها وجود محسوس فى دواوين الحكومة، وكل مجالات المجتمع، وقاعات الدرس، ما كان يمكن أن تعامل بطريقة أكثر تشددا مما هو عليه، وبالتالى فإن موقف الترابى وحركته من المرأة كان اعترافا بالتناقض والتشدد.

لا يمكننا هنا أن نتجاهل المناخ العام الذى ساد فى أغلب البلدان الإسلامية بشكل عام والسودان بشكل خاص، حيث وجد تربة خصبة ترعرعت فيها الأفكار المتشددة خلال مطلع التسعينيات من القرن الماضى.. تصاعدت نبرة الخطاب الإسلامى، وغدت الدعوة إلى ثورة روحية على مستوى الفرد والجماعة من خلال العودة إلى القرآن والسنة والعمل على تحقيق قيمة الجهاد الأكبر، فهى الطريقة التى اعتمد عليها الترابى فى الترويج لمشروع «الإنقاذ الإسلامى»، حتى بات الأمر فى اعتقاد من يتبنونه أنه مشروع يصلح أن يكون نموذجا للمشروع الحضارى الشامل.. هؤلاء اعتبروا كذلك، أن الملمح الأول لمشروع النهضة الحضارية الشاملة.. نجح الترابى فى تحول الحركة إلى دولة، فى النصف الأول من مطلع تسعينيات القرن الماضى حيث كان سواده الأكبر من الشباب الذين اعتنقوا فكرة الجهاد والاستشهاد فى سبيل الدعوة.. دافعوا عنها بالسلاح فى عمليات جنوب السودان العسكرية.. حينها اهتمت الإنقاذ بإذكاء هذه الروح الجهادية وخاطبت الشعب بصورة عامة، ولكن الاستجابة بين الشباب كانت أكبر خاصة طلاب الجامعات، هذا الطريق مهد أمام المتعاطفين مع الحركة الإسلامية للانضمام إليها، وكان سبيلا من سبل كسب الولاء واستقطاب ملايين المناصرين.. هذا المناخ دفع جيلا كاملا من الشباب السودانى

للاندماج فى غمار الحالة النفسية التى أفرزتها ظروف الحرب فى الجنوب وتأثر بها، وتدافع من أجل ذلك عشرات الآلاف الذين تركوا معاهدهم ومدارسهم ومؤسساتهم التى كانت بداية طريقهم نحو الوصول إلى تحسين أوضاعهم المعيشية والعلمية، وانخرطوا فى العملية الجهادية..بعضهم ترك وراءه زوجة أو طفلة، أو أبا وأما مكلومين محزونين، وبعضهم الآخر قصد مناطق العمليات العسكرية مرات عديدة.. جانب من هؤلاء الشباب المقاتل أصيب فى تلك المرحلة بهوس الجهاد، حتى اختلط على هؤلاء الأمر فصار يقاتل خصومهم فى الفكر والانتماء داخل الخرطوم، ويعذبهم ويعتقلهم ليس فى أماكن تابعة للدولة أو أنظمة الحكم الأمنية.

لعل أكثر صور التناقض والازدواجية تجلت عندما زرف الترابى دموعا ساخنة على ما آلت إليه الأوضاع بين شمال وجنوب السودان، وبدا الرجل وكأنه يتبرأ من كل ما اقترفت يداه وما أفرزته قريحته.. فقد جاءت قرارات وأفكار الترابى فى الاتجاه غير الصحيح للجنوبيين.. هذه التوجهات دفعتهم إلى التشبث بحق تقرير المصير والانفصال وبناء دولة مستقلة.. الترابى نفسه بدأ يتحدث عن كارثة الانفصال رغم أنه أول من بشر بتقسيم السودان على الطريقة «اليوغوسلافية» إلى أربع دول ربما تدخل كلها فى دوامة من الحروب الأهلية.

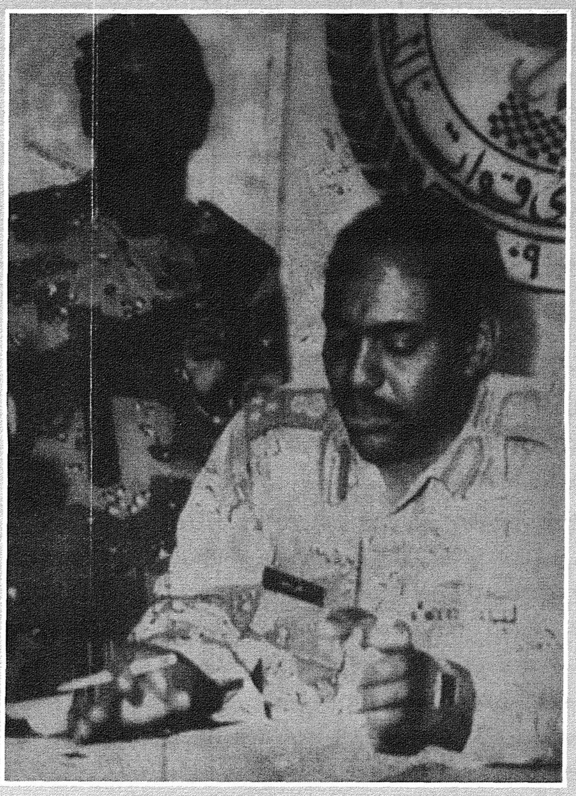
فى أكتوبر ٢٠١٠ قام الترابى بجولة خارجية زار خلالها عددًا من الدول العربية والأوروبية وفى كل محطة توقف فيها كان يوجه انتقادات شديدة لسياسات الرئيس البشير، قائلا: إن «هذا المنهج سيؤدى إلى أن ينفضّ السودان (أى أن يتفكك ويزول). ربما يبدو هذا الاحتمال بعيدا، (ولكن) ربما ينفض كل ما يُسمّى السودان مثل يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى بسبب استخدام القوة». إن السودان «مقبل على مخاطر متداعية، وإذا انفصل الجنوب فستنتشر العدوى». وعبّر عن خشيته من أن يحدث للسودان «أسوأ مما حدث فى الصومال»، مشددا على أن «القوة لا يمكن أن توحّد الناس». مشيرا إلى أن الحكومة بنت آلاف الكيلومترات من الطرق ولم تبن كيلومترا واحدا فى الجنوب أو مشروعا ولم تصلح مطارا هناك، وأن عدد زيارات الرئيس عمر البشير الجنوب أقل من عدد زياراته السعودية ومصر وليبيا.

عندما تيقن الترابى من أن انفصال الجنوب أصبح واقعا، حاول كل جهده تحميل البشير هذه المسئولية.. لكن البشير ونظام حكمه أعلنوا على الترابى حربا إعلامية واقتربوا من حياته الشخصية فى محاولة للانقضاض على ما تبقى له من رصيد لدى الجمهور.. كان استدراج «إمامة» صغرى بنات الترابى إلى حوار صحفى بمثابة الفخ الذى تألم الترابى كثيرا منه.. حيث تحدثت إمامة عن والدها وفكره وتأثرها به وموافقتها على أكثر آرائه إثارة للجدل وأعلنت عن استعدادها الزواج من «ذمى».. هذا الإعلان الذى نزل كالصاعقة على أسرة الترابى ومريديه وأتباعه وسحب قسما كبيرا من رصيد الاحترام الذى كان يكنه له قطاع عريض من فئات المجتمع السودانى المتدين.. حديث إمامة كان مقدمة حملة إعلامية منظمة نفذتها صحف تابعة لنظام البشير حاولت النيل من سمعة الترابى حتى لا يتمكن من تأليب الرأى العام ضد البشير عقب كارثة الانفصال!

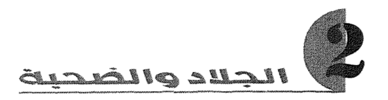
- خلال حديث مهم أدلى به لفضائية «العربية» السعودية ٢٠٠٦.

- فى ٢٠٠٤ ظهر بلندن كتاب بعنوان «الإسلاموية وأعداؤها فى القرن الإفريقى» يضم الكتاب ستة بحوث، ألف ثلاثة منها بالاشتراك مع كل من الكاتب البريطانى المتخصص فى الشأن السودانى «أليكس دى وال»، والباحثين السودانيين عبدالسلام حسن عبد السلام، ومحمد محمد صالح بالإضافة إلى فصل مستقل قدمه الباحث ورونالد مارشال.

- حوار أجرته رفيدة ياسين المحررة بصحيفة «السودانى» فى مطلع أكتوبر ٢٠١٠.



العميد عمر حسن البشير خلال الإعلان الأول لثورة الإنقاذ



2 الجلاد والضحية

موقف الشعب السودانى من الرئيس الراحل جعفر النميرى يعكس بصدق مدى تسامحه مع حكامه مهما كانت أخطاؤهم.. المتأمل للشعارات التى رفعها الثائرون عليه فى نهاية حكمه ومناصبتهم مصر العداء بسبب منحه حق اللجوء السياسى ومشهد الحشود التى خرجت لاستقباله عندما قرر العودة وتلك الذبائح التى قدمها محبوه فداء، وفرحا بعودته إلى السودان بعد غياب دام ١٥ عاما.. هذا المشهد يدلل على طيبة السودانيين، بل إن خروج الآلاف للمشاركة فى تشييع جثمانه فى صيف ٢٠٠٩ يثبت مرة أخرى أن الزمن كفيل بأن يغير مواقف الشعوب وأن العلاقة بين الجلاد والضحية فى عالمنا العربى معقدة ولا تخلو من مُفارقات.

لقد جاءت ثورة «مايو» التى تزعمها الضابط جعفر النميرى فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ كمحطة مهمة فى تاريخ السودان عقب مرحلة من التردد بين الأنظمة العسكرية والديمقراطية.

تلقى النميرى دراسته الأولية فى مدرسة الهجرة بأم درمان، والابتدائية بمدرسة «ود مدنى»، تقدم بعد ذلك لكلية جوردون ثم التحق بالكلية الحربية السودانية وتخرج فيها عام ١٩٥٢، وحصل على الماجستير فى العلوم العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية.

أثناء حكمه وفى عام ١٩٨٣ قسم النميرى الجنوب إلى ثلاث ولايات (هى أعالى النيل وبحر الغزال والاستوائية) تلبية لرغبة بعض الجنوبيين خاصة جوزيف لاجو الذى كان يخشى من سيطرة قبيلة «الدينكا» على مقاليد الأمور فى الجنوب، كان أبيل ألير نائب الرئيس النميرى من قبيلة الدينكا، مسيطرا على جميع أمور الجنوب.

إجراء النميرى بتقسيم الجنوب تعارض مع اتفاقية أديس أبابا، التى تنص على جعل الجنوب ولاية واحدة. ومع أن عهده الذى قارب على ١٦ سنة عرف أطول هدنة بين المتمردين والحكومة المركزية بالخرطوم والتى دامت ١١ عاما، فإنه عرف أيضا بظهور الحركة الشعبية وجناحها العسكرى «الجيش الشعبى لتحرير السودان»، كما عرف بروز جون جارنج أبرز زعماء المتمردين، كما شهدت الحرب الأهلية فى عهده فصولا دامية.

النميرى بدأ حكمه شيوعيا أحمر.. ثم تحول فيما بعد إلى إسلامى أخضر تجالسه الملائكة!!

جمعتنى بسياسيين سودانيين أكثر من مناسبة أثناء وفاة النميرى فى الخرطوم، سمعت منهم آراء إيجابية عديدة عن مرحلة حكمه حتى أن بعض المعارضين قال ساخرا إن حكم «الإنقاذ» بما جلبه من نكبات على السودانيين قدم أكبر خدمة إلى النميرى وجعلوا الناس تترحم على عهده بكل ما فيه من أخطاء!.

ما يهمنا هنا الإشارة إلى دور النميرى فى تفويت فرصة ذهبية على الشمال والجنوب فى سبعينيات القرن الماضى لوضع نهاية للصراع والاستفادة من الظروف السياسية والدولية التى أتيحت للجانبين لبناء الثقة ووضع أسس راسخة للعلاقة بينهما فى المستقبل.. البعض يربط بين بناء النميرى لتحالفه مع «الإخوان المسلمين» وجبهة الميثاق بقيادة حسن الترابى أواخر السبعينيات، بل ومع حزب الأمة فى تلك الفترة، وبين انتكاسة تحالفه مع الجنوبيين فى إطار اتفاق أديس أبابا.. هؤلاء يتهمون النميرى بالسعى لإشعال الفتن والصراع بين أبناء الجنوب، وربما جاء مشروع «اللامركزية» ليسكب المزيد من الزيت على الصراع عبر إصدار قانون الحكم الإقليمى المحلى ١٩٨١ من جانب واحد فى الشمال لتقسيم الإقليم الجنوبى حتى لا يبقى وحدة ذات ثقل أمام الشمال..

سلوك النميرى تجاه الجنوب بدا متخبطا مترددا، لم يلتزم بوعوده بالعمل الوحدوى بعيدا عن عوامل التفتيت، والتجاهل، والإقصاء فى الجنوب، كما جاءت تحالفاته وتركيزه على البرنامج الإسلامى وممثليه فى الشمال خاصة النائب العام حسن الترابى فى السنوات الأخيرة لفترة اتفاق أديس أبابا، فرسخ لدى الجنوبيين قناعة بأن نظام الرئيس النميرى

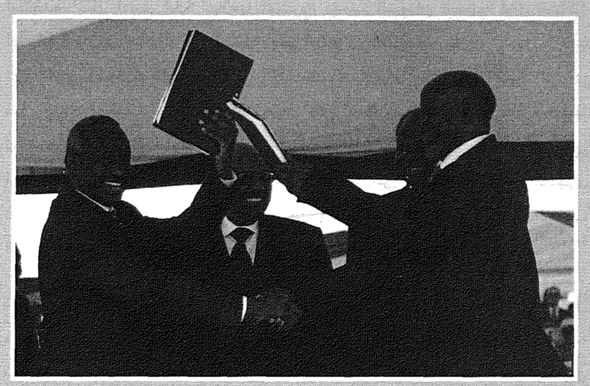
استخدم اتفاق أديس أبابا إعلاميا كمشروع لوحدة السودان الوطنية لحل مشاكله السياسية وأزمة تحالفاته فى السلطة، وصراعاته مع الشيوعيين تارة ومع حزب الأمة تارة أخرى، ومع ذلك فإن بنية المشروع كانت تسمح بكثير من التقدم فى اتجاه التوحد، بما يوفره من نسبة ترضية عالية للجنوبيين. لكن الأمور لم تمض على ما كان مخططا لها ومضى النميرى ونظامه يخترقون اتفاق أديس أبابا خطوة خطوة فلم يتح للجنوبيين اختيار ممثلهم على رأس المجلس الإقليمى للحكم الذاتى المقترح، وإنما كان النميرى دائما يختاره عبر عضوية الاتحاد الاشتراكى، كتنظيم شمولى يغيب تنظيمات الجنوب السياسية. وإن كان رئيس الإقليم جنوبيا دائما فإنه كان عادة مرشح السلطة الشمالية.

توقع الجنوب نهوضا تنمويا بشرت به «ثورة مايو» كل السودان فى ظل استقرار الحكم، وحل «مشكلة الجنوب».. لكن برامجها الاقتصادية التنموية التى أتيح تنفيذها تضمنت مزيدا من الإفقار للجنوب، كما دخل الجدل حول قناة جونجلى بإثارة مشاعر «الدينكا» حول ثروتهم الحيوانية وأثر القناة على حركة هذه الثروة ووحدة أبناء الدينكا الاقتصادية..

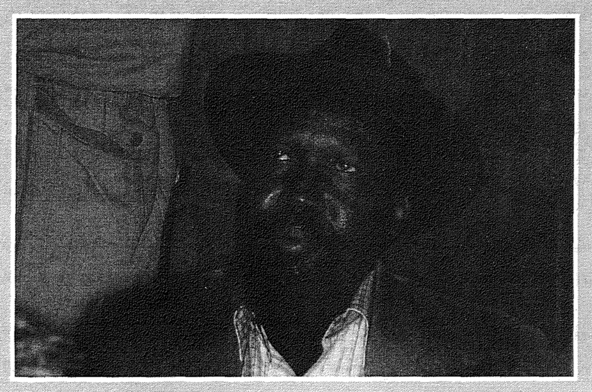
فى تلك الأثناء بدأت بشائر البترول تطل على السودانيين من باطن الأرض فى منطقة «بنيتو» أواخر السبعينيات، سارعت الحكومة بنشر الكثير من الآمال حول كمياته وتكريره فى الداخل وليس بيعه خاما، ومن ثم إقامة المصفاة الرئيسية فى الشمال وليس فى منطقة إنتاجه بالجنوب! ورغم أن مصفاة «كوستي» لم تقم رغبة من النظام فى الربح السريع من بيع الخام، فإن القضية أثارت الكثير من الشجن لدى الجنوب وفجرت قضية اقتسام الثروة فيما بعد.

نظر الجنوب إلى الشمال باعتباره وحدة دينية وثقافية، مقارنة بالجنوب الذى لم يرغب الشمال فى توحده اجتماعيا كما بدا فى الأفق عقب اتفاق «أديس أبابا».

إن جميع هذه العناصر يمكن أن تكون كافية لضرب «بنية الثقة» بالرغم من أن عناصر الاتفاق كانت توحى بعكس ذلك.



حفل توقيع اتفاقية السلام الشامل



الزعيم الجنوبى سيلفا كير

3 زلزال ٩ ريختر

تلقيت اتصالا تليفونيا من الخرطوم فى اليوم التالى لنشر تسريبات موقع «ويكيليكس» حول اتهام الرئيس عمر البشير بتهريب مبلغ ٩ مليارات دولار من عائدات النفط فى بنوك بريطانيا.

السفارة السودانية فى لندن نفت هذه المعلومات إلا أن صديقى السودانى أبلغنى أن حالة من اليأس عمت شوارع الخرطوم وانتشرت أجهزة الأمن وأغلقت بعض الشوارع كأنه زلزال هز الخرطوم خاصة أن توقيت نشر هذه الوثائق تزامن مع اقتراب موعد الاستفتاء وإصرار الحركة الشعبية على ضرورة الاستقلال عن الشمال.

صديقى الذى عمل فى السابق بمكتب الشيخ الترابى أبلغنى بأن الشعور العام فى الشارع السودانى يوحى بأن المبلغ ربما يكون أكبر من الـ ٩ مليارات التى أعلنها قاضى المحكمة الجنائية الدولية الشهير «أوكامبو» وأن كثيرا من السياسيين يعرفون الأشخاص المقربين من البشير الذين أودع الأموال المهربة بأسمائهم فى البنوك الأوروبية تحسبا لأى تطور!!

عموما.. الفريق عمر البشير شخصية مركبة.. لم يتوقع أقرب الناس إليه أن يتمكن من القضاء على منافسه الدكتور حسن الترابى، فقد أوحى للترابى ولكل من حوله أنه ليس سوى تابع لقادة جبهة الإنقاذ وأنه لا حول له ولا قوة ومجرد غطاء عسكرى وأفضل من يتيح لهم السيطرة من خلاله على القوات المسلحة، وتنفيذ مخططاتهم الفكرية والسياسية بدون أى مخاطر ولا تهديد.. لا أحد ينكر بمن فيهم البشير نفسه أنه محظوظ وأن الكثير من الأحداث التى شهدتها السودان أدت فى نهاية المطاف إلى بقائه أطول فترة على رأس

السلطة فى أكبر بلد إفريقى.. لقد كان البشير محظوظا بكل المقاييس فلا أحد يصدق أنه استطاع إقناع أقرب مساعدى وتلاميذ الشيخ الترابى بالالتفاف حوله والانصراف عن شيخهم ومعلمهم فى اللحظات الحرجة من الصراع بين الشيخ والفريق.. النتيجة أن البشير انفرد بالسلطة وأصبح رجل السودان القوى بينما تعثر الشيخ وانهارت أسطورته وهيمنته على مقاليد الأمور فوجد نفسه أمام أحد أمرين، إما أن يترك البلاد للبشير وتلاميذه الذين تخلوا عنه أو قبول الإقامة الجبرية والتخلى عن مشاريعه الحضارية والفكرية العملاقة التى عاش يناضل من أجل تحقيقها على مدى أكثر من نصف قرن..

فى كتاب جديد صدر فى دمشق وجرى تهريبه إلى الخرطوم، تم الكشف عن أسرار مثيرة حول تفاصيل انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، الذى أتى بالرئيس عمر البشير إلى السلطة، من بينها اعتراف الدكتور حسن الترابى، زعيم المؤتمر الشعبى المعارض، بتدبير الانقلاب، وقال قولته الشهيرة «ذهب البشير إلى القصر الجمهورى رئيسا.. وذهبت أنا إلى كوبر، حبيسا» لإبعاد الشبهات عنه وعن حركته.

ووفق الكتاب، فإن نائب الرئيس الحالى على عثمان محمد طه هو مهندس الانقلاب، وأن القائد المفترض للانقلاب كان العميد عثمان محمد الحسن (أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة) وليس البشير. وأن الانقلاب بدأ التفكير فيه منذ عام ١٩٧٧ بتكوين خلية إسلامية داخل الجيش السودانى.

يشرح الكتاب إنه منذ المصالحة مع الرئيس الأسبق جعفر النميرى فى ١٩٧٧، فكر الإسلاميون فى تكوين تنظيم داخل الجيش، وفى عام ١٩٨٧ بدأ التفكير جديا فى الاستيلاء على السلطة. وكون الإسلاميون مكتبا عسكريا خاصا يضم حسن الترابى، ياسين عمر الإمام، على عثمان محمد طه، عوض الجاز، عبد الله حسن أحمد، وعلى الحاج. اجتماعات هذا المكتب كانت تنعقد فوق سطح منزل ياسين الإمام بحى الثورة فى مدينة أم درمان وفكروا فى تنفيذ انقلاب لأول مرة فى عام ١٩٨٥.. خلال تلك الاجتماعات أدى العسكريون قسم الولاء فى أبريل لتنفيذ انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩، ووقتها سأل العميد

البشير الترابى: متى تظهر علاقة الحركة الإسلامية بالانقلاب؟ كان رده: نحن لمدة ٣٠ سنة ما «دايرين حد» يعرف علاقتنا بالنظام.. فى ٢٨ يونيو ترأس العميد عثمان محمد الحسن اجتماعا حاسما وكان رأيه تأجيل العملية، ولكن وصول العميد عمر حسن أحمد البشير إلى الخرطوم قادما من «ميوم» فى الجنوب استعدادا للتوجه إلى القاهرة للمشاركة فى دورة عسكرية، حسم الجدل حول ساعة الصفر، وتحدد يوم الجمعة ٣٠ يونيو ١٩٨٩ موعدا للاستيلاء على السلطة.. وللتمويه تم اعتقال حسن الترابى، وتولى على عثمان وعوض الجاز وياسين عمر الإمام ومهدى إبراهيم إدارة الحكومة فى أيام الانقلاب الأولى..

الكتاب كشف عن اقتراح تبناه أحد قادة الانقلاب يقضى بتصفية رموز الطائفية فى البلاد، فى إشارة إلى الصادق المهدى إمام طائفة الأنصار وزعيم حزب الأمة، ومحمد عثمان الميرغنى، زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى وزعيم طائفة الختمية.. كما كشف الكتاب اختلاف العميد عثمان أحمد حسن مع أعضاء مكتب الحركة الإسلامية، حول طريقة إدارة الدولة ومن يتولى ذلك؟ المدنيون أم العسكريون؟.. كان يرى أن تكون علاقة المدنيين بثورة الإنقاذ الوطنى علاقة دعم سياسى وشعبى، وأن يترك التنفيذ للعسكريين، ونتيجة لهذه الآراء، تم استبداله بالعميد عمر البشير فى اللحظة الأخيرة.

يشير الكتاب إلى أن محاولة اغتيال الرئيس السابق حسنى مبارك، وتوجيه أصابع الاتهام للسودان، أثارت كثيرا من الغضب والخلافات الداخلية. وحسب شهادة بدر الدين طه، الناشط فى الحركة الإسلامية منذ ١٩٦٥ ووالى الخرطوم فى التسعينيات، فإن المحاولة وقعت من وراء ظهر عمر البشير. وقال إن الذين يعرفون تفاصيلها فى الحركة الإسلامية، هم أقل من عشرة.

إن البشير فوجئ بمحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا فى عام ١٩٩٥، وتحدث عن عزل وتصفيات، طالت المتورطين فى الحادث الذى أزّم العلاقات بين الخرطوم والقاهرة طويلا.

وأهم ما تحدث عنه الكتاب أنه بعد استشهاد اللواء الزبير محمد صالح (النائب الأول للرئيس) بسقوط طائرته فى جنوب السودان، ذهب الترابى إلى الرئيس عمر البشير يحمل ترشيحات ثلاثة أشخاص لمنصب النائب الأول للرئيس، هم: حسن الترابى وعلى عثمان طه وعلى الحاج. وقال الترابى للبشير: «إخوانك كلفونى بتقديم هذه الترشيحات لتختار واحدا منهم». وحاول الترابى توضيح تجربته الطويلة فى التعامل مع (على) و(على) مبديا ملاحظات سلبية مليئة بالتجريح، مما يهيئ البشير لاختياره هو شخصيا، وفى رده على الترابى قال البشير: «شوف يا شيخ أنا لا يمكن أن أكون رئيسا عليك، ونفسيا لا أقدر على ذلك، لأن شيخ حسن أكبر من أن يكون نائبا للبشير، وعلى الحاج رجل عشوائى لا يحترم الوقت، وأما على عثمان فهو مناسب وارتاح لصفاته وأنا أكبر منه». وتم اختيار على عثمان طه.

الفريق عمر البشير ولد فى قرية «حوش بانقا»، إحدى قرى ريف شندى فى ولاية النيل. تخرج فى الكلية الحربية السودانية. والتحق بكلية القادة والأركان وحصل على درجة الماجستير فى العلوم العسكرية، كما حصل على ماجستير علوم عسكرية أخرى من ماليزيا. اختير لحضور دورة الحرب العليا بأكاديمية ناصر العسكرية بمصر. عمل عقب تخرجه فى الكلية الحربية ضابطا بالقوات المسلحة فى مواقع عسكرية مختلفة، منها المناطق الجنوبية. وفى ٣٠ يونيه ١٩٨٩م قاد ثورة وأعلن قيام حكومة الإنقاذ الوطنى، وأصبح رئيسا لمجلس قيادة ثورة الإنقاذ، ورئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع وقائدًا عاما للقوات المسلحة. وحل البرلمان والأحزاب السياسية، كما أعلن حالة الطوارئ وعطل الصحف، ثم حل مجلس قيادة الثورة ونقل أعضاءه لوظائف أخرى.

فى ١٦ أكتوبر ١٩٩٣م أصبح عمر البشير رئيسا للجمهورية، وسعى لحل مشكلة توزيع السلطات فاختار النظام الاتحادى (الفيدرالى).. اهتم بمشكلة حركة التمرد فى الجنوب، فوقع فى أبريل ١٩٩٧م اتفاقية للسلام مع سبعة فصائل متمردة، إلا أن كاربينو بول رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، والمنشق عن جون جارنج، تنصل من الاتفاقية فى بداية عام ١٩٩٨م.

وقد تبنت حكومة البشير بمساعدة حسن الترابى، تطبيق الشريعة الإسلامية. وعملت على زيادة الرقعة الزراعية وتحسين الزراعة، وإنشاء الطرق، والتنقيب عن النفط بهدف تصديره للخارج، لتوفير العملات الأجنبية اللازمة للبلاد. كما توسعت فى التعليم الجامعى.

وفى إحدى أمسيات شهر أبريل ١٩٩٠ عشية عيد الفطر المبارك، فوجئ الشعب السودانى بخبر بثته إذاعة لندن حول إعدام ٢٨ ضابطا من قادة الجيش السودانى بعد فشل محاولة انقلابية كانوا يخططون خلالها للإطاحة بنظام الإنقاذ.. الخبر نزل كالصاعقة على أذن المواطنين فى ربوع السودان.. الإعلام المحلى لم يقترب من هذا الخبر.. كتم أهالى الضحايا أحزانهم ولم يجرؤ أحد على طلب استرداد جثامين أبنائهم ولم يجدوا من يبلغهم بمقابر هؤلاء القادة حتى أن بعض عائلاتهم مازالت تعتبرهم مفقودين ولم يتلقوا العزاء فيهم رغم مرور أكثر من عشرين عاما على رحيلهم.. هذا الحادث ربما يكون أكثر المحطات دموية فى تاريخ الإنقاذ ولم تتم بشأنه أى محاكمة سرية أو علنية وربما يظل من بين الأسرار المهمة التى يتحفظ عليها نظام البشير إلى آخر لحظة فى وجوده بالسلطة.

أغلب أبناء «شهداء أبريل» كما يطلق عليهم السودانيون كانوا أطفالا صغارا والآن وبعد مرور نحو عقدين على الواقعة بدأوا يسعون للبحث عمن قتل آباءهم ولم يجدوا سوى صفحات الانترنت ليعلنوا من خلالها بعض ما توصلوا إليه حول تفاصيل اعتقال وإعدام آبائهم.. حاولت البحث عن تفاصيل هذا الحادث فكانت نظرات الشك والريبة من بعض العسكريين السابقين أبلغ جواب على أنه لا أحد يستطيع بحث هذا الملف فى الخرطوم.. الحقيقة أن الرئيس عمر البشير، ووفقا لبعض الروايات، كان آخر من يعلم بمصير الضباط والمدهش أنه وقع على قرار الإعدام لكن بعد تنفيذه.. حتى أن ضابطا سودانيا كبيرا أبلغنى بأن الرئيس كان آخر من يعلم بقرار الإعدام.. السبب وراء ذلك معروف لأن قيادة الجيش والدولة فى ذلك الوقت كانت خاضعة لأجهزة أمنية سرية يديرها ويتحكم فيها الشيخ الترابى وعدد من تلاميذه المتحمسين فى جبهة الإنقاذ.. هذه الأجهزة هى التى كشفت «المؤامرة» وهى التى حققت وأصدرت حكمها بإعدام المتهمين!! فما حكاية الانقلاب وكيف تم إعدام هؤلاء الضباط؟

فى أواخر شهر رمضان المبارك تلقى جهاز أمنى مكلف بحماية القوات المسلحة السودانية معلومات حول نيات مجموعة من الضباط التخطيط لشىء ما.. بدأت عمليات مراقبة دقيقة لكل من طالتهم الشبهات وتم اعتقال عدد من الضباط العاملين وبعض المتقاعدين من القوات المسلحة، ووجهت إليهم تهمة التآمر والتخطيط للقيام بانقلاب عسكرى.. بعضهم تم اعتقاله فى منازلهم والبعض الآخر كان رهن الاعتقال التحفظى، وتم نقلهم جميعا إلى السجن العسكرى بمدينة أم درمان. تكتم النظام على المعتقلين وطبيعة التهم الموجهة إليهم، وأخضعوا لتحقيق عاجل قام به ضباط فى القوات المسلحة، وقدموا إلى محاكمة عسكرية ميدانية لم تتح لهم فيها فرصة الدفاع عن أنفسهم، أو توكيل محامين للقيام بذلك، وتسربت أنباء عن تعرضهم لأبشع أنواع التعذيب لانتزاع اعترافاتهم. تتحدث المعلومات أن المحاكمة التى ترأسها ضابط يدعى «الخنجر» لم تستمر سوى ساعة واحدة. فوجئ الجمهور بنبأ عبر أجهزة الإعلام خلص فى جملة واحدة أن الضباط المعنيين قد اتهموا بتدبير محاولة لقلب نظام الحكم، وقدموا لمحاكمة عسكرية أدانتهم، وحكمت على ثمانية وعشرين منهم بالإعدام، وأن السلطة المؤيدة، رئيس مجلس قيادة الثورة، صدق على الأحكام التى صدرت بحقهم رميا بالرصاص، وتم دفن الجثث!

أعلنت التهم والمحاكمة والأحكام وتأييدها وتنفيذها هكذا، فى خبر واحد. وظل النظام حتى اليوم يرفض أن يوضح لذوى القتلى أماكن دفن جثثهم، ويستمر فى قمع مواكب أسر الشهداء حين خروجهم فى كل ذكرى سنوية.

المسئولية كاملة تقع على عاتق الجبهة الإسلامية القومية الحاكمة فى السودان.. تقع على قياداتها العليا فى المكتب التنفيذى ومجلس الشورى.. وعلى أجهزة أمنها التى نفذت العملية..

الأهالى وضعوا لائحة اتهام ابتدائية وهمية حددوا فيها الأسماء والوقائع، حسب تسلسل الأحداث، وما وضح من مسئوليات مباشرة وغير مباشرة فى أحداث «مذبحة أبريل».. هذه اللائحة الابتدائية قد تكون أقل دقة مما سيصل له أى تحقيق قضائى.. قطعا إن

المسئولية المباشرة فى كل ما جرى تقع على عاتق قيادة الجبهة الإسلامية التى أصدرت الأمر بتصفية المتهمين منذ بداية فشل عملية أبريل.. اتخذت ذلك القرار الدموى بمفهوم تحقيق عنصر الردع العنيف والصدمة القصوى لوقف أى محاولات مستقبلية تستهدف استقرار واستمرار النظام..

قائمة الادعاء الشعبى فى هذه القضية تضم عددًا من قيادات الجبهة الإسلامية القومية، المسئول التنفيذى عن تطهير القوات المسلحة من كل العناصر المناوئة، وتطعيمها بكوادر التنظيم المتيسرة «تأمينا للثورة» والمشروع الحضارى المزعوم..

هنالك مسئوليات مباشرة تقع على عاتق كل قيادات الجبهة الإسلامية فى اتخاذ القرار وتنفيذ «مذبحة أبريل».. يقف فى قائمة الاتهام العديد منهم.. لكن على رأسهم، رئيس أجهزة الأمن الذى باشرت وحداته التنفيذية الاعتقالات الابتدائية، والتحقيق مع المعتقلين وتعذيبهم.. وكانت كل الكوادر التى قامت بفرض الحراسات، وتجهيز ساحة الإعدام، بما فى ذلك وحدة إطلاق النار، تتبع لإمرته مباشرة.

يدلل على تورط أغلب قيادات الجبهة الإسلامية فى جريمة ومذبحة «أبريل/ رمضان»، حادثة موثقة مفادها أنه.. مساء ذلك اليوم اتصل أحد قيادات جهاز الأمن هاتفيا بالسيد أحمد سليمان المحامى فى منزله بحضور شاهد تلك الواقعة.. لم يدرِ الشاهد هوية المتحدث على الطرف الآخر من الخط، لكنه عرف أن الحديث يدور عن محاولة الانقلاب العسكرى التى جرت صباح ذلك اليوم، سمع الشاهد أحمد سليمان وهو يقول بوضوح تام لمحدثه قبل أن ينهى المكالمة: «أحسَنّ ليكم تَنْتَهُوا مِنَّهُمّ كُلَّهُم الليلة دِى.. لو انتَظرتوا بِيهم الصباح، تَجِيكم الأجاويد والواسطات من جوه وبره!!»

وفى اعتراف للعقيد متقاعد عبد المنعم سليمان، المقيم فى دولة الإمارات العربية المتحدة، أنه فى مساء يوم الثلاثاء ٢٤ أبريل ١٩٩٠، وبعد أن أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية خبر الإعدامات، ذكر أنه اتصل بالفريق حسان. وهو على صلة قرابة عائلية به - ليعرف منه ما حدث.. فقال له بالحرف الواحد: «والله ما كان فى أى طريقة لوقف ما حدث»!!

هناك حدث جدير بالتوثيق، وهو الحالة التى كان عليها المقدم بشير الطيب حينما أُعدم، فكل القوانين العسكرية على نطاق العالم لا تجيز تنفيذ حكم الإعدام فى أى مصاب يحتاج إلى علاج، خاصة إذا كانت الإصابة من جرح ناتج عن معركة أو اشتباك مسلح.. برغم ذلك أُعدِمَ المقدم بشير وهو مصاب بطلق نارى، كُتب فى إحدى المجلات العربية آنذاك: «أصيب المقدم بشير الطيب بجراح بالغة بعد أن أطلق عليه النار سائق الرائد إبراهيم شمس الدين أمام بوابة القيادة العامة. رغم ذلك، فقد تُرِك ينزف ولم يرسل إلى المستشفى العسكرى لعلاجه. وقد اقتيد إلى ساحة الإعدام وهو شبه ميت من النزيف الحاد».

هذه الحادثة المأساوية التى تتنافى مع الأخلاق العسكرية. فى حوار لأحد أركان الإنقاذ حول الحادث قال: «الانقلابيون استعملوا أسلوب الخداع، والمشاركون من سلاح المدرعات خمسة ضباط فقط، ولم يستطيعوا مسك كل المدرعات. الانقلابيون لم يُنَوِّروا الجنود بصورة واضحة، وحتى المدرعة التى استخدمها المقدم بشير الطيب ووصل بها إلى القيادة العامة، قال الانقلابيون للجنود الذين قادوها إن لديهم أوامر من القيادة لاستعمالها فى الخدمات، والدخول بها إلى القيادة العامة.. وهنالك التقوا بالرائد إبراهيم شمس الدين عضو مجلس قيادة الثورة، وفى هذه اللحظة نزل المقدم بشير الطيب من المدرعة واشتبك بالأيدى معه، إلى أن أطلق الجنود الذين جاءوا مع الرائد شمس الدين النار على المقدم بشير الطيب، هنا علم الضباط أنها حركة ضد ثورة الإنقاذ، واقتحم الجنود والضباط مواقع الانقلابيين واعتقلوهم.»

المصدر: من كتاب الجيش السودانى والسياسة

العميد عصام الدين ميرغنى (أبوغسان)

٢٠٠٢م

4 فى سبيل الشيطان

لم يتوقع أحد أن يتمكن البشير بخلفيته العسكرية والثقافية المعروفة من احتواء وعزل مفكر بقامة وقيمة الدكتور حسن الترابى زعيم المؤتمر الشعبى، حيث نجح البشير فى إزاحة الترابى عن طريقه والانفراد بالسلطة مستعينا بأغلب تلاميذ الشيخ الذين انقلبوا عليه وفروا من حوله واختاروا السلطة وبريقها ونفوذها بعد أن سئموا تسلط ودكتاتورية زعيمهم الذى فقدوا الثقة فيه بعد أن أتلفته السلطة والنفوذ المطلق عندما كان المحرك الأساسى لكل ما يجرى فى السودان.

الصراع بين الرئيس البشير، والشيخ الترابى، يرجع إلى الأعوام الأولى من قيام نظام الإنقاذ، ظل هذا الخلاف مستترا وظهر للعلن فى ١٩٩٨، بعد أن تسرب إلى الصحافة المحلية أن الترابى، الذى كان يشغل منصب رئيس (البرلمان)، ينوى الاستقالة من منصبه ليتولى أمانة حزب المؤتمر الوطنى الحاكم، فى إطار تحول الإنقاذ من حزب الحكومة إلى حكومة الحزب. وبالفعل جرى انتخاب الترابى للمنصب الجديد فى فبراير ١٩٩٨ وسط تلميحات ببدء تصدع العلاقة بين رأسى الحكم.. بعد أيام من هذه الخطوة لقى نائب الرئيس السودانى آنذاك الفريق الزبير محمد صالح مصرعه فى حادث سقوط طائرة فى جنوب البلاد، ونشأ فراغ فى المنصب، وحسبما يقضى الدستور قرر الحزب الحاكم سد هذا الفراغ بعرض ثلاثة أسماء على الرئيس لاختيار واحد منهم للمنصب وهم: الدكتور حسن الترابى، وعلى عثمان محمد طه، والدكتور على الحاج محمد، وقام البشير باختيار على عثمان طه لمنصب النائب الأول، لكن الترابى اعتبر هذه الخطوة بداية رفض له بشكل أو آخر من قبل الرئيس البشير. واحترس زعيم الإسلاميين عن

خطوة التخلى عن البرلمان والتفرغ للأمانة العامة للحزب، وبدأ يتحرك لإعادة سطوته التى أخذت فى التراجع.

فى العاشر من ديسمبر ١٩٩٨ فوجئ عشرة من قيادات المؤتمر الوطنى فى اجتماع لمجلس شورى الحزب بمذكرة تحدثت لأول مر ة عن هيمنة الترابى على الأداء فى الحزب بصورة تهز هيبة الدولة، وطالبت بتقليص صلاحياته كأمين عام للحزب، وتخويل بعضها إلى الفريق عمر حسن البشير باعتباره رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الحاكم.

المذكرة لقيت هوى فى نفوس المشاركين وسط غضب الترابى وأعوانه. من أبرز الموقعين على المذكرة كان الدكتور إبراهيم أحمد عمر، الأمين العام الحالى للمؤتمر الوطنى (الحزب الحاكم)، والدكتور غازى صلاح الدين مستشار رئيس الجمهورية، وسيد الخطيب الناطق باسم وفد الحكومة إلى مفاوضات السلام مع الحركة الشعبية فى ذلك الوقت، وحامد على تورين وزير التربية والتعليم السابق، والدكتور نافع على نافع وزير الحكم الاتحادى وعضو وفد الحكومة إلى المفاوضات.

فى ضوء هذه التطورات آثر الترابى العودة إلى كرسى رئاسة البرلمان بعد أن قدم استقالته منه، وجرى قبولها فى ديسمبر من نفس العام، لكنه عاد وجمع أنصاره فى صورة درامية لإعادته مرة أخرى. وفى البرلمان بدأ الترابى يستعد لجولة جديدة من الصراع مع البشير عبر زيارات إلى ولايات البلاد خصصها لاستقطاب أنصاره فى المعركة المقبلة، قدر أن تكون ساحتها المؤتمر العام للحزب فى أكتوبر ١٩٩٩، وبالفعل، وجه هذا المؤتمر ضربة قوية للرئيس البشير واستعاد مركزه بصفة أساسية، كما جرى إبعاد الموقعين على مذكرة العشرة عن المكتب القيادى وهيئة الشورى وعلى رأس الذين طالتهم الضربة البروفيسور إبراهيم أحمد عمر مما اضطر البشير لاحقا إلى تعيينه فى منصب مساعد رئيس الجمهورية.

كثف الترابى، من خلال البرلمان حملات استدعاء لوزراء فى حكومة البشير وفتح من خلالها ملفات ساخنة مثل ملف طريق الإنقاذ الغربى وأصدر مؤتمر الحكم الاتحادى

توصية بانتخاب الولاة بدل الاختيار من بين قوائم تعرض على رئيس الجمهورية. وألحق الترابى التوصية بمقترح للبرلمان بتعديلات دستورية تحمل إلى جانب المقترح مقترحا آخر باستحداث منصب لرئيس الوزراء وهو المنصب الذى يتقلده البشير.

المعركة اشتعلت بين الرجلين القويين فى الإنقاذ، وفى ١٢ ديسمبر ١٩٩٩ تدخل البشير بقوة فأصدر ما عُرف بقرارات الرابع من رمضان حل بموجبها البرلمان وأقصى الترابى من منصبه، وجمد مواد فى الدستور تتعلق بطريقة تعيين الولاة مما يعنى تعيينهم من قبل الرئيس. حاول الترابى الطعن فى تلك القرارات لكن المحكمة الدستورية أيدتها.

استمرت المشاحنات بين الرجلين، وفى الخامس من مايو ٢٠٠٠ دعا الرئيس البشير إلى اجتماع ضخم لأنصار حزب المؤتمر الوطنى قصد به أن يقام داخل دار الحزب. ووجه البشير عبر الاجتماع هجوما عنيفا على الترابى واتهمه لأول مرة صراحة بالعمل على إسقاط نظام الإنقاذ، وكشف أمام المشاركين عن اتصالات أجراها الترابى بضباط فى الجيش والأمن والشرطة وتحريضهم على الانقلاب. وفى صباح اليوم التالى أصدر قرارا بحل الأمانة العامة لحزب المؤتمر الوطنى التى يترأسها الترابى، وقبل أن تطوق مجموعة من الأمن مقر الحزب وتفرض عليه حظر الدخول، ليفقد الأخير آخر مناصبه ومعاقله الرسمية، لم يشفع له استئناف تقدم به لدى هيئة تنظيم الأحزاب ضد القرار.

البشير مضى فى التصعيد ضد الترابى وفى ٢٦ يوليو ٢٠٠٠ دعا إلى اجتماع لمجلس شورى الحزب الحاكم انتهى باعتماد قرارات إقصاء الترابى من الأمانة، وعاد وانتخب إبراهيم أحمد عمر رئيسا لمجلس الشورى بصفة مؤقتة. فرد الترابى بإعلان عن تأسيس حزب معارض باسم «حزب المؤتمر الشعبي».. فأحدث ارتباكا فى صفوف الإنقاذ، كما طرحت هذه الخطوة أسئلة بين السياسيين حول الاختيار بين الانضمام إلى فريق البشير الحاكم الفعلى أو الترابى المعارض الجديد للإنقاذ.. هذا الانقسام دفع العديد من الإسلاميين السودانيين إلى تشبيه ما جرى بين الرجلين بالفتنة الكبرى التى حدثت بين على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان فكان بعضهم يتندر على هذا الموقف بالقول «سيفى مع

معاوية وقلبى مع على». وفى ١٩ فبراير ٢٠٠١ أعلن الترابى أن حزبه المعارض وقّع مذكرة تفاهم مع زعيم الحركة الشعبية، جون جارنج، العدو رقم واحد للإنقاذ.. البشير اعتبر المذكرة عملاً عدائيًّا ضده. قبل مرور ٢٤ ساعة من إعلان مذكرة التفاهم كانت قوة من جهاز الأمن تطوق منزل الترابى فى ضاحية المنشية واقتادته إلى سجن كوبر الشهير.

الترابى مكث فى سجن «كوبر» نحو عام، قبل نقله فيما يشبه الإقامة الجبرية بمنزل حكومى مجاور لمعتقل كوبر، سمحت السلطات لزوجته وإحدى كريماته بالإقامة معه وترتيب زيارات لبقية أعضاء الأسرة. وبعد توقيع اتفاق الترتيبات الأمنية بين الحكومة وحركة جارنج فى أواخر سبتمبر ٢٠٠٤ تم إطلاق سراح الترابى بعدها بعدة أيام، قبل أن يعاد اعتقاله من جديد بتهمة تأجيج الصراع فى دارفور وتهم أخرى.

كان للقيادى بجبهة الإنقاذ الدكتور على الحاج رأى فى سيطرة الترابى على الحركة الإسلامية التى شبهها بالدائرة، كل شخص يقع فى مواجهتها لكن لا يستطيع أن يراقب كل الدائرة، هناك شخص واحد قادر على رؤية كل الدائرة وهو الترابى.. ويرى بعض معاونى الترابى أن الصراع مع البشير كان حول القضايا الأساسية التى قامت من أجلها ثورة الإنقاذ الإسلامية، أى صراع قضايا، اختلف فى أشياء كثيرة حتى فى السلطة نفسها، وتولية المناصب، ويزعم أنصار الشيخ أن هناك تيارين طوال الوقت، انفتاحا وحريات واستيعابا للآخرين يمثله الترابى، وتيارا يتمسك بمركزية الدولة والسلطة والثروة يمثله البشير.

ذكر لى بعض معاونى الترابى أنه كان يريد أن يعين وزيرًا للأمن حتى يمكن محاسبته، لأن جهاز الأمن بدأ يتدخل فى كل شىء، بلا خبرة أو عقل، وحدثت تجاوزات فى مجال حقوق الإنسان، بجانب أن الذين أسهموا فى ثورة الإنقاذ وكسبوا المعركة كانوا ينتظرون أن يقسموا الغنائم وهذا لم يحدث.

علمت من بعض الخبراء أن الحركة الإسلامية أوفدت على نفقتها الخاصة، وقبل وصولها للسلطة، العشرات من كوادرها إلى أمريكا للحصول على درجة الدكتوراه فى مجالات

الإعلام والعلوم السياسية، منهم مثلا مطرف صديق، ونافع على نافع كما خططت لإنشاء تنظيم، وأن يكون لها نظام أمنى سرى. ويحسب للحركة أنها لعبت دورا مؤثرا فى الجنوب؛ حيث أنشأت منظمة الدعوة الإسلامية أواخر السبعينيات من القرن الماضى، وكان لها دور فى إنشاء المساجد والمدارس والمستشفيات والقرى، وكان هذا يتم ولأول مرة فى تاريخ العمل الإسلامى فى الجنوب؛ حيث أقامت الحركة منظمة تعمل على غرار المنظمات الغربية، وأقامت وكالة للإغاثة الإنسانية بالتعاون مع جميع وكالات الإغاثة الإسلامية فى العالم، وكانت تتعاون معها منظمات من دول عربية.

هناك من يُحمل جبهة «الإنقاذ» مسئولية انفصال الجنوب وتفتيت أكبر بلد إفريقى، عندما دفعت الجنوب إلى تبنى المشروع بعد أن انحصرت مطالبهم طوال نصف قرن فى التقسيم العادل للثروة والسلطة فى إطار سودان ديمقراطى موحد يعترف فيه الشمال بالتنوع الثقافى والدينى وبحق الجنوب فى حرية الاعتقاد بدون أى وصاية أو تهديد.

إن أكبر الأخطاء التى ارتكبتها الجبهة فى حربها مع الجنوب هو إعلان الجهاد على قسم من الشعب وتحويل الصراع بين الشمال والجنوب إلى حرب بين المسلمين والكفار!! من هنا انعدمت الثقة وتقوض السلام الاجتماعى وانتهى إلى الأبد أى حديث عن الوحدة سواء كانت جاذبة أو كما يتندر الجنوبيون ويطلقون عليها الوحدة «الكاذبة».

فقد كان الشباب يذهب إلى الجنوب مجاهدا يبتغى الشهادة طوعا.. الأطباء والأساتذة والوزراء والحفظة وطلاب العلم يشدون الرحال إلى «الجهاد» فى قوافل جماعية إلى الجنة وطلب الاستشهاد.. وسط الأدغال والغابات الموحشة استشهد الأخ وأخوه والتقى الأب وابنه هناك وتدافع الشيب والشباب بمحض إرادتهم.

المجتمع السودانى كان ينظر إلى من يتخلفون عن هذه القوافل أنهم معدومو الوطنية وغير جديرين بالاحترام، مما اضطر الكثير من الشباب السودانى غير المقتنع بهذه الأفكار إلى الفرار خارج البلاد أو إلى طلب اللجوء السياسى هربا من أداء الخدمة الوطنية.. بعض هؤلاء الفارين تم رفض منحهم حق اللجوء على اعتبار أنه سبب مخجل ويجب ألا يأخذ به طالبه هذا الحق.

هذه الفترة أفرزت ثقافة الجهاد وأدبيات التضحية وروى العائدون من الجبهة قصصا بعيدة عن الواقع، وأقرب إلى الخيال، منها على سبيل المثال قصة الشاب «عمران» الذى اصيب بطلق نارى استقر فى قاع جمجمته فى إحدى المعارك الشرسة التى دارت رحاها بالأحراش!

تم إجلاء عمران ونقله بإحدى المروحيات إلى الخرطوم وهو فى حالة خطيرة بين الحياة والموت..بعد وصوله ومعاينة حالته أوصى الأطباء بضرورة نقله إلى (ألمانيا) تحديدا، حيث تتوافر هنالك أدوات (الجراحة الميكروسكوبية) اللازمة لاستخراج المقذوف النارى.

فور وصول الطائرة التى كان على متنها (عمران) تم نقله مباشرة بواسطة عربة الإسعاف المجهزة إلى أحد المستشفيات الألمانية المتخصص فى جراحة المخ والأعصاب حيث تم عمل الفحوصات اللازمة له على الفور وأخضع لعملية دقيقة تم فيها استخراج المقذوف وبعد انتهاء العملية تم استدعاء الشخص المرافق له إلى إحدى حجرات إدارة المستشفى حيث أخبره (الطبيب) الذى أجرى الجراحة بأن المقذوف الذى كان مستقرا فى قاع الجمجمة والذى تم استخراجه أتلف بعض الأنسجة الدقيقة بالمخ والمسئولة عن بعض الوظائف الحيوية مما يجعله معتمدا اعتمادا كليا على أجهزة صممت خصيصا لتأدية تلك الوظائف وأن هذه الحالة التى يعانى منها أقرب إلى الموت (الإكلينيكى) وأنه لا علاج لها إلا بمعجزة إلهية!!

حسب الرواية التى يتناقلها المواطنون السودانيون فإن (عمران) دخل موسوعة جينيس للأرقام القياسية كصاحب أطول حالة (موت إكلينيكى) إذ أنه ظل لفترة تجاوزت العشرين عاما فى غيبوبة كاملة يعيش بواسطة تلك الأجهزة المعقدة التى تقوم بتأدية الوظائف الأساسية.. حتى حدثت المعجزة ونطق عمران وعاد إلى حياته الطبيعية.

البعض، يجرى مقارنة بين حالة عمران وحال الشعب السودانى فى ظل حكم «الإنقاذ» الذى نجح فى إدخال الشعب فى حالة غيبوبة كاملة بسبب إعلان الجهاد على الجنوب، نفس قادة الإنقاذ هم الذين وقعوا اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب بشروط مجحفة انتهت باقتطاع جزء من التراب الوطنى.

إن إقامة دولة مسيحية فى الجنوب ربما تؤدى إلى عودة الصراع والقتال بين الشمال والجنوب، لكن هذه المرة لن يكون القتال بين الدولة وفئة متمردة بل بين دولة الشمال المسلمة ودولة الجنوب المسيحية!!

أشعل قادة الإنقاذ نار الحرب الأهلية بالسودان وحرقوا قلوب الأمهات على أبنائهن فى كل مدينة وقرية، وتجد الأرامل واليتامى يكتمون أحزانهم فى ضجيج حفلات عرس الشهيد. المخجل أنه بعد إزاحة حسن الترابى عن كرسى السلطة سحب من ضحايا الحرب فى الجنوب صك الشهادة، واعتبرهم ماتوا «فطيس».. تلك الفترة استفاد المنافقون من موظفى الدفاع الشعبى والمنظمات الإسلامية الخيرية الزائفة ونهبوا الملايين، وأصبحوا من أثرياء الحرب وتزوجوا أرامل الشهداء، حيث سمح لمنظمة الشهيد وغيرها إدخال المئات من الأجهزة والسيارات الفارهة بدون جمارك لاستخدامها للزفة فى كل مناسبة عرس شهيد. فهل ذهب دم الشهداء هدرا بعد توقيع اتفاقية السلام مع الجنوب؟

حرص قادة الإنقاذ على المشاركة فى أغلب حفلات أو «عرس الشهيد» كما يطلقون عليها لمن يُقتلون فى الحرب، يحتفلون فيها بزواج الشهيد القتيل بالحوريات، يحضرها ممثلون من الحكومة يقومون بتسليم أسرة الشهيد مبلغًا ماليًا وبعض المواد التموينية، إلا أن أهم فقرات «العرس» هى كلمة المسئول، والأناشيد التى تلهب حماس الجماهير الذين كان من المفترض أنهم جاءوا لتقديم واجب العزاء.

خيرة شباب السودان راحوا ضحية آلة الإعلام الجهادى. الإسلاميون فى السودان نجحوا فى حشد الشباب طائعين مختارين متلهفين للموت فى سبيل الله. كان الشباب يتسابقون إلى الانضمام لكتائب الدبابين وهم الاستشهاديون الذين على استعداد لتفجير أنفسهم لنسف دبابات «العدو» ، ولذلك جاءت التسمية. وكان الساسة السودانيون يفاخرون بهم ويقولون «إذا كان العدو يمتلك الدبابات فنحن لدينا الدبابون».

الصحفى خفيف الظل اسحاق أحمد فضل الله كان «مأذون أعراس الشهداء» باعتباره كاتب برنامج فى ساحات الفداء الذى ساهم فى الترويج لثقافة الجهاد بين شباب

الجامعات، فى المقابل يرى البعض الآخر أن برنامجه الشهير كان سببا فى نشر الكراهية والفرقة بين أبناء الوطن.

اللافت أن صحيفة «الانتباهة» التى يملكها الطيب مصطفى خال الرئيس البشير أشارت إلى احتمال عودة برنامج أحمد فضل الله مرة أخرى فى إطار حملاتها لتخويف الجنوب من عودة الجهاد فى المستقبل القريب.

ففى عام ١٩٨٩ كان التليفزيون القومى يقدم برنامجًا وثائقيًا يحمل عنوان «فى ساحات الفداء». يذاع مساء كل جمعة، يعرض حياة المجاهدين قبل وأثناء وبعد القتال، كما كان ينقل الكلمات الحماسية التى يلقيها القادة بالإضافة إلى الأناشيد والقصائد التى كان المجاهدون يرددونها.

٢٠٠٩- شبكة «إسلام أون لاين» المحبوب عبد السلام، الرجل الثانى فى الحركة الإسلامية ومدير مكتب الشيخ الترابى.

5 خطيئة الإمام

الصادق المهدى رئيس وزراء السودان الأسبق زعيم حزب الأمة واحد من أهم المفكرين السودانيين والعرب، وأهم الشخصيات المدنية التى وصلت إلى سُدة الحكم فى السودان عبر صناديق الاقتراع، مستندا إلى جبل شاهق من ميراث سياسى راسخ فى ذاكرة السودانيين.. لكن تظل أسوأ عيوب الصادق المهدى أو «الإمام» التردد والتناقض، وهى باب ملكى يستغله خصومه للهجوم الدائم عليه.. فهو ممن عارضوا وحدة مصر والسودان.. دخل معها فى عناد، كما عارض الكثير من سياساتها، نصب نفسه خصما لمصر منذ ظهوره على الساحة السياسية، لكنه فى نفس الوقت يرى أن مصر هى السند الطبيعى للسودان، لذا تحفل كتاباته بالربط بين مصير وادى النيل شماله وجنوبه.

المهدى تربى وتعلم فى مصر، ثم اختارها فى الكبر ملجأ لمواصلة نضاله السياسى ضد خصومه من العسكريين، مغتصبى السلطة حسب وصفه الانقلابيين.. أثناء وجودى فى الخرطوم خلال فترة الانتخابات الرئاسية التى جرت فى عام ٢٠٠٩ لاحظت ذلك بنفسى، البعض يتهمه بعقد صفقة سياسية مع «حزب المؤتمر الوطنى» الحاكم.. هذه الصفقة دفعته لقبول الترشح والمنافسة على مقعد الرئاسة ضد الفريق عمر حسن البشير، وهو يعلم تماما أنه لا جدوى من دخول هذا السباق سوى إضفاء الشرعية على انتخابات مشكوك فى نزاهتها، ومن ثم جاء ترشحه فى تلك المرة، خصما من رصيده السياسى، خاصة أن صفة التردد كانت واضحة فى الفترة التى سبقت إجراء الانتخابات، حيث أعلن فى أكثر من مناسبة مقاطعة حزب «الأمة» الانتخابات ثم تراجع عن القرار فى اليوم التالى ثم شارك واستفاد حكم «الإنقاذ»، بينما خرج منها حزب الأمة بخسارة مدوية.

كان فى استطاعة المهدى تحقيق نهضة واستقرار السودان من خلال المناصب والوزارات التى شكلها فى فترة مبكرة من حياته السياسية والتى بدأت مع رئاسته الجبهة القومية المتحدة مطلع الستينيات من القرن الماضى، ثم انتخابه رئيسا لحزب الأمة فى نوفمبر من نفس الفترة، ورئيسا لوزراء السودان لأول مرة فى الفترة من يوليو ١٩٦٦ حتى مايو من العام التالى، واختياره رئيسا للجبهة الوطنية مطلع السبعينيات ثم انتخابه رئيسا لحزب الأمة القومى، ورئيسا لوزراء السودان للمرة الثانية فى منتصف الثمانينيات وحتى أطاح به انقلاب البشير فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

يستند الصادق المهدى فى مشواره السياسى إلى تاريخ جده الأكبر محمد أحمد المهدى مفجر الثورة المهدية.. جده المباشر عبد الرحمن المهدى ووالده السيد الصديق المهدى ووالدته هى السيدة رحمة عبد الله جاد الله ابنة ناظر قبيلة الكواهلة الشهيرة.

تلقى تعليمه الأول فى خلوة لتحفيظ القرآن الكريم ثم فى مدرسة «كمبوني» المسيحية بالخرطوم، ثم واصل تعليمه فى مصر بكلية «فيكتوريا» بمدينة الإسكندرية منتصف القرن الماضى.. فى الإسكندرية زامل عددًا من القادة والسياسيين العرب منهم العاهل الأردنى الملك حسين وبعض أفراد الأسرة السعودية المالكة وغيرهم من أبناء الطبقات الثرية والحاكمة فى المنطقة العربية، بعدها هجر التعليم النظامى وترك الكلية، التى اتهمها بأنها «تسلخ» الطلاب عن هوياتهم العربية والإسلامية.. فى الخرطوم لازم الشيخ الطيب السراج وبدأ ينهل من علوم الفصحى وآدابها.. فى ١٩٥٢ اقتنع بالعودة للتعليم النظامى بتشجيع من «ثابت جرجس» الأستاذ المصرى الذى التقى به فى كلية الخرطوم الجامعية، ثم تفرغ لامتحانات شهادة أكسفورد الثانوية من المنزل والتحق بكلية العلوم فى كلية الخرطوم الجامعية.

فى المرحلة الجامعية انفتح ذهن الصادق المهدى على السياسة، فقد دخلها فى مرحلة حفلت بالصراع الفكرى والمذهبى بين اتجاهين رئيسيين سادا الأوساط الفكرية فى ذلك الوقت، الأول إسلامى والثانى شيوعى. وتنازع فى السودان تياران رئيسيان، الأول يدعو إلى استقلال السودان فى حين يتبنى الثانى الاتحاد مع مصر.

أول بروز سياسى للصادق المهدى على الساحة السودانية كان خلال معارضة نظام الفريق إبراهيم عبود، بعد وفاة والده الإمام الصديق فى أكتوبر ١٩٦١ والذى كان رئيسا للجبهة القومية المتحدة لمعارضة نظام عبود القهرى. كان من أوائل المنادين بضرورة الحل السياسى لمسألة الجنوب، حيث أصدر كتابه «مسألة جنوب السودان» ونادى فيه بالأفكار التى كانت أساس الإجماع الوطنى لاحقا من أن مشكلة الجنوب لا يمكن أن تحل عسكريا.

وحينما جاءت أحداث عام ١٩٦٤، اعتبرها فرصة لتغيير الأوضاع وقد نشر بيانًا بعنوان (رسالة إلى المواطن السودانى)، نجحت مساعيه فى توحيد جميع الاتجاهات السياسية فى البلاد، وجمعها خلف قيادة الأنصار فى بيت المهدى، جعل هذا البيت مركز قيادة التحول الجديد. بالرغم من وجود اتجاهات وسط بعض الأنصار، كانت تفضل التريث والابتعاد عن الثورة، ولكن اتجاه المشاركة كان غالبا، جر الجميع فى اتجاهه حتى انتصر وتم القضاء على الحكم العسكرى، وقامت الحكومة الانتقالية القومية، حينها قاد المهدى موكب التشييع وأَمَّ المُصلين فى جنازة الشهيد القرشى أحد ضحايا تلك الأحداث، ذلك الموكب الذى فجر الشرارة التى أطاحت بالنظام. كما كتب مسودة ميثاق أكتوبر ١٩٦٤ الذى أجمعت عليه كل القوى السياسية.

فى بداية ثورة النميرى حينما وقع الانقلاب توجه الصادق المهدى إلى «جزيرة أبا» حيث كان عمه الهادى المهدى إمام الأنصار يقود التمرد ضد نظام مايو، أرسل قادة الانقلاب بطلبه للتفاوض وأعطوا الإمام الهادى عهدا بألا يُمس بسوء، لكنهم غدروا به وانتهت حياته بطريقة مأساوية، بعدها تم إبعاد الصادق المهدى واعتقل فى مدينة «جبيت» بشرق السودان، ثم نُقل لسجن بورسودان واُعتقل بمدينة شندى، ثم نُفى إلى مصر ووُضِع تحت الإقامة الجبرية.. فى تلك الأثناء رفع نظام النميرى رايات اليسار الشيوعى، ودخل فى صدام مع الأنصار بلغت ذروتها فى أحداث «جزيرة أبا» وحوادث «ودِ نوباوي» التى اضطر النميرى إلى مواجهة تمرد الأنصار بالحسم العسكرى وصل إلى حد قصف تجمعاتهم بالطائرات فى مارس ١٩٧٠.. القصف استمر لمدة أربعة أيام على التوالى، ثم انتهت حوادث «الكرمك» على الحدود الإثيوبية التى اُستشهد فيها إمام الأنصار ومن معه..

بعد إبعاد الصادق المهدى إلى مصر بدأ جولة فى العواصم العربية والغربية والإفريقية فى ١٩٧٤ عندما سافر إلى خارج البلاد، وكتب خلالها كتابه (أحاديث الغربة)، وألقى العديد من المحاضرات فى جامعات درهام ومانشستر وأكسفورد ببريطانيا وجامعة كادونا بنيجيريا.. فى هذه الجولات دعا للصحوة الإسلامية المستنيرة والاستفادة من عطائها فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ظل المهدى يقود الجبهة الوطنية الديمقراطية المعارضة لـ «النميري» فى الخارج (شملت حزب الأمة، والحزب الاتحادى والإخوان المسلمين). والتى قامت بمحاولة تحرير السودان من الاستعمار الداخلى عبر الانتفاضة المسلحة فى يوليو ١٩٧٦ التى فشلت فى الإطاحة بالنميرى، ولكنها أقنعت النظام بجدوى وقوة المعارضة وجاء ذلك متضافرا مع عوامل أخرى للمصالحة الوطنية والاتفاق السياسى بين مايو والجبهة الوطنية فى ١٩٧٧ وترتب على ذلك التزام النظام بإجراء إصلاحات ديمقراطية أساسية.. فى ضوء ذلك اضطر النميرى أن يعلن ما أسماه الثورة التشريعية فى سبتمبر ١٩٨٣، والتى وصفها المهدى بأكبر تشويه للشريعة، وعقبة فى سبيل النهضة الإسلامية، كما جاهر بمعارضتها فى خطبة عيد الأضحى المبارك، فتم اعتقاله ثم أُطلق سراحه بعد عام فخرج يقود المعارضة للنظام من الداخل ويتناغم مع الغضبة الشعبية التى أثمرت ثورة ١٩٨٥..

فى كتابه «الديمقراطية فى السودان راجحة وعائدة» سجل تفاصيل السنة الانتقالية التى جرت بعدها انتخابات عامة حصل فيها حزب الأمة على الأغلبية، وانتخب الصادق المهدى رئيسا للوزراء. وتعاقبت عدة حكومات أو ائتلافات حتى انقلاب ١٩٨٩.

تصادم المهدى مع نظام «الإنقاذ» الذى اعتقله وأودعه فى سجن «كوبر» عدة مرات وقد وقّع مع قادة القوى السياسية الموجودين داخل السجن ١٩٩٠ (الميثاق الوطنى). وتم تحويله للاعتقال التحفظى وسمح لأفراد أسرته بمرافقته واستغل تلك الفترة فى تأليف كتابه (تحديات التسعينيات) تناول فيه الوضع العالمى والتحديات التى تواجه العالم العربى والإسلامى وإفريقيا. أُطلق سراحه بعد عامين من الاعتقال لكنه ظل محدود

الحركة وقيد مراقبة الأمن السودانى الدقيقة فلا يُسمح له حتى بمغادرة العاصمة لكن ذلك لم يثنه عن المعارضة واتخذ من المنابر مكانا لنُصح نظام الإنقاذ كاشفا عن تلاعبهم بالدين وبالشعارات الإسلامية من أجل مصالحهم، مما عرضه للتحقيقات المطولة والاعتقالات المتوالية، والتنكيل فى أماكن التعذيب التى يطلق عليها السودانيون (بيوت الأشباح).. تسلل إلى إريتريا سرا ليلتحق بالمعارضة السودانية بالخارج، بدأ أكبر حملة دبلوماسية وسياسية شهدتها تلك المعارضة منذ تكوينها.

فى ١٩٩٩، واستجابة لإشارات من نظام الإنقاذ من خلال وساطة السياسيين السودانيين، التقى مع د. حسن الترابى فى «جنيف» ثم التقى مع الرئيس البشير فى جيبوتى، وعقد حزب الأمة اتفاقًا أطلق عليه «نداء الوطن» مع الحكومة، تحت رعاية الرئيس الجيبوتى إسماعيل عمر جيلى.

قاد المهدى حملة لتعديل اتفاقيات السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية، ودعا لتحول اتفاقية «أسمرة» التى وقعتها الحكومة مع بعض ثوار جبهة الشرق فى ٢٠٠٦. إلى اتفاقيات قومية يجمع عليها السودانيون، وإصلاح وتعديل، وتوضيح ما ورد بها من نقاط غامضة ومبهمة، إضافة إلى القضايا المهمة التى أهملتها، وإشراك جميع الفاعلين فى المجتمع السودانى فى منبر قومى جامع.

فى ٢٠٠٨ وقع حزبه اتفاق «التراضى» مع حزب المؤتمر الوطنى وهو الحزب الحاكم فعليا برغم تعدد الأحزاب بالحكومة.. هذا الاتفاق يقضى ببحث جميع قضايا البلاد وينهى خطة السلام بالتجزئة والعمل الثنائى عبر الإجماع القومى، لكن صقور المؤتمر الوطنى أفرغوا الاتفاقية من محتواها.. لم تتوقف جهود الإمام فى الدعوة للحل القومى، والاتصال بالحركات المسلحة فى دارفور.

هناك من يرى أن أسوأ عيوب الإمام المهدى تحالفاته غير المدروسة مثل تحالفه مع «الإخوان المسلمين» الشوكة التى أطاحت بنظام النميرى.. فلم يتعلم من أخطاء نظام «مايو» فبدلا من إزاحة كل آثار الشموليين السابقين تحولت آخر حكوماته إلى وعاء أوسع

لأفكارها بانضمام معظم رجالها حيث شملت الشيخ حسن الترابى النائب العام للنميرى، عبد الماجد حامد خليل النائب الأول للنميري، وأحمد عبد الرحمن وزير داخلية عن الجبهة الإسلامية، ومحمد يوسف محمد (جبهة إسلامية).. استغل الترابى كوزير للعدل مادة فى القانون تبيح للنائب العام الحق فى سحب ملف أى قضية قبل إصدار الحكم فيها، وهى مادة المفترض أن يلجأ إليها النائب العام لتحقيق المصلحة العامة. فأصدر أول قراراته بعدم مضى الدولة قدما فى تحقيقات فساد البترول فى عهد النميرى، حيث كانت هناك سرقة فى صفقات البترول عندما اشترك «الإخوان المسلمين» مع نظام «مايو» كان سرها قد ذاع فى المحافل المالية الدولية.

على صعيد الحرب الأهلية لعب المهدى دورا فى إسقاط مبادرة الميرغنى فى الجمعية التأسيسية والتى تعد أكثر المساعى جدية للوصول إلى السلام فى الجنوب والتى خرج الشعب تأييدا لها فيما يشبه الاستفتاء حيث تحالف مع الجبهة الإسلامية، التى نظمت مظاهرة ضد تلك المبادرة وقتل فيها شرطى نظامى، ويبدو أن المهدى لم يرق له أن يحقق الميرغنى ما فشل فى تحقيقه.. بعد أن استنزفت حرب الجنوب الميزانية فى بلد يحتاج لكل دولار فى التنمية، فحدثت ضائقة معيشية ولجأت الحكومة لزيادة أسعار السلع والوقود، فخرجت مظاهرات تستنكر ذلك.

بالرغم من أن كل التقارير الاستخباراتية التى تفيد باختراق الجيش من قبل الجبهة الإسلامية فى عهد مايو، حيث أنشأت جهاز أمن السودان كقناة للاتصال بالجيش لم يُعر الصادق تلك التقارير أى اهتمام، وبدلا من السعى لحل مشاكل السودان المتمثلة فى استقرار الجنوب والتنمية والدستور، كان أول اهتماماته كرئيس للوزراء أمورًا حزبية وأسرية كنقل رفاة الإمام الهادى إلى أم درمان، وتعويضات أسرة المهدى عن الأراضى التى صادرها نظام النميرى. بالإضافة لقرار حكومته غير المبرر باستيراد ١٤٠٠ سيارة بإعفاء جمركى لضباط الجيش، ونواب الجمعية التأسيسية بلغت تكلفتها ٦٠ مليون دولار معفاة من الضرائب. ويحلو لخصومه اتهامه بالانفراد بالقرار فى حزب الأمة، وإبعاد كل من يجاهر أو يستقل بفكره عن المجموعة التى تحيط به من أسرته وأتباعه كما أُتهم أيضا

بتخطيطه لإقامة مملكة سلطانية داخل حزب الأمة قوامها أبناؤه ونساؤه وأزواج بناته يرثون من خلالها حكم السودان تحت ستار «الديمقراطية». ويرى البعض أنه لعب دورا سلبيا بموافقته على حق الجنوب فى الانفصال فى وقت لم تكن تدعو فيه الحركة الشعبية للانفصال بل كانت مطالبهم تدور حول إلغاء قوانين سبتمبر سيئة السمعة والمشاركة فى السلطة.

«الإمام» يعد واحدا ممن شاركوا فى صنع تاريخ السودان الحديث منذ الاستقلال حتى لحظة الاستفتاء، على انفصال الجنوب وهناك من يحمله قسما من الأخطاء التى ارتكبها قادة السودان والتى ربما تنتهى بتفتيته وتمزيق أوصاله ودخوله فى دوامة من الاقتتال الداخلى.. مع اقتراب ساعة الحسم بتقرير مصير الجنوب، أراد الصادق المهدى أن يغسل يديه من هذه الورطة التاريخية التى تواجه السودان ويتبرأ من تبعاتها فوصف السودان بأنه يقف فى مفترق الطريق بين نعيم ممكن وجحيم محتمل، كما حمل البريطانيين مسئولية غرس بذور الانقسام بين السودانيين من خلال سياسة الفصل العنصرى منذ عام١٩٢٢..

ورأى أن فترة الحكم الانتقالى التى نصت عليها اتفاقية السلام الشامل زادت الطين بلة، وعززت الاستقطاب بين الشمال والجنوب وعمقت التباين الأيديولوجى بين «المؤتمر الوطني» و«الحركة الشعبية» الأول إسلامى عروبى والثانى علمانى إفريقى ومع أنهما بموجب الاتفاقية تنازلا فى الحقيقية عن تلك التطلعات، والعامل الثانى هو التعامل الانتقائى معهما من قبل ضامنى الاتفاقية، لاسيما التعامل الأمريكى الذى أولى الحركة الشعبية الرضا والمؤتمر الوطنى السخط، مما ساهم فى مزيد من الاستقطاب.

وحدد المهدى عددا من القضايا القابلة للالتهاب بين الشمال والجنوب فى المستقبل أهمها:

أ ـ تبعية الجبلين ما بين الرنك والنيل الأبيض وهو خلاف بين دينكا أبيلانق وقبائل رعوية: سليم ـ الصبحة ـ الأحامدة ـ نزى رفاعة.

ب ـ جبل مقينص، محل خلاف بين أعالى النيل وجنوب كردفان.

جـ ـ كاكا التجارية، محل خلاف بين أعالى النيل وجنوب كردفان.

د ـ بحر العرب، محل خلاف بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور.

هـ ـ كفياكنجى وحفرة النحاس، محل خلاف بين غرب بحر الغزال وجنوب دارفور.

و ـ الخلاف حول أبيى ما لم يستطع حسمه التحكيم الدولى.

ز ـ اختلاف حول هجليج شمالية أم جنوبية وهى منطقة نفطية.

حـ ـ اختلاف حول مفهوم المشورة الشعبية لجبال النوبة.

ط ـ اختلاف حول المشورة الشعبية لجنوب النيل الأزرق.

هذه الاختلافات تدعم وجهات النظر المختلفة فيها قبائل تدافع عن مصالحها وقد وقعت فيها نزاعات وسالت دماء، وحتى الآن أمورها معلقة والأطراف المعنية تستعد لأية مواجهات.

المطلوب بإلحاح آلية مجدية للتعامل مع هذه الخلافات حتى لا تلقى بظلالها على مرحلة ما بعد الاستفتاء.

المهدى دعا إلى ضرورة اتفاق الشمال والجنوب على خطة تضمن حدوث انفصال واصل، وعدم تسمم العلاقات بينهما حتى لا يتحول السودان إلى جبل مغناطيس يجذب إليه جميع تناقضات المنطقة، نزاعات القرن الإفريقى وحوض النيل ـ وغرب إفريقيا ـ والشرق الأوسط.

الصادق المهدي

رئيس حزب الأمة السوداني

ورئيس الوزراء الأسبق

الأهرام ٢-١١-٢٠١٠



الفصل الرابع

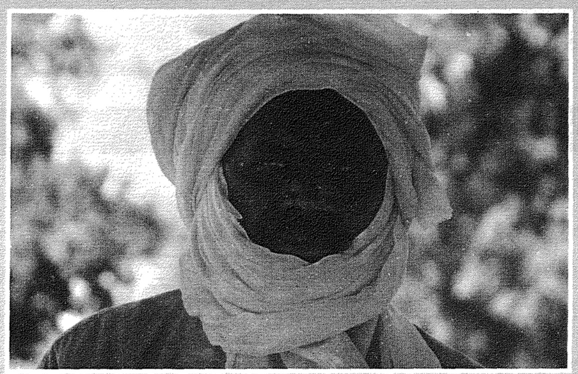
على خطى الجنوب

١ - لو وصلوا إلى مقر التليفزيون

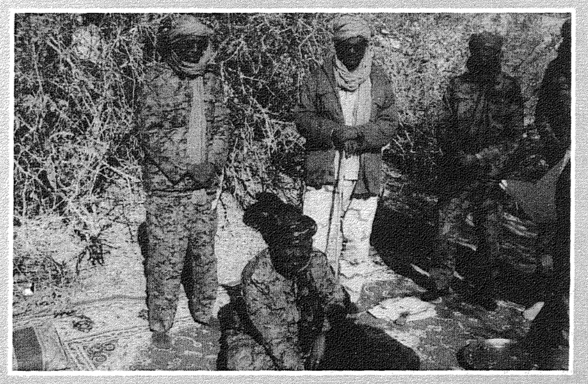
٢ - دولتان ثم ٤

٣ - من الشرق ما قتل

٤ - براءة الأقباط



الدكتور خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة



خليل إبراهيم وسط مقاتلين من دارفور

1 لو وصلوا إلى مقر التليفزيون

كنت من الصحفيين العرب القلائل المحظوظين فى الاطلاع على حقيقة ما يحدث فى دارفور.. زرته وتجولت بين ولاياته الثلاث مطلع ٢٠٠٤، قضيت ثلاثة أشهر أتنقل بين ربوع أقاليمه المتباعدة.. سجلت ما شاهدته فى كتاب تحت عنوان «دارفور أرض السحرة والقرآن»، توقعت فيه أن تمتد الأزمة لأنها نتيجة طبيعية للصراع بين أجنحة جبهة الإنقاذ وبالتحديد بين الدكتور حسن الترابى والرئيس البشير خاصة أن أغلب قادة التمرد فى الإقليم كانوا من أتباع الترابى، فضلا عن قناعتى بأن تطور الأحداث فى دارفور كان محصلة أخطاء سياسية عديدة وقعت فيها حكومات السودان المتعاقبة بسبب إهمالها كل جوانب التنمية فى الإقليم وتهميشها سكانه وهى نفس الأخطاء التى وقعت فيها بالنسبة للجنوب وكانت محصلتها اشتعال الحروب الأهلية التى امتدت لنصف قرن ثم انتهت بكارثة انفصال الجنوب وتفتيت السودان.

إذا كان الجنوبيون المسيحيون يشعرون بالتهميش وسوء المعاملة والظلم بسبب عدم اندماجهم مع باقى المجتمع السودانى العربى المسلم فإن إحساس أبناء دارفور بالظلم كان مضاعفا لأنهم أشقاء فى الدين والعقيدة وفى نفس الوقت ينتمون إلى الثقافة الإفريقية بحكم جذورهم الزنجية التى يعتزون بها.

من هنا كان تعاطفهم مع نضال الجنوب ضد الشمال، هذا يفسر تعاطف الحركة الشعبية مع مطالب حركات التمرد فى دارفور منذ اللحظة الأولى لانفجار الأوضاع فى الإقليم عام ٢٠٠٣. فهل تتجه الأمور فى دارفور نفس الاتجاه ويكون حل الأزمة فى الانفصال كما حدث مع الجنوب؟

بالرغم من أن الصراع فى دارفور عميق، بسبب شح الموارد، مما أشعل الصراع بين العرب الرحل والأفارقة القرويين من سكان جبل مرة، بالإضافة إلى دعوة أبناء الإقليم إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة.. لكن الصراع تحول فى ظل حكم الحركة الإسلامية من مناوشات تقليدية بين القبائل إلى حرب طاحنة، ومن تنافس على الوصول للموارد، إلى صراع على الهوية.

يحلو لأبناء دارفور تفسير أزمتهم فى تخلف فقه الدولة عن فقه الحركة الإسلامية فلم تنجح تجربة إسلامية على مستوى الحركة، كما نجحت التجربة السودانية، ولم تخفق تجربة إسلامية على مستوى إدارة الدولة كما فشلت التجربة السودانية أيضا.

إن الجذور الاجتماعية للصراع فى دارفور موجودة دائما، مثلها مثل الكثير من الصراعات الكامنة فى دول العالم الثالث، لكن تفجُّر الصراع التقليدى إلى حرب بين الدولة وشعب الإقليم تزامن مع بداية الصراع بين الترابى والبشير.

كانت خطة الحركة الإسلامية فى السودان بعد استيلائها على السلطة أن تُخرج انقلابها بواجهة وطنية لا إسلامية، ثم تتدرج خلال ثلاثة أعوام من «التأمين» إلى مرحلة «التمكين» التى تذوب فيها الحركة فى الدولة، وتكشف عن وجهها الإسلامى، بما فى ذلك تسليم العسكريين السلطة للمدنيين وتقلد د. الترابى منصب رئاسة الدولة.

وحكم نوع من التوازن العلاقة بين جناح الترابى وجناح البشير فى السلطة، من خلال تقاسم الأمور فى سلطة ذات رأسين يقود كل من الرجلين أحد رأسيها. كان الترابى يقود الحركة الإسلامية وهى بمثابة حكومة مدنية خفية، وكان البشير يقود الحكومة العسكرية العلنية.

ثم ظهر اتجاه داخل العسكريين وبمساندة من بعض المدنيين داخل الحركة يميل إلى احتفاظ البشير بالسلطة وإقصاء الترابى، واستطاع هذا الاتجاه أن يكسب المعركة بعد إقدام الترابى على ارتكاب خطأ استراتيجى، هو حل أجهزة الحركة التى كانت تمثل

مصدر القرار والشرعية الداخلية. بدأ الانشقاق المعروف بين البشير والترابى عام ١٩٩٩، وكانت الغلبة للبشير بعد أن تخلى الترابى عن حل الحركة.

ويرى البعض أنه كان من الممكن للحركة الإسلامية السودانية أن تسير فى ختام مرحلة «التأمين» فى أحد مسارات ثلاثة: الأول أن يتخلى العسكريون عن السلطة، والثانى أن تجد الحركة الإسلامية مكانا لطرفيها المختلفين فى إدارة الدولة، والثالث إقصاء العسكريين لإخوانهم المشاركين لهم.. أما الإسلاميون المنحدرون من إقليم دارفور فقد اختار أغلبهم الانضمام إلى جناح الترابى، ربما لأنه كان مساندا لفكرة المركزية الإدارية وتقوية الحكومات المحلية، وهو ما عمق الحنق عليهم من طرف الرئيس البشير وجناحه.

وكان من الأخطاء الفادحة التى ارتكبها الرئيس البشير تصفية الجيش والأمن من الضباط الإسلاميين المنحدرين من دارفور، ربما خوفا من أن يستخدمهم الترابى ضده، كما استخدمه هو ضد الصادق المهدى. لكن هؤلاء سرعان ما تحولوا إلى نواة التمرد والحرب الأهلية فى دارفور.

كانت هناك دعوة أن تسود الرؤية التى تبناها الترابى وجناحه فى الحركة، فيتخلى العسكريون عن السلطة، ويتم تطبيق الديمقراطية.

وأن تجد الحركة الإسلامية مكانا لطرفيها المختلفين فى بنية سياسية تعطى الترابى شيئا من القيادة الفكرية والتشريعية، وتمنح جناح البشير وعلى عثمان قسما من السلطة التنفيذية، وهو ما كان يديم وضع الازدواجية والصراع داخل الأجهزة الحكومية.

أو إقصاء العسكريين وحلفائهم الذين يملكون السلطة التنفيذية لإخوانهم من خارجها. وهو ما تم بالفعل، حينما حل البشير البرلمان عام ١٩٩٩ وأعلن حالة الطوارئ ووضع الترابى فى السجن. وكان هذا الاتجاه هو الذى ولدت فيه محنة دارفور فى شكلها الكارثى الحالى.

لقد كان أبناء دارفور من الإسلاميين المشاركين فى الحركة الإسلامية يعلقون آمالا عريضة على ثورة الإنقاذ، أقلها أن ترفع الظلم والتهميش عن إقليمهم، وتكفل لهم حضورا مقبولاً فى أجهزة الدولة ونصيبا منصفا من خدماتها، لكن سرعان ما خاب ظنهم.

وترجع بوادر خيبة أمل أبناء دارفور إلى الثمانينيات، حينما استقال عدد من القادة الإسلاميين المنحدرين من دارفور من الجبهة الإسلامية القومية التى يقودها الترابى آنذاك احتجاجا على دعم الجبهة للقبائل العربية فى دارفور ضد قبيلة الفور الإفريقية.

ثم تجلت خيبة الأمل أكثر عام ١٩٩٠ بتمرد صغير قاده داود يحيى بولاد ضد حكومة الإنقاذ. بولاد كان يعتبر يومها أحد القادة الإسلاميين من قبيلة الفور القاطنة فى دارفور.. ترقى فى سلم الحركة الإسلامية حتى أصبح رئيسا لاتحاد طلاب جامعة الخرطوم ممثلا للحركة الإسلامية التى يقودها الترابى.. لكن حكومة الإنقاذ نجحت فى القضاء على بولاد وأنهت تمرده بسهولة وأعدمته، مما ترك جرحا عميقا لدى أغلب أبناء دارفور، خصوصا الإسلاميين منهم. وينظر أهل دارفور اليوم إلى بولاد على أنه شهيد قضيتهم، وأنه رجل سابق على عصره، كما تمدحه أدبياتهم بأنه كان حافظا للقرآن الكريم عميق التدين ومهندسا متميزا. بينما وصفته دعاية حكومة الإنقاذ بأشنع الأوصاف والتهم، ومنها أنه ارتد عن الإسلام ومزق المصحف الشريف خاصة بعد انضمامه للحركة الشعبية فى قتالها الإنقاذ.

على خطى بولاد سار الدكتور خليل إبراهيم وهو أيضا أحد تلاميذ الترابى من أبناء دافور، ويقود اليوم «حركة العدل والمساواة» المتمردة فى دارفور. كان أحد القادة البارزين فى الحركة الإسلامية السودانية أيضًا، تقلد عدة مناصب وزارية بعد ثورة الإنقاذ.

ظروف خليل إبراهيم ومن قبله يحيى بولاد تؤكد أن مشكلة دارفور لا يمكن فصلها عن مشكلة الحركة الإسلامية السودانية وعجزها عن بناء دولة العدل التى بشرت بها السودانيين قبل انقلاب ١٩٨٩، لكن الأنانية السياسية التى اتسم بها قادة الحركة فى صراعهم الداخلى، تجلت فى تمرد الضباط الإسلاميين المنحدرين من دارفور بتشجيع من الترابى بعدما فصلهم البشير من أعمالهم، ثم برهن البشير ونائبه على عثمان للترابى على أنهما أكثر انتهازية، فقاما بتسليح قبائل الرعاة وأطلقا يدها لقتال أهل دارفور بالإنابة وتشريدهم من قراهم إلى معسكرات الإيواء المنتشرة فى جميع أنحاء الإقليم.

فى لقاء خاص بالخرطوم مع مسئول فى المؤتمر الوطنى تحدث عن تسليم رئيس حكومة الجنوب سيلفا كير ميارديت وثائق تكشف دعم حكومته لمتمردى دارفور تشمل أسماء ضباط الجيش الجنوبى الذين يتعاملون مع قادة حركة « العدل والمساواة» وقيادات دارفورية أخرى وأماكن وجود المتمردين فى الجنوب وتحركاتهم ومواقع إخلاء وعلاج جرحاهم، مما يوحى بوجود انسجام وتنسيق دائم بين أبناء دارفور عموما والحركة الشعبية لتحرير السودان، ترجع إلى بدايات ظهور الحركة، وضمها شبابا من أبناء دارفور.. مما يفسر التحذير الذى أطلقه وزير الخارجية السودانى على كرتى للحركة الشعبية بإيواء ودعم متمردى دارفور بعد الانفصال.. تحذير كرتى لاقى استجابة فورية من قادة الحركة الذين قرروا طرد كل قيادات التمرد الدارفورى من جوبا لتفويت أى فرصة على الشمال لاستخدام هذه الورقة ذريعة، لإشعال الحرب بين الشمال والجنوب.

أغلب قادة حركات التمرد فى دارفور يكررون إنهم ليسوا انفصاليين وأن من بين أهدافهم إقامة دولة العدل والمساواة، فى ربوع السودان وربما جاءت مغامرة خليل إبراهيم مطلع مايو ٢٠٠٨ بدخول أم درمان رغبة منه فى وضع حد لنظام الإنقاذ بطريقة عسكرية حاسمة.

عندما زرت موقع الأحداث فى أم درمان مال على أحد السودانيين قائلا إن المتمردين كانوا على وشك النجاح فى تحقيق أهدافهم بالوصول إلى السلطة فى الخرطوم، لكن أخطاء بسيطة عرقلت وصولهم إلى مقر التليفزيون حيث لم يكن مع قائدهم خريطة بالطرق والمواقع ولم يكن معهم من يعرف طرق وشوارع أم درمان.. لكن فى حينها برر مستشار الرئيس مصطفى عثمان دخول قوات المتمردين بهذه الكثافة إلى العاصمة بأن القوات السودانية كانت تتبع تحركاتهم، منذ انطلاقهم عبر الحدود التشادية لكن كانت الخطة أن يتم استدراجهم بهدف حصارهم فى العاصمة.. بالطبع تفسير مستشار الرئيس غير مقنع لطلبة الثانوية العسكرية لاسيما الكثير من السودانيين الذين كانوا على قناعة بأن خليل إبراهيم لم يكن بينه وبين الاستيلاء على السلطة فى السودان سوى كوبرى يفصل بين أم درمان والخرطوم.

على كل حال فإن استراتيجية الحكومة المركزية فى الخرطوم عملت على تفتيت حركات التمرد واللعب على تناقضاتها وصراع الأجنحة داخلها مما فوت فرصة الحسم لهذا الملف الساخن.. استراتيجية الحكومة منحت الصراع فى دارفور عمرا طويلا.. وقوضت أية فرصة أمام قادة تلك الحركات للانفراد بالحسم لصالحه.. العدل والمساواة وغيرها من حركات التمرد فى دارفور دخلوا فى حالة ترقب ما يسفر عنه الاستفتاء وبناء على نتيجته يبدأون استراتيجيتهم لرسم مستقبل دارفور.. اكتفى أغلب هؤلاء القادة بتعميق قنوات التواصل مع قادة الجنوب لكسب ثقتهم فى المستقبل، لحين حسم أمرهم فى نهاية المطاف على ضوء ما ينتهى إليه الوضع فى الجنوب.

يعتبر «مينى أركو مناوى» الوحيد بين قادة تمرد دارفور الذى ألقى السلاح ودخل فى تحالف مع المؤتمر الوطنى وفقا لاتفاق أبوجا بنيجيريا ٢٠٠٦ وبناء عليه تم تعيينه مساعدا لرئيس الجمهورية.. مناوى الذى قاتل الحكومة بسبب تهميشها شعبه فى دارفور فوجئ بأن التهميش يلاحقه أينما حل حتى داخل القصر الجمهورى.. وفيما يتعلق بمستقبل دارفور فى ظل تطورات الموقف بين الشمال والجنوب ربما تنتهى إلى الانفصال على طريقة الجنوب.. يظل مينى أركو مناوى، دائما محل جدل على الساحة السودانية.. فعندما وضعت قواته السلاح أثار جدلا واسعا حول وضعه فى القصر الجمهورى، ويصف نفسه بأنه من «المهمشين» فى القصر.. وأن دوره أشبه بـ «عسكرى حلة» وهو تعبير يستخدمه عناصر الجيش السودانى لوصف زملائهم الذين يقومون بأعمال الطهى للجنود فى إشارة لا تخلو من استهتار.. ويترك القصر ليقيم مع قواته فى دارفور لعدة أشهر، فيثير الأقوال مجددا حوله بأنه عاد إلى التمرد. لكنه كان يفعل ذلك من أجل خدمة قضيته. وبعد إقالة وزراء الحكومة وشاغلى المناصب الرئاسية عقب الانتخابات الأخيرة، لم تتم إعادة تسميته فى الفريق الجديد المساعد للرئيس البشير، فذهب إلى جوبا ليقيم فيها، مما أطلق العنان مجددا للتكهنات بأنه ذهب لتلقى الدعم العسكرى وتدريب قواته، وأنه يريد أن يعود إلى التمرد.

مينى مناوى لم ينف احتمالات عودته للحرب.. فى لقاء بمدينة جوبا اعتبر أن الأمر فى

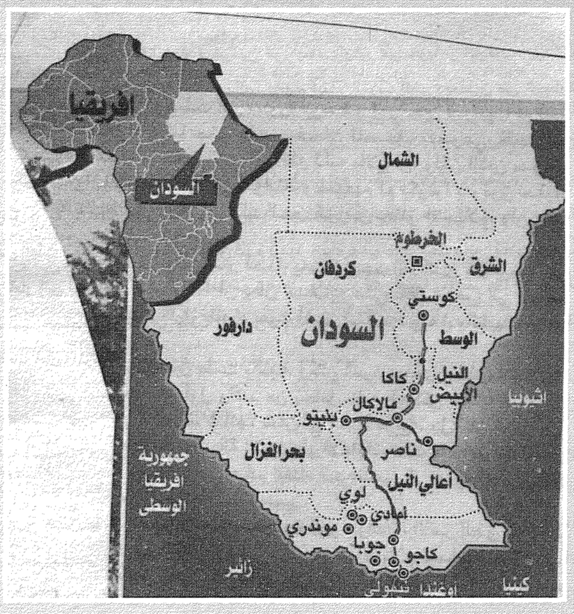
يد الرئيس البشير، وأن مصير دارفور كلها يتوقف على سياساته وأن الحرب قد تعود، بل إن دارفور قد تطالب بتقرير المصير.. ليس دارفور وحدها، بل عدد من أقاليم السودان ربما يلجأون إلى المطالبة بالانفصال فى المستقبل.

ونفى مناوى وجود مقاتلين أو متمردين من أبناء دارفور فى جوبا أو الجنوب، ووصف الذين تتحدث عنهم الخرطوم، هناك، بأنهم أبناء الغرب الذين يعملون فى التجارة وإدارة الأعمال المختلفة.

وشكى من عدم تنفيذ اتفاقية أبوجا.. وطريقة إدارة «المؤتمر الوطنى» لقضية دارفور، وقتل كل الآليات التى كان يمكن عن طريقها تنفيذ اتفاقية أبوجا..حيث كان المنصب جزءا من آليات تنفيذ الاتفاقية.. ورأى أن عدم تنفيذ اتفاقية أبوجا فى حد ذاته إعلان حرب، وأشار إلى أنه تعامل بصبر وحكمة مع تلك الخروقات، لكن أى خرق آخر، فإن الحركة ستعيد حساباتها وتنظر فى كيفية التعامل مع الحكومة وأن كل الخيارات مفتوحة.. خاصة إذا تمادى «المؤتمر الوطنى» فى خرق ما تم الاتفاق عليه!!

فى حواره مع صحيفة «الشرق الأوسط».

إبريل ٢٠١٠


افريقيا
السودان
الشمال
الخرطوم
الشرق
كردفان
كوستي
السودان
دارفور
الوسط
النيل
الأبيض
كاكا
بنتيو
اثيوبيا
ناصر
بحر الغزال
جمهورية
افريقيا
الوسطى
أعالي النيل
لوي
أمادي
موندري
جوبا
كاجو
زائير
اوغندا
كينيا

السودان



القاصى والدانى، الشاب والكهل، أهل النخبة والبسطاء الجميع على أرض السودان يدرك أن الانفصال ليس نهاية المطاف فى الصراع على منطقة أبيى.. هذه المنطقة ربما ينطلق منها الصدام المسلح حرب لا تقل ضراوة عن تلك التى عاشها الشمال والجنوب طوال نصف قرن، وراح ضحيتها ما يقرب من ثلاثة ملايين مواطن، فضلا عن الخسائر المادية الضخمة التى مازال السودان يعانى من تبعاتها حتى اليوم.. كان السودان فى حاجة ملحة إلى كل دولار تم إنفاقه على تلك الحرب.. فالسودان يحتاج إلى تعبيد الطرق وإقامة السدود واستكمال البنية التحتية المنهارة فى عواصم المدن والأقاليم التى لايزال أغلبها بعيدا عن المدنية.. هذه التوقعات ليست من فراغ، بل جاءت نتيجة المنافسة على تكديس السلاح الذى تسارعت وتيرته كلما اقترب الطرفان من ساعة الحسم التى حددتها اتفاقية السلام.

ويصح هنا التوقف عند قضية احتجاز قراصنة صوماليين سفينة أوكرانية، فى سبتمبر ٢٠٠٨، محملة بـ«شحنة» دبابات روسية متجهة إلى حكومة جنوب السودان عبر كينيا.. نفت الحكومتان الأوكرانية والكينية أن تكون الأسلحة متوجهة إلى السودان، وأكدا أنها متجهة إلى الجيش الكينى، لكن المفاجأة أن وثائق «ويكيليكس» التى تم الكشف عنها فى نهاية ٢٠١٠ أشارت إلى أن القراصنة كانوا يقولون الحقيقة، بينما كذبت الحكومتان الكينية والأوكرانية، حيث ثبت أن الشحنة كانت جزءا من (برنامج) التسلح السرى الذى تقوم به حكومة جنوب السودان لتعزيز قوتها الدفاعية ضد حكومة الخرطوم.

وثائق ويكيليكس أظهرت أن إدارة الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش الابن علمت بقصة شحنات الأسلحة ولم تمنعها، وقد أكد ذلك مسئول فى حكومة جنوب السودان، خلال مقابلته مع دبلوماسيين أمريكان بالخرطوم، اعترف بذلك أيضا مسئولون كينيون أبلغوا الحكومة الأمريكية بالصفقة.. حين أعلن القراصنة عن الشحنة، احتجت إدارة الرئيس باراك أوباما أمام حكومتى أوكرانيا وكينيا، مهددة بفرض عقوبات عليهما، وحسب الوثائق، فقد أطلع «فان إيتش» - المسئول بوزارة الخارجية الأمريكية من الجانب الأوكرانى على عقد بيع يظهر أن الحكومة السودانية هى الطرف المتلقى للشحنة، وحين زعمت «كييف» أن العقد مزور، أطلعها الأمريكيون على صور أقمار صناعية لدبابات من نوع «تى ٧٢» تم نقلها إلى جنوب السودان.

لا تزال الدبابات التى احتجزها القراصنة موجودة فى كينيا حاليا، بعد الإفراج عنها بكفالة مالية قدرها ٣,٢ مليون دولار.وتشير وثيقة صادرة فى ١٩ أكتوبر ٢٠٠٨، إلى أن القائم بالأعمال الأمريكى فى الخرطوم «ألبيرتو فيرنانديز»، أبلغ المسئولين فى الجنوب أنه على الرغم من أن واشنطن تفضل عدم التنافس على شراء السلاح فى المنطقة، فإنها تتفهم أن يقوم الجنوب بذلك، داعيا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم إثارة الانتباه كما حدث حين اختطف القراصنة السفينة الأوكرانية، غير أن إدارة أوباما اتخذت موقفا أكثر تشددا، واعتبرت شحنات الأسلحة غير شرعية نظرا لأن السودان لا يزال موضوعا على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ما سبق يكشف أن الأجواء أصبحت مشوبة بعدم الثقة والريبة بين شريكى الحكم، ويبقى مثلث أبيى هو النقطة الساخنة التى يحتمل أن تنطلق منها شرارة الحرب الأهلية بين شمال وجنوب السودان من جديد، خاصة أن اتفاقية السلام نصت على أن يتم إجراء استفتاء على تقرير مصير المثلث بالتزامن مع استفتاء أهل الجنوب.. لكن حكومة المؤتمر الوطنى فى الشمال ترى ضرورة فصل أزمة أبيى عن الجنوب إما بتأجيل الاستفتاء فيها عدة أشهر أو بالبحث عن حلول جذرية للوضع فى المثلث يقنع قبيلة المسيرية العربية التى تشارك قبائل «دينكا نقوك» الإقامة فى أبيى منذ عقود طويلة..

اقتراح تأجيل حسم الوضع فى أبيى دارت حوله مناقشات ومفاوضات بين الحركة والمؤتمر فى أديس أبابا بحضور ممثل للولايات المتحدة، لكن جميعها انتهت بالفشل لأن الجنوبيين متمسكون بالتطبيق الكامل لجميع النصوص التى وردت بالاتفاقية فى مواعيدها.

وبناء على فشل جولات المفاوضات المتعددة حول أبيى بدأت قوات مسلحة من الحركة تتجه نحو المثلث ونشطت عمليات التحصين والدفاع عنه ضد أى هجوم محتمل من جانب الشمال، بالتعاون مع أبناء قبائل المسيرية الذين يتمسكون بحقوقهم التاريخية فى حرية الرعى والتنقل بحيواناتهم عبر أبيى وصولا إلى بحر العرب وعدد من الأنهار، الممتدة فى محيط المثلث المتنازع عليه.. أنهار تلك المنطقة تعد مصدرا أساسيا للمياه الضرورية لحياتهم ولنشاطهم الرعوى.. الأمر الذى يساهم فى تسخين الأجواء وتأجيج المشاعر، إن أغلب أبناء قبيلة المسيرية مدربون على حمل السلاح بهدف حماية مواشيهم من حيوانات الغابة المفترسة. كما تفرض عليهم حياة الترحال والتنقل عبر أحراش «السافانا» أن يكونوا مستعدين لمواجهة أى خطر محتمل.. بعض الجنوبيين يتهمون المؤتمر الوطنى بأنه يعيد الكَرّة من جديد و يلجأ لتسليح المسيرية وكأنه سيناريو مكرر للصراع فى دارفور، عندما قامت السلطات بتسليح القبائل العربية الرعوية فى مواجهة قبائل دارفور المستقرة، مما أشعل الفتنة وضاعف من تعقيد الأزمة فى الإقليم!!

«أبيي» مثلث يقع فى المنطقة الحدودية التى تفصل بين الشمال العربى المسلم والجنوب (الغنى) بالنفط مساحته ١٦ ألف كم مربع، ويعيش فيها قبائل عربية تسمى (المسيرية) وقبائل جنوبية تسمى (دينكا نقوك)، تاريخيا هذه المناطق تابعة للعرب المسلمين الشماليين، لكن لأن طبيعة القبائل العربية الشمالية التنقل من مكان لآخر لاحترافهم الرعى، بعكس القبائل الجنوبية التى تمتهن الزراعة والرعى، مما أدى لنزاع مستمر بين الطرفين فى مواسم الجفاف تحديدا.

ووفقا للحكم الذى أصدرته محكمة لاهاى فى يوليو ٢٠٠٩ بإعادة حقول النفط المهمة فى المنطقة للشمال حيث أعطتهم حقلين كبيرين «هجليج» و«بامبو» ، بينما أعطت حقلاً واحدًا صغيرًا «دفرة» للجنوبيين كما منحت غالبية الأرض للجنوبيين.

الدرديرى محمد أحمد، رئيس وفد المؤتمر الوطنى فى محكمة لاهاى، يرى أن القرار الذى اتخذته المحكمة جاء بمكاسب مهمة للشماليين بعد أن قدم الوفد ١١ نقطة لإقرارها لصالحهم، ولكن المحكمة قبلت ٧ نقاط منها فقط مقابل ٤ للجنوب، وأن المساحة المتنازع عليها كانت ١٦ ألف كم، وترتب على الحكم استعادة الشمال ١٠ آلاف كم منها «وهى تعادل مساحة لبنان» وبذلك تكون المحكمة قد قلصت مساحة منطقة أبيى بالكامل والتى يطالب بها الجنوبيون، وأخرجت مناطق البترول منها، واعتبرت قبيلة الدينكا نقوك (الجنوبية)، كبرى قبائل المنطقة، هم السكان الأصليين فيها، لكنها سمحت لقبيلة المسيرية الرعوية، بحرية التنقل فى المثلث، واستخدام مياه الأنهار فى المنطقة، الأمر الذى اعتبرته قبائل المسيرية ظلما لهم لأن حكم لاهاى حرمهم من مناطقهم التاريخية، وقالوا إن ما يهمهم ليس البترول وإنما المياه وحقول الرعى.

وبناء على تقديرات خبراء الطاقة والتعدين السودانيين، فقد بدأ إنتاج النفط يتقلص تدريجيا فى مناطق أبيى وهجليج وأعالى النيل، فالإنتاج الذى بدأ فى ١٩٩٨ بـ «١٥٠» ألف برميل فى اليوم، وبلغ ذروته فى أواخر ٢٠٠٥، حيث وصل «٣٥٠» ألف برميل، ثم بدأ فى الانخفاض إلى أن وصل «١٨٠» ألف برميل فى اليوم، أما حقل (دفرة) الذى مُنح للجنوبيين فقد تناقص إنتاجه من (١١) ألف برميل ليصبح الآن نحو (٣) آلاف برميل فى اليوم! ويرى بعض المحللين السودانيين أن قرار المحكمة الدولية فى لاهاى بشأن أبيى، جاء بمثابة إنجاز سياسى واقتصادى يحسب لصالح حكومة الخرطوم، لأنه أعاد النفط ومنشآته إلى الدولة، ولو كان الحكم غير ذلك لكان النفط رهينة فى يد قبيلة جنوبية صغيرة تستخدمه ضد الحكومة السودانية كورقة ضغط فى أى وقت.

وفيما يتعلق بالسلبيات التى تضمنها حكم لاهاى، كان أهمها عدم تصحيح كامل لوضع قبيلة المسيرية، فقد تم إنصافهم بإعادة ما يقارب الـ ٨٠٪ من أراضيهم، لكنهم أصبحوا بموجب الحكم مواطنين من الدرجة الثانية، تتلخص حقوقهم فى الرعى، وهذا غير منطقى ولا تنص عليه أى شريعة.

ورغم حسم المحكمة الوضع فى منطقة أبيى بشكل مبدئى فإن مصيرها النهائى ازداد

تعقيدا بنتائج استفتاء ٢٠١١، لأن حكم لاهاى لم يضع حدا للأزمة بل أجل موعد اشتعالها. الصراع محتدم بين القادة الشماليين والجنوبيين للسيطرة على نفط المنطقة، ووصل الأمر بقادة جنوبيين إلى التلويح بالتصعيد العسكرى بعدما أعلن مسئولون شماليون أنه لم يعد من حق الجنوب الحصول على نسبة الـ٥٠٪ من عائد نفط حقل هجليج الذى حكمت المحكمة بتبعيته للشمال.. عدم حسم ملف أبيى جعل منها برميل بارود قابلا للانفجار فى أى لحظة، وأن أى نزاع يقع فى المثلث سيكون بمثابة عود الثقاب الذى يمكن أن يفجر الصراع على طول المناطق الحدودية الممتدة بين الشمال والجنوب من أقصى غرب السودان فى دارفور مرورا بكردفان، ثم النيل الأبيض، وصولا إلى مناطق شرق البلاد بمحاذاة ولاية النيل الأزرق.

الرئيس البشير سبق وأكد أن الاستفتاء على تبعية أبيى يصوت عليه كل مواطنى أبيى وليس دينكا نقوك وحدهم، وتَعَهّدَ بأن تكون المسيرية أول المستفيدين من بترول هجليج، الأمر الذى أثار المخاوف من تجدد النزاع حول من له الحق فى المشاركة فى الاستفتاء على مصير المثلث.

بعض خبراء الشمال ينظرون للنزاع فى أبيى وغيرها باعتباره اختبارًا عمليا كشف عن النيات الانفصالية للحركة الجنوبية التى تطالب إما بالوحدة، شرط أن يكون السودان علمانيًا بعيدا عن الشريعة الإسلامية، أو الانفصال بدولة فى الجنوب، وظهرت هذه النيات بوضوح حينما دخلت قوات جنوبية إقليم أبيى قبل صدور قرار محكمة لاهاى بيومين وكأنها تتعجل الحكم أو تترقبه، مما يشير إلى أن الجيش الشعبى يريد فرض سلطانه على المنطقة، بغض النظر عن فحوى ومضمون قرار هيئة التحكيم!.

لكن البعض رأى أن الحكم وضع حركة التمرد الجنوبية فى مأزق.. لأن هدفهم هو النفط وتعظيم موارد حكومة الجنوب فقد كانوا يعلقون آمالا كبيرة على تبعية حقول نفط هجليج لأبيى على أن تأتى نتيجة التصويت لاحقا للانفصال والانضمام للجنوب، ولكنهم لم يستطيعوا تحقيق ذلك مما قد يدفعهم لإعادة حساباتهم من جديد!.

وتعتبر قبيلة المسيرية الفيصل فى حسم الصراع على هذا المثلث الغنى بالنفط.. يقع معقل قبيلة المسيرية العربية فى نهاية طريق متعرج غير ممهد بقلب المثلث حيث يخشى أبناؤها أن يفقدوا حقهم فى استخدام مياه النهر المجاور إذا تم ضم منطقة أبيى المتنازع عليها إلى جنوب السودان.

ويرى زعيم المسيرية «مختار بابو نمر» أن أتباعه لا يريدون نفطاً، بل مياها لأن لديهم نحو خمسة ملايين رأس ماشية، فأين سيجدون المرعى والمياه؟. ويعتبر أبناء المسيرية أنهم أصحاب هذه المنطقة المتنازع عليها ويرددون أنهم استقبلوا الجنوبيين من قبيلة دينكا نقوك اعتبارا من نهاية القرن الـ ١٩ حتى ١٩٠٥. وبالرغم من ذلك لن يُسمح للمسيرية بالمشاركة فى الاقتراع. ويرى قادتهم أنه إذا لم يتمكنوا من ذلك فلن يكون هناك استفتاء فى أبيى مما يزيد الموقف تعقيدا فى المثلث ويهدد باشتعال الصراع المسلح فى أى لحظة.. المشكلة أن الشمال سبق واستخدم أبناء المسيرية فى شن هجمات مميتة خلال سنوات الحرب مع الجنوب.. هذا الموقف خَلَّف مساحة من عدم الثقة بين قبائل الدينكا نقوك والمسيرية.

على مدى ما يقرب من قرنين استمرت هجرة البدو الرحل الشماليين المنتمين إلى قبيلة المسيرية كل عام فى موسم الجفاف، إلى منطقة «بحر العرب» الجنوبية بحثا عن المراعى والكلأ لقطعان الأبقار التى يربونها، كما اعتادوا على التوغل فى الأراضى الخصبة لجنوب السودان.. ويدور رعاة المسيرية حول نهر «كير» الذى يمر فى منطقتهم.. ويعتقدون أنه إذا ألحقت أبيى بالجنوب فستهلك مواشيهم ولن يكون أمامهم سوى الهجرة إلى الخرطوم بحثا عن عمل أو التسول فى شوارعها، ومن هنا فخيار الموت فى القتال أهون عندهم من التشرد والضياع!!

هناك العديد من الروايات التاريخية المتنوعة التى تتناول تبعية مثلث أبيى سواء من خلال وثائق بريطانية أو كتب رحالة وخبراء فى القانون الدولى كلها تتناول بالتفصيل تاريخ السكان ومن وصل إليها، أولا، هل هم قبائل المسيرية الرعوية العربية أم قبائل الدينكا

نقوك بعض هذه الروايات تقول إن المسيرية وصلوا إلى منطقة أبيى، والمناطق المجاورة لـ «الرقبة الزرقاء، ورقبة بييرو، وبحر العرب» فى مطلع القرن الثامن عشر الميلادى، بينما وصلها أبناء «دينكا نقوك» فى عشرينيات القرن التاسع عشر الميلادى، وذلك بعد الفيضانات التى تعرض لها موطنهم الأصلى فى وادى الزَّراف بجنوب السودان.. انتشار دينكا نقوك بين مديريتى كردفان وبحر الغزال تسبب فى بعض التعقيدات الإدارية لاحقا، مما دفع إدارة الحكم الثنائى فى ذلك الوقت إلى تخييرهم بين البقاء فى مديرية كردفان أو العودة إلى وطنهم الأصلى فى جنوب بحر العرب. وفى ضوء إيثارهم البقاء فى كردفان قررت إدارة الحكم الثنائى «المصرى البريطانى» إعادة ملكيتهم فى جنوب بحر العرب إلى مديرية كردفان، أما التبعية الإدارية لدينكا نقوك فإلى كردفان، والسماح لهم بحرية الانتقال بين مناطقها. لذلك لم يذكر القرار كلمة تحويل لكى لا يطالب دينكا نقوك فى المستقبل بالمناطق التى استقروا فيها فى شمال بحر العرب، إذا أرادوا الرجوع إلى موطنهم الأصلى. ولم يذكر القرار مدينة أبيى الحالية، حيث لم تكن موجودة حين ذاك، فلم يتم تأسيسها إلا بعد عدة سنوات من إصدار قرار ١٩٠٥ وهو يعنى «انضمام دينكا نقوك وأراضيهم فى جنوب بحر العرب إلى مديرية كردفان.. هنا يكمن اللبس، فلا يمكن الجزم بتحويل مدينة أبيى الحالية من مديرية بحر الغزال إلى مديرية كردفان وهو ما يراه البعض بالنص الخاطئ فى بروتوكول أبيى الذى حاول التطابق بين مدينة أبيى الحالية ومشيخات دينكا نقوك المستقرة فى جنوب بحر العرب بدون أى دليل تاريخى. (ولذلك يلقى بعض الباحثين السودانيين باللائمة على المبعوث الأمريكى «جون دانفورث» الذى صاغ بروتوكول أبيى على عجل، ودون وضع اعتبار للحقائق التاريخية المعروفة)، الأمر الذى جعله يفسح المجال للتأويلات المختلفة، وذلك بعد تعثر المفاوضات وعدم تقدمها بسبب عدم اتفاق الأطراف حول كيفية حل أزمة أبيى. وبذلك تم توصيف المنطقة فى البروتوكول على أنها مقر مشيخات دينكا نقوك التى حُولت إلى كردفان.

حقائق، عدة يعددها المؤرخ السودانى الدكتور «أمين حامد زين العابدين» الذى قال إن الاقتراح الذى تقدم به جون دانفورث، وضمنه فى مقدّمة البروتوكول الذى وقع عليه

شريكا الحكم فى السادس والعشرين من مايو ٢٠٠٤، يعد من أبرز سلبيات اتفاقية السلام الشامل وذلك لتناقضه مع الحقائق التاريخية، والمواثيق الدولية التى تحرص على تأمين سيادة الدولة وصيانة وحدة أراضيها.

أما ما ورد عن خبراء القانون السودانى من سرد لتاريخ العلاقة بين سكان المثلث فقد أشاروا إلى إبرام ميثاق تآخ بين ناظر المسيرية وسلطان دينكا نقوك.. هذا الميثاق ساهم فى زيادة هجرة دينكا نقوك إلى أبيى، وصحبهم أيضا دينكا البونقو الذين علَّق مدير بحر الغزال على هجرتهم واستقرارهم فى المنطقة عام ١٩٧٢ بقوله: «أبدى فرع الدينكا البونقو ثقتهم بالعرب حيث امتدت قراهم الدائمة فى مناطق شمال الجرف أى بحر العرب.».

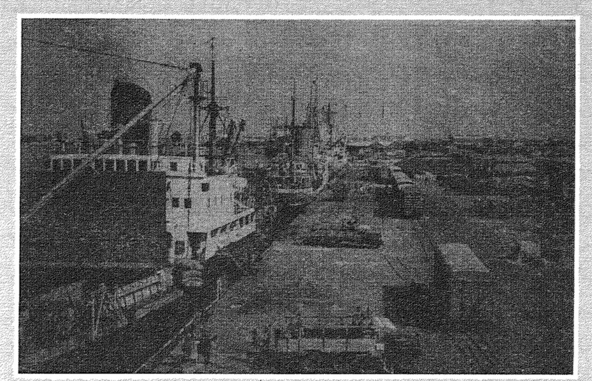
ويمكن القول أن التعايش السلمى دفع سلطان « دينكا نقوك» مرة أخرى إلى رفض العرض الذى قُدم له من قِبل الحكومة البريطانية بشأن العودة إلى مديرية بحر الغزال عام ١٩٣٠، فى إطار قانون المناطق المقفولة لجنوب السودان الذى ابتكرته سلطات الاحتلال البريطانى، وتطوير المؤسسات الإدارية الأهلية. وكان رفضه مؤسسا على إجماع دينكا نقوك الذين آثروا الاستقرار فى ديار المسيرية، بزعم رسوخ العلاقات الودِّية التى نشأت بينهم وبين سكان المنطقة، ولرغبة زعيمهم السلطان كوال بالحفاظ على الأرض التى عاشوا عليها.. ومعروف فى أوساط مجتمع أبيى العلاقة الودية التى ربطت بين السلطان دينق مجوك، والناظر بابو نمر، حيث أسهما فى ترسيخ قيم التعايش السلمى بين دينكا نقوك والمسيرية.

يتضح جليا أن زعماء العشائر فى القبيلتين كانوا مدركين أهمية التعايش السلمى، وأن تأثير الصراعات القومية فى نظرهم كان تأثيرا وقتيا عارضا، يجب ألا يؤخذ به كأساس للطلاق البائن بين القبيلتين، والذى يسهم فى توسيع بؤرة الصراع المحلى. ومما ساعد على ذلك وجود مؤسسات الإدارة الأهلية التى تمثل صمام الأمان بالنسبة لهم لإسهامها فى حلّ النزاعات التى تنشأ من حين إلى آخر، والتى تم حلها فى مطلع سبعينيات القرن الماضى، كدليل على عدم إدراك الحكومة المركزية فى الخرطوم وبعض أفراد النخبة الجنوبية أهمية منطقة أبيى.

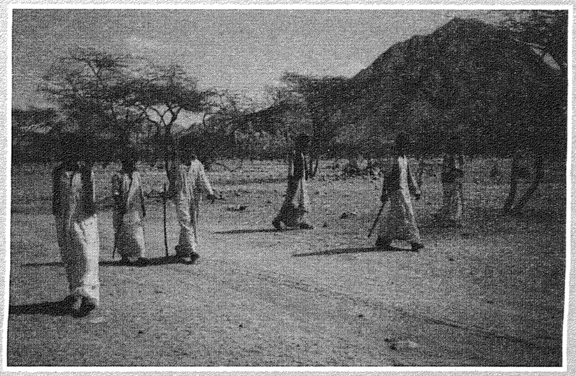
وقد جاءت اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ لتجسد هذا الواقع الصدامى والتى أشارت إلى منطقة أبيى بطريقة ضمنية حيث وصفت جنوب السودان بالإقليم الذى يشمل «مديريات بحر الغزال، والإستوائية، وأعالى النيل حسب حدودها كما كانت فى أول يناير ١٩٥٦ وأى مناطق كانت جزءا ثقافيا وجغرافيا من جنوب السودان الذى يحتمل تقرير مصيره فى الاستفتاء.. والاستفتاء كان ينظر إليه كأداة لتبرير ضم منطقة أبيى إلى مديرية بحر الغزال، وهذا يصعب تنفيذه على أرض الواقع لعدم رغبة الشمال فى ممارسة دينكا نقوك ذلك الحق حتى لا يستأصلوا بموجبه جزءا مهما من مديرية كردفان، ولم يكن الجنوب مستعدًا للتضحية بالوحدة والسلام اللذين اكتسبهما أخيرا لصالح قضية أبيى. وعند هذا المنعطف برزت خطة تنمية وتطويرمنطقة أبيى فى ظل مناخ الوحدة والسلام الذى أفرزته اتفاقية أديس أبابا بحجة أنها ستكون حلقة وصل قوية بين الشمال والجنوب، وبناء على ذلك أُعلنت تبعية إدارتها إلى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٤. لكن هذا الإعلان لم يُفعل ميدانيا لعدة أسباب، أهمها أن الحكومة المركزية بالخرطوم لم تَفِ بالوعود التى قطعتها على نفسها بشأن تطوير منطقة أبيى، وأن اتفاقية أديس ابابا أعطت الجنوب حكما ذاتيا، مما دفع النخبة المتعلمة من دينكا نقوك إلى السعى الحثيث لضمّ منطقة أبيى إلى المديريات الجنوبية، لتضمن تلك النخبة موقعها الوظيفى فى إدارة الإقليم الجنوبى دون أن تكون أقلية مديرية كردفان، وفى المقابل كان الواقع المحلى بمنطقة أبيى معارضا بشكل خفى لتولى بعض قادة دينكا نقوك الوظائف التنفيذية العليا فى المنطقة.

وبذلك تعقدت الأمور على المستويين المحلى والقومى، فضلا عن أن تداعيات الحرب الأهلية التى اندلعت فى جنوب السودان عام ١٩٨٣ قد ألقت بظلالها القاتمة على واقع أبيى. وفرضت المشكلة نفسها من جديد على طاولة مفاوضات السلام الشامل التى انتهت بصياغة بروتوكول أبيى، وتوقيعه من قبل حكومة السودان والحركة الشعبية.

فبدلا من أن يكون مثلث أبيى بمثابة جسر عبور ثقافى، وتواصل اجتماعى بين جنوب وشمال السودان تحول إلى حجر عثرة على طريق أمن واستقرار السودان وسيظل هذا المثلث مثل القنبلة الموقوتة التى يمكن أن تطيح بالسلام والأمن بين الشمال والجنوب إذا لم يتم البحث عن حلول عادلة ومقبولة من جميع الأطراف.



ميناء بورسودان



رعاة من شرق السودان

3 من الشرق ما قتل

على شاطئ النيل الأبيض فى جوبا، التقيت أسامة باوانيين رئيس مؤتمر الباجا للإصلاح والتنمية، وأحد قادة «جبهة شرق السودان».. خلال ثلاث ساعات روى لى مشوار حركته على مدى أربعة عقود من النضال ضد ما أسماه تهميش وظلم الحكومة المركزية لأبناء الشرق الذين يتبعون قبائل «الباجا».. كانت نسمات الهواء الرقيقة القادمة من مياه النيل تلطف جو الحديث السياسى الساخن.. لم يكشف ضيفى عن سر اختياره مدينة (جوبا) مقرا لنشاطه من أجل استعادة حقوق قبيلته المنهوبة من قِبل حكومة حزب المؤتمر الوطنى.. من خلال اللقاء مع قيادات شرق السودان فى مدينة بورت سودان، شعرت بأنهم جميعا فى انتظار وترقب لما تنتهى إليه الأمور بين الشمال والجنوب.. بعدها سيكون أمامهم خيارات متنوعة لتقرير مستقبلهم.. حق تقرير المصير ربما يكون من بين هذه الخيارات، خاصة إذا استمرت حكومة المركز فى تجاهل تردى أوضاعهم التنموية وتدهور أحوالهم الاقتصادية بالرغم من أن أنابيب البترول تمر عبر أراضيهم بجانب أنهم المنفذ الرئيسى، وربما يكون الوحيد للبلاد مع العالم الخارجى.. أمام أعين أهل الشرق تمر جميع السلع الأساسية والبضائع التى لا يمكن أن تعيش الخرطوم بدونها.. فهل يستمر إهمال المركز لشرق السودان فينتهى بهم الأمر إلى المطالبة بتقرير المصير على غرار ما حدث مع شعب الجنوب؟!

خلال تنقلى بين مدن الشرق المختلفة تبين لى أن أوضاعهم الاقتصادية سوف تبقى متدنية لأنهم غير مقتنعين بالاستفادة من الميزات التى وفرتها لهم الطبيعة الساحرة، بسبب نظرتهم للفنادق والمنشآت السياحية على أنها رجس من عمل الشيطان، وبناء

عليه فلا أمل فى أى طفرة اقتصادية مادام لدى الحكومة والمواطنين يقين بأن الشيطان يسكن على ساحل البحر الأحمر فيحرمهم من استثمار مواردهم الطبيعية، التى وهبها الله لهم.. حينما سرنا على شاطئ البحر الأحمر لم يلفت نظرى أى منشأة أو فندق يمكن أن يوفر وظائف أو مجالات رزق لأبنائهم، الذين إما يمتهنون رعى الإبل أو مغتربون فى الخليج.. فتحت هذا الموضوع مع أحد المسئولين فى الولاية فكان رده أن المجتمع السودانى لا يقبل أبدا مهما كانت الظروف السماح بإقامة هذا النوع من الخدمات السياحية التى تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية، بدءا من الاختلاط بين الرجال والنساء وتقديم أى مشروبات روحية أو السماح للنساء بارتداء لباس البحر وغيرها من القيود التى تتعارض تماما مع إقامة المشروعات الجاذبة للسياحة.. بورت سودان تقع مباشرة على البحر الأحمر ولا يفصل بينها وبين مدينة جدة سوى مياه البحر.. وهى أجمل المدن السودانية وبها أكبر ميناء تجارى وتشتهر بالسياحة البحرية. والمرة الأولى التى تم فيها إنشاء طريق سريع بين الخرطوم وبورت سودان كانت عقب الحقبة النفطية مع تنامى حجم الاستهلاك لقاطنى الخرطوم من السلع والخدمات الواردة من الخارج.. فكان من الضرورى توفير الطرق التى تستوعب حركة الشاحنات والمرور المكثف بين المدينتين.

تتميز بورت سودان بحركة ثقافية واسعة، فهى أكثر انفتاحا مقارنة بباقى الأقاليم الأخرى.. شاءت الظروف فشاركت فى إحدى الأمسيات الأدبية التى أقيمت على شاطئ البحر الأحمر، ولاحظت أن الراعى الأساسى للأمسية مؤسسة كويتية.. أحد الصحفيين السودانيين قال لى إن السبب فى ذلك وجود ترابط بين القبائل الكويتية وقبائل شرق السودان، وهذا يفسر زيادة عدد السيارات رباعية الدفع الفارهة التى تجرى فى شوارع المدينة بالرغم من ظروفهم الاقتصادية الصعبة.. فى مدينة سواكن لاتزال أطلال مقر الحاكم المصرى باقية.. المقر الذى أصبح أثرا بعد عين كان قصرا، حسب وصف الخبراء، يضم ٣٦٥ غرفة بحيث ينام الحاكم المصرى كل يوم من أيام العام فى غرفة مختلفة، القصر مصمم على طراز العمارة التركية.. يطِل على صفحة مياه البحر مباشرة وتحيطه المياه من كل جانب.. المدينة غاية فى البساطة ولولا وجود الميناء لكانت

الحياة فيها لا تطاق.. المنفذ البحرى جعل الحركة تدب فيها يوميا وخفف من قسوة الظروف التى يعيشها السكان..

الواقع الاقتصادى المزرى كان دافعا لأبناء الباجا للتمرد على الحكومة، ووصل بهم الحال إلى التعبير عن مظالمهم بالقوة المسلحة، فإن نضال شرق السودان لم يبدأ مع مؤتمر الباجا أو الأسود الحرة، بل كانت البداية فى شهر أكتوبر ١٩٥٨، أى بعد عامين من استقلال السودان، عندما شرع عدد من أبناء الباجا بزعامة محمد كرار كدر فى تأسيس مؤتمر الباجا للإصلاح والتنمية كحزب مطلبى يدعو إلى إعمار مناطق شرق السودان.. هذا التجمع ظل مبعدا وغير معترف به من قبل السلطة فى الخرطوم، ومع ذلك حافظ التجمع على وجوده كواجهة تمثل قبائل الباجا.. المؤتمر كان ينتهز أى فرصة سياسية للتحرك والمطالبة بمساواة أهل الشرق مع أهل الوسط، فى برامج التنمية.. أهل الشرق استبشروا خيرا عندما قامت ثورة الإنقاذ الوطنى فى ١٩٨٩ حيث أوحى روادها الأوائل بالوقوف إلى جانب المهمشين ورفع الظلم عنهم.. هنا حصل عدد من أبناء جبهة الشرق على بعض المناصب فى الوزارات والهيئات الحكومية، وكان أسامة باوانيين من نصيبه الفوز بمنصب دبلوماسى بالخارجية السودانية باعتباره من خريجى الجامعات المصرية ولديه صلات خارجية واسعة بكل من بريطانيا وإريتريا وليبيا والسعودية.. عاشت جبهة الشرق شهر عسل قصيرا مع سلطة الإنقاذ ولكن سرعان ما عادت أيدى الإهمال والتعالى تعبث مرة أخرى لتؤثر سلبا على علاقة الخرطوم بالشرق، فقرر أسامة وبعض رفاقه الخروج من السلطة، بل والخروج من السودان كله والتوجه إلى إريتريا المجاورة عام ١٩٩٣، استثمارا للتوتر الذى ظهر فى العلاقات بين إريتريا والسودان فى ذلك الوقت.. فى أسمرة بدأ مؤتمر الباجا يجمع مقاتليه فى معسكرات لتدريبهم على الكفاح المسلح ضد الحكومة السودانية، وبدأت المساعدات والأسلحة تتدفق على معسكرات تدريب أبناء جبهة الشرق فى إريتريا، التى أصبحت مركزا لتجميع المعارضة السودانية فى الخارج وظلت ضربات الباجا العسكرية توجع السلطات السودانية حتى عام ٢٠٠٠ بعدها دخلت إريتريا فى مفاوضات مع السودان تم بموجبها تجميد النشاط العسكرى لجبهة الشرق

وتفكيك قواعدهم المسلحة وكاد أسامة باوانيين ورفاقه يقعون فى قبضة عملاء المخابرات السودانية فى أسمرة لولا لجوؤهم إلى مقر السفارة البريطانية ومنها تم تهريبهم إلى لندن. ورغم توقف الحركة المسلحة ظل الباجا يشعرون بالتهميش والظلم الحكومى لهم، وتضاعفت مرارتهم بسبب وجود المنفذ البحرى الوحيد للسودان داخل نطاق نفوذهم، ومع ذلك لم يجلب لهم هذا المنفذ الحيوى كأبناء المكان أى ميزة فى الوقت الذى يستفيد منه كل السودان.

مع بدء جولات التفاوض بين حكومة الإنقاذ والحركة الشعبية لتحرير السودان كان من الضرورى أن تبحث الحكومة عن وسيلة لترضية باقى الأطراف التى تحمل السلاح بشرق البلاد فى الوقت الذى دخلت فيه الأزمة مع الإقليم الغربى «دارفور» مرحلة شديدة التعقيد وفشلت معظم جولات المفاوضات فى الوصول لتسوية مرضية يقبل بموجبها المتمردون إلقاء السلاح.. فى ضوء هذه التطورات نجحت الحكومة فى شق واختراق صفوف أبناء الباجا وأقنعت حركة الأسود الحرة، بتوقيع إتفاق سلام بعد رحلة طويلة من النضال المسلح.. وكان ذلك فى أكتوبر٢٠٠٦ حيث وُقع اتفاق أسمرة برعاية السلطات الإريترية التى لعبت دورا رئيسيا فى تأسيس جناحها المسلح، حيث كان حله وتسريح مقاتليه أهم مطالب الحكومة السودانية مقابل الدخول فى التفاوض على أن تندمج فصائل جبهة الشرق المسلحة فى كيان واحد لتسهيل عملية التسوية وإنهاء الخلاف.. بموجب هذا الاتفاق تعهدت الحكومة بتخصيص ٦٠٠ مليون دولار للإنفاق على مشروعات التنمية والخدمات فى مناطق الشرق، كما تم تعيين قياديين فى جبهة الشرق فى مناصب حكومية ومنهم «آمنة ضرار» التى عينت مستشارة لرئيس الجمهورية.

لكن الاتفاق مع الحكومة أدى إلى انشقاق داخل الجبهة التى كانت عبارة عن تحالف مطلبى، وليس حزبا سياسيا لأهل الشرق وهذا يفسر موقف موسى محمد أحمد رئيس الجبهة الذى اختار صف القاعدة التى كانت تنادى بضرورة أن يظل مؤتمر الباجا حزبا سياسيا رائدا بعد أن قاد كفاح الشرق طوال تاريخ الدولة السودانية، وعلى أثر ذلك نشب خلاف ودارت حرب كلامية بين موسى ونائبته د. آمنة ضرار.. هذه الخلافات

انتهت بعزل كل منهما الآخر وانقسام اللجنة المركزية للجبهة. وكانت آمنة ضرار ترى أن رئيس الجبهة لم يلتزم بما تم الاتفاق عليه لحظة تكوين جبهة الشرق التى كان الهدف من تكوينها على حد رؤيتها أن تكون خيارا جديدا لكل أهل الشرق بدلا من مؤتمر الباجا والأسود الحرة. المحصلة النهائية أن الحكومة خرجت منتصرة سياسيا من وراء اتفاق أسمرة، بضرب وحدة أبناء الباجا واستقطاب بعضهم بإغراء المناصب.. وبالرغم من هذا الإنجاز السياسى الذى حققته الحكومة باتفاق أسمرة، تأجج شعور أهل الشرق بالغضب أكثر وزادت الهوة وتعمق عندهم إحساس بالرغبة فى الانفصال وإحداث حراك سياسى مواكب لما يجرى الآن فى السودان من تحول ديمقراطى وتداول سلمى للسلطة، كما يرون أنه آن الآوان لتلبية احتياجات شرق السودان كجزء لا يتجزأ من البلاد بعيدا عن التهميش والإهمال، فلا سبيل للتخلص من كل ذلك إلا بإنهاء قبضة الحزب الواحد على مقاليد الحكم ووضع حد لمظاهر الاستعلاء والإقصاء.



البابا شنودة الثالث مع الرئيس جعفر النميرى



كنيسة سودانية

4 براءة الأقباط

فى إحدى أمسيات صيف ٢٠٠٩ كنت أجلس فى مقهى كوكب الشرق بحى الرياض فى الخرطوم.. بينما كان شاب مصرى يصدح بأغان شبابية راقصة مما جعل رواد المقهى رجالا ونساء فى حالة من النشوة والسرور.. فجأة توقف الشاب عن الغناء والتفت إلى جانبى فإذا بعدد من الجنود السودانيين المسلحين ينتشرون فى أركان المقهى.. فى البداية تصورت أن برنامجا تليفزيونيا يتم تصويره أو أن الجنود جزء من مشهد سينمائى.. لكن سرعان ما تبين أنهم ينتمون لهيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر التابعة للنظام القضائى الإسلامى.. هذه الهيئة مهمتها تنفيذ ما يطلق عليه «قانون النظام العام».. بجوارى كان يجلس سوداني وزوجته ظهرت خصلة من شعرها مثل كثير من السودانيات.. أحد الجنود اقترب منها ونهرها بصوت عال وأمرها بتغطية شعرها.

كانت تجلس فتاة سودانية على الطاولة المجاورة أخرجت «إيشارب» غطت به شعرها ثم غادرت المقهى.. قوة الشرطة ألقت القبض على المطرب المصرى وعدد من النساء المتبرجات وكل من ترتدى بنطلونا خاصة «الحبشيات» كما صادرت جهاز لاب توب كان يستخدم كبديل للفرقة الموسيقية.. ما فعلته قوة الشرطة حوّل صفاء وبهجة الأمسية إلى جو من الكآبة بدا من همهمات السودانيين قبل المصريين والعرب الذين اعتادوا على السهر فى المقهى.

لذلك لم أندهش من مشهد فيديو هز العالم، بثته هيئة الإذاعة البريطانية لفتاة سودانية يتم جلدها فى الشارع وسط نظرات تشفى رجال الشرطة.. الجريمة التى ارتكبتها

هذه الفتاة أنها كانت ترتدى ملابس شفافة تثير غرائز الرجال على حد زعم من كانوا يمارسون تعذيبها بوحشية، اندهشت وأنا أتابع خطاب الرئيس السودانى قبل أيام من الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب حينما تعهد بأن يطبق الشريعة الإسلامية فى الشمال حال انفصل الجنوب.. البشير شدد على أنه سيجمد العمل بالدستور المؤقت الذى يعترف بالتنوع العرقى والدينى للبلاد، وكان أحد أبرز نتائج اتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب.

الرئيس السودانى انتقد إعلان الشرطة والقضاء التحقيق فى واقعة جلد الفتاة، وقال «فى هذه الأيام البعض يتحدث عن الفتاة التى جلدت وفق حدود الله، والذين يقولون إنهم خجلوا من هذا عليهم أن يغتسلوا ويصلوا ركعتين ويعودوا للإسلام».

فيديو جلد الفتاة وتلويح البشير بتطبيق الشريعة الإسلامية كانا بمثابة قنبلة مدوية انفجرت فى وجه الأقباط الذين يعيشون فى الشمال.. بعضهم تحدث معى عن مدى قلقهم من الاضطرار إلى الهجرة الجماعية إلى مصر حيث جاء أجدادهم أو إلى الجنوب حيث الدولة المسيحية المرتقبة التى ربما تكون أقل تطرفا.

مشاهد مقهى كوكب الشرق فى الخرطوم ذكرتنى بمشهد آخر فى مدينة نيالا بإقليم دارفور صيف ٢٠٠٤، فقد لفت نظرى مقهى يوسف الذى يرتاده أغلب المثقفين والمتعلمين والتجار المترددين على نيالا من كل حدب وصوب، وهو المكان المفضل للعاملين فى المؤسسات الإنسانية التى تقدم العون لضحايا الصراع بين الحكومة والمتمردين من أبناء دارفور.. تعرفت على يوسف الذى تصورت للوهلة الأولى أنه مصرى خاصة أن ملامحه وحتى جلبابه أقرب إلى جلباب أبناء الصعيد. لكن بعد دقائق عرفت أنه من أقباط السودان وأنه يعيش هنا مع أسرته منذ سنوات، كما لاحظت أيضا أن أغلب الأطباء وأصحاب الصيدليات كانوا من المسيحيين الذين يسهل التعرف عليهم من خلال ملامحهم التى تتشابه مع ملامح أغلب المصريين.

منتصف ٢٠٠٩ كنت فى جولة بمدينة سواكن على البحر الأحمر وبينما كنت أتناول الغداء بصحبة صديق من أبناء المنطقة فى أحد مطاعم الأسماك التى تشتهر بها شواطئ تلك المدينة، إذ بسيارة تقف وتنزل منها أسرة من أب وأم وطفل.. الأم ترتدى بنطلون جينز

على عكس العادات السودانية.. فتهللت لرؤية عائلة مصرية فى هذا المكان البعيد.. لكن بعد أن اقتربوا منا سمعتهم يتناقشون بلهجة سودانية خالصة فلاحظ الصديق السودانى شرودى معهم وشرح لى وضع الأقباط فى السودان.

فى الخرطوم طبيعى أن تجد أغلب ملاك المحال الكبرى وموظفى البنوك والمدرسين والأطباء والصيادلة من الأقباط.. هؤلاء يسهل التعرف على ملامحهم من البشرة الفاتحة التى تقترب من سمرة المصريين.. لكنهم يعيشون ويندمجون فى المجتمع السودانى منذ عقود طويلة.. يتشابهون فى الشكل العام والصفات الجسدية مع كثيرين ممن ظلوا تاريخيا يسكنون شمال السودان و يختلفون فى تلك الصفات عن غيرهم من باقى سكان السودان.

لعل بعض هؤلاء الأقباط هاجروا من مصر مع حملات فتح السودان التى أرسلها محمد على وأبناؤه، كما استعانت بهم قوات الاحتلال البريطانى للعمل مترجمين لقواتهم خلال فترة احتلالها السودان.. السودان نفسه كان جزءا من الإمبراطورية المصرية فقد كان طبيعيا أن يتنقل الموظفون من شمال الإقليم إلى جنوبه وفقا لمتطلبات وظائفهم.. وعندما لاحظت الكنيسة المصرية تزايد عدد الأقباط تنبهت إلى ضرورة إرسال رجال دين لمرافقتهم فى غربتهم وتوفير الدعم الروحى لهم، فضلا عن أن الكنيسة كانت تخشى على أتباعها من حملات التبشير الغربية التى كانت تستهدف نشر المسيحية بين أبناء جنوب السودان وتحسبا لأن يتحول أتباعها إلى المذاهب المسيحية الغربية تعمدت إرسال قساوسة ورهبان مع هؤلاء المهاجرين الجدد.. ومع مرور الزمن اندمج هؤلاء المهاجرون حتى ذابوا فى نسيج المجتمع السودانى حتى أصبحوا جزءا لا يتجزأ من نسيجه العام..

لا يوجد إحصاء بأعداد الأقباط، فالدراسات التى تتناول أوضاعهم محدودة لأن المجتمع السودانى ليس متعصبا بطبعه لكن ربما أثيرت حولهم الشكوك عقب تطبيق الرئيس جعفر النميرى الشريعة الإسلامية، ثم وصول الإنقاذ إلى السلطة بتوجهاتها الإسلامية المتشددة.. من هنا برزت المسألة القبطية كواحدة من بين التحديات التى تواجه السلطة فى الخرطوم، ومع ذلك يظل ملف الأقباط الأقل إزعاجا وقلقا مقارنة

بباقى الملفات، باعتبارها لا تواجه مشكلات أو حوادث تعصب مثلما يحدث فى باقى المجتمعات ذات الأغلبية الإسلامية، حيث تتميز بالاندماج والمشاركة فى جميع القضايا والهموم القومية.

وصول الأقباط إلى السودان بأعداد كبيرة بدأ فى عصر محمد على باشا حيث حرص على أن يوجد الأقباط ضمن حملاته العسكرية التى اتجهت لفتح وتوحيد السودان منذ عام ١٨٢٠.

العديد من العائلات القبطية استقرت فى الخرطوم ثم عملوا فى المصالح الحكومية: البريد والبرق والتلغراف، السكة الحديد، الإدارات المالية، الأشغال، الزراعة والغابات، المصلحة القضائية والترجمة. كما انتدب بعضهم للاستكشاف فى جهات عديدة بالسودان، ومن هؤلاء من وصل إلى بحيرة رودلف، وقد كان إسهامهم فى إدخال الحرف وليد مشاركة العديد منهم فى القيام بمتطلبات القطاع الأكبر من أعمال وأنشطة السكة الحديدية باعتبارها أكبر المستجدات الحديثة، التى دخلت السودان وكانت مشاركتهم فى القطاع المهنى فعالة بمزاولة المحاماة والطب والصيدلة وغيرها.

من أبرز المجالات التى قدم فيها الأقباط مساهمة فعالة للمجتمع هى مجال التعليم، سواء بإنشاء المدارس بمستوياتها المختلفة للجنسين أو بتقديمهم عددا من المعلمين الذين شاركوا فى السعى لنشر المعرفة فى ربوع السودان. وبالنظر إلى الأقباط المعاصرين يتبين أنهم يختلطون بغيرهم من المواطنين، يشتركون معهم فى جميع المصالح كما يتوزعون جغرافيا فى جهات متفرقة ولا يرتبطون برقعة جغرافية محددة، فى المدن والريف والقرى الصغيرة، ومختلف الأحياء السكنية بشكل طبيعى للغاية فلا يكونون كيانا منعزلا منغلقا على نفسه.

مناخ الاعتدال وحرية العقيدة فى المجتمع السودانى فى الماضى أتاح فرصة الامتزاج والاندماج بغيرهم من المواطنين السودانيين، بحيث لا تلمس فرقا يذكر بين هؤلاء وأولئك، إذ أنهم لا يشكلون فئة متميزة أو خاصة أو معزولة فى سياج منفصل، وظلوا مثلهم مثل

غيرهم من السودانيين. بل إن الغالبية منهم يميلون إلى تبنى اتجاهات اجتماعية وسياسية ويحققون توحدهم مع قضايا المجتمع بالانتماء إلى الأحزاب والتنظيمات والالتزام بفكر معين فى معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

على الرغم من احتفاظ الأقباط بلغتهم القبطية على نطاق ضيق بين الأفراد وبصفة خاصة فى الصلوات الكنسية والترانيم، فإنهم وبشكل عام تعربوا وصارت اللغة العربية هى اللغة الأم عندهم.

وصارت العروبة عند الأقباط لغة وثقافة ووجدانا، وفى هذا الإطار يشتركون مع غيرهم فى جوانب الثقافة السودانية بنكهتها المميزة، فهم يتخاطبون بالعامية السودانية ويشتركون فى كثير من العادات والتقاليد والقيم التى ميزت سكان هذا الوادى منذ أزمنة بعيدة.

ورغم ما شاب تجربة تطبيق الشريعة الإسلامية فى عهد النميرى، تركت انعكاساتها على العملية الانتخابية بعد الانتفاضة، التى أنهت حكم النميرى سلميا، فالمتتبع لموقف الأقباط من الشريعة الإسلامية، حتما يستنتج أنه لا ينبع من تعصب أو كراهية، إنما يتأصل بالفهم العميق لطبيعية دور الدين الروحى فى حياة الإنسان، وفقا لحرية الاختيار. فأدنى الحقوق الإنسانية أن يعتنق البشر ما يرونه مناسبا لهم، ولعل هذا ليس موقفهم وحدهم، بل إن هناك من المسلمين من يؤكد نفس تلك المعانى. وقد ظل الأقباط يشاركون، وسوف يشاركون، فى الانتخابات المقبلة كمواطنين سودانيين باعتبار أصواتهم أمانة وطنية يجب أن تمنح لمن يقدم الخير للسودان وأهله أجمعين، بغض النظر عن دينه أو لونه أو عقيدته. فالأقباط إخوان وشركاء فى الوطن لا تتم معرفتهم إلا إذا وجدت أحدهم يلبس الصليب وذلك من شدة انصهارهم بين باقى أبناء الشعب والمحبة التى تجمعهم بالمسلمين وذلك يرجع لطبيعة انصهار الكل فى الحارة، والمدرسة، والسوق وجميع أرجاء الوطن فلم أندهش عندما قال لى أحدهم «يازول صلى على النبى» فهذه طبيعة شعب السودان الطيب بعيدا عن نزعات التعصب الدينى والعرقى العابرة.



الزعيمان ناصر والأزهرى



الفصل الخامس

مصر الحائرة

١ - الشاهد ملك

٢ - المندوب السامى المصرى

٣ - تأشيرة لـ(حلايب)

٤ - لعنة المهندسين



عبد الناصر ومبارك قبل سفره إلى الخرطوم



الإمام الهادى المهدى

١
الشاهد ملك

قصة ضرب التمرد المهدى فى جزيرة «آبا» بالطائرات المصرية فى مطلع السبعينيات من القرن الماضى، سمعت صداها فى أكثر من مناسبة ومن أكثر من جيل.. الحدث واحد لكن رواياته مختلفة كل حسب القاعدة المذهبية التى ينطلق منها.. جميع هذه الروايات تحكى أن الرئيس السودانى الأسبق جعفر النميرى لجأ إلى مصر للقضاء على تمرد المهدى وأتباعه الذين تمترسوا فى جزيرة آبا وسط السودان.. الأنصار حددوا عددا من المطالب التى كان من الصعب على النميرى قبولها فى بداية انقلابه.. كان التمرد يمثل تحديا كبيرا بالنسبة لثورة مايو وكان ضروريا أن يقضى عليه فماذا حدث وما علاقة مصر بسحق هذا التمرد؟

اللواء حسنى مبارك أبرز قادة القوات الجوية آنذاك تلقى فى يناير ١٩٧٠ تعليمات مباشرة من الرئيس جمال عبد الناصر بالسفر إلى الخرطوم للتعرف على الأوضاع هناك، وتقديم المشورة للرئيس النميرى والجيش السودانى لمواجهة تمرد المهدى فى جزيرة آبا.. مبارك اتصل باللواء حازم العبد أحد قيادات القوات الجوية المصرية المتخصصين فى إنشاء المطارات والقواعد الجوية وطلب منه مرافقته فى رحلة عمل عاجلة إلى الخرطوم.. طوال الرحلة لم يبلغ مبارك رفيقه بتفاصيل مهمته فى السودان إلا بعد وصولهما للخرطوم.. هناك تم تكليف اللواء العبد بإنشاء قاعدة «وادى سيدنا» الجوية شمال العاصمة السودانية بناء على نصائح الخبراء الروس الذين طلبوا من مصر أن يكون لها قواعد جوية فى العمق بعيدة عن ذراع إسرائيل الطويلة وبالفعل بدأ العمل فى المشروع بتمويل من «بنك مصر» وتحت إشراف الخبير المصرفى المصرى المعروف حسن عباس زكى بالتعاون والتنسيق

الكامل مع السلطات السودانية.. الرئيس السودانى سعى لإقناع الضباط المصريين بالقيام بطلعات جوية لضرب المتمردين فى آبا، لكن التعليمات التى تلقوها من القيادة فى مصر توقفت عند تقديم الخبرة والدعم بشرط عدم قيامهم بأى طلعات.. حسب رواية أحد شهود العيان لى أن الذى حدث بالفعل من جانب الوفود العسكرية المصرية التى وصلت إلى الخرطوم هو تقديم الخبرات والمشاركة، فى الخطط ولم يقلع طيار مصرى ويوجه الضربات لأنصار المهدى. بل إن النميرى عاد وطلب أن تقوم طائرات سودانية يقودها مصريون بقصف الجزيرة والقضاء على التمرد لكن طلبه قوبل بالرفض، بعد مشاورات جرت فى القاهرة حول هذا القرار، واقتصر دور القوات المصرية على المساعدات الفنية وتقديم الخبرة للطياريين السودانيين.. الشارع السودانى ملىء بالروايات المغلوطة حول هذا الموقف حتى أننى قابلت شبابا من أجيال متنوعة وجدتهم يرددون معلومات حول مشاركة مبارك فى قصف جزيرة آبا.. هذه الخلفية جرى استغلالها من قبل جناح متشدد فى جبهة «الإنقاذ» مما ساهم فى تهيئة المناخ لتنفيذ محاولة اغتيال الرئيس السابق فى أديس أبابا بإثيوبيا منتصف ١٩٩٥.. هذه المحاولة تعد نقطة فاصلة فى علاقة مصر بالسودان.. فعقب هذا الحادث أطلق بعض قادة الحزب الوطنى «الحاكم» فى مصر تصريحات خطيرة ألمح فيها باحتمال قيام مصر بعمل عسكرى ردا على المحاولة، لولا تدارك الدكتور أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية فى ذلك الوقت الموقف، ولطف الأجواء التى كهربتها تصريحات ذلك المسئول الإعلامى الكبير!! شهادة مهمة عثرت عليها حول ظروف مصرع الهادى المهدى إمام الأنصار على الحدود السودانية الإثيوبية.. الشهادة لضابط سودانى ألقت به الأقدار لحراسة نقطة شرطة على الحدود.. مختار طلحة محمد رحمة وهو عميد سابق، استفزه تضارب الأقوال حول تفاصيل مصرع إمام الأنصار أثناء محاولته دخول الأراضى الإثيوبية عقب مجزرة جزيرة آبا التى ارتكبها نظام النميرى بحق المعارضين له من طائفة الأنصار..

العميد طلحة قال فى شهادته:

«أثناء عملى فى نقطة شرطة «الكرمك» على الحدود الإثيوبية وصلتنى معلومات عن

مهربين يقومون بإدخال السلاح، من معسكرات المعارضة السودانية من إثيوبيا إلى السودان عن طريق مدينة الكرمك الحدودية، ومن ثم تصل هذه الأسلحة إلى جزيرة آبا معقل الأنصار وبعض القوى المناوئة للنظام.

الاثنين ٣١ مارس ١٩٧٠ تحركت برفقة ومجموعة من العساكر لتمشيط تلك المنطقة، ولم تكن لدينا أى معلومات على أن الإمام الهادى المهدى يمكن أن يعبر عن طريق الكرمك وكنا نلقى القبض على كل المشتبه فيهم ونرسلهم إلى مدينة مدنى، وتكون تهمهم أن هناك شكوكا تدور حول تهريب أسلحة. ويضيف طلحة فى ذلك اليوم وصلتنا معلومات من مراقب الطرق بأن هناك أفرادا يرتدون جلابيب بيضاء ويحملون حقائب..هذا المنظر غير مألوف بالنسبة له، فقال، إنه على يقين أنهم يهربون الأسلحة.. طلبت منه أن يذهب معى للمكان الذى وصفه، لكنه رفض تحت دعاوى التعب، فقمت على الفور مصطحبا مجموعة من رجال البوليس واتجهنا إلى البحث عنهم فى الأماكن التى توقعنا أن نجدهم فيها، علمنا من سكان قرية «أونسة» أن الأشخاص المعنيين نزلوا من عربة لورى ماركة اوستن كانوا يستقلونها وبدأوا فى التحرك صوب الأراضى الإثيوبية، وقد كانوا فى حالة إعياء وعطش شديدين إضافة إلى أنهم لا يعرفون الدروب لذلك تعثروا فى الوصول إلى الحدود وطلبوا من سكان القرية أن يعطوهم ماء للشرب، وقد أدخلوهم إلى خلوة القرية وشاهد أهل القرية أن هؤلاء الناس يحملون أسلحة فى أيديهم.. وبدأوا فى التحرك سيرا على الأقدام للدخول إلى الأراضى الإثيوبية، علما بأن منطقة العبور تبعد نحو ٣ كيلومترات.. تحركت باتجاه المكان الذى أرشد عنه شباب القرية بعد أن نزلت من العربة ومعى مجموعة مكونة من ٧ عساكر بسبب وعورة الطرق هناك ولصعوبة دخول العربات إلى بعض المناطق وعلمت أن العدد كبير حسب ما ذكروه وعن طريق الوصف استطعت وبمعاونة جنودى، إلقاء القبض على المجموعة الأولى كانت تضم بعض قيادات الإخوان المسلمين وهم محمد محمد صادق الكارورى وعز الدين الشيخ وعبد المطلب الجزولى، علمت أن سائق عربتهم كان يعرف الطرق لكنه أقفل عائدا..بعد أن ألقينا القبض عليهم قلت لسكان القرية إنه كان فى مقدوركم القبض هذه المجموعة وإحضارهم لنا فى المركز

لأن عددهم بسيط، لكنهم أوضحوا أن هناك مجموعة أخرى وعددهم كبير فتركت قوة مكونة من اثنين من العساكر مع المقبوض عليهم وتحركت فى رفقة ٥ عساكر لإحضار البقية وكنا نركض خلفهم للحاق بهم وتعبنا من كثرة الركض ونزلت فى خور رملى صغير لاتخاذه كساتر دفاعى ولأخذ قسط من الراحة لأن مهمتنا لم تكن سوى السيطرة على مهربى السلاح لا الدخول معهم فى أى شجار وبعد فترة بسيطة سمعت صوتًا رفعت رأسى وشاهدت مجموعة تجلس تحت ظل شجرة على بعد نحو ٢٠٠ متر تقريبا، عرفت أنها المجموعة المهربة للأسلحة والتى يجب علينا أن نلقى القبض عليها، ولم يدر بخلدى أنهم قادمون من جزيرة آبا، وطلبت من العساكر المرافقين لى عدم التحرك وقررت الظهور وحدى لأنهم عندما يشاهدوننى سيعتقدون أننى أقود قوة كبيرة وليس ٥ أشخاص فقط وظهرت لهم من على البعد وقلت لهم إن البوليس يحيط بكم من كل الاتجاهات وعليكم بإلقاء السلاح فورا فوجموا، ونجحت خطتى وطلبت من العساكر التحرك نحو المجموعة، فى هذه اللحظات بدأت هتافات غريبة حيث كانوا يرددون «الله أكبر.. ولله الحمد»، «الله أكبر.. ولله الحمد»، وأنا حقيقة اندهشت وهذه هى المرة الأولى التى نقبض فيها على مجموعة من مهربى السلاح فيهتفون فى وجوهنا، لكن هذه الهتافات لم تشتت تفكيرنا بل تقدمنا نحوهم وحاصرناهم وطلبنا منهم إلقاء السلاح أرضا وبدأوا فى إخراج سلاحهم وعندما شعروا بصغر حجم قوتنا بدأوا فى المقاومة والعصيان وقلت لهم لا داعى للمقاومة ونحن كقوة بوليس لدينا حق الدفاع الشرعى ويمكن أن نطلق عليهم الرصاص تعطيلا أو قتلا، هذا الحوار كان يتم مع تلك المجموعة ومن المحتمل أن من كان يتحدث معى هو الفاضل بن الإمام الهادى، كنت أعتقد أننى أخاطب مجموعة من مهربى السلاح وقلت لهم لا داعى للمقاومة ونحن لا نود أن نخلق أى صراع معكم، ولكن فى الأخير رفع أحدهم صوته قائلا (يا إخوانى لا تستعملوا القوة نحن هنا ومعنا الإمام الهادى المهدى) هذه الجملة التى سمعتها كانت لحظة مفصلية بالنسبة لى وقد تلاشى الأمر الذى كان يدور فى رأسى والآن أمامى الإمام الهادى المهدى الذى أعرفه، وفكرت فى أن هذا الشخص هو إمام الأنصار وسيكون دورى هو إلقاء القبض عليه وأخذه إلى منزلنا ومن ثم أوصله إلى الدمازين ومن هناك أذهب معه بطائرة هليكوبتر إلى الخرطوم،

هذا بالضبط ما فكرت فيه فى تلك اللحظات وأنه لن يحدث أبدا إطلاق نار بيننا ويجب على أن أعامله بالشكل الذى يليق به وبمكانته كإمام للأنصار، وبهذا الإحساس ركضت فى اتجاه الإمام لأصافحه واعرفه بنفسى، فقد كنت قد التقيته من قبل، إضافة إلى أن والدى كان انصاريا بل ووكيلا للإمام فى مدينة بربر، وهذا أعطانى إحساسا كاملا بالأمان، ولكن وبكل أسف عندما مددت يدى لأصافحه، تصور إننى أود إطلاق الرصاص عليه، وأنا لم أكن أحمل مسدسا لأن مسدسى وقع منى أثناء مشاجرتى مع الفاضل بن الإمام الهادى المهدى علما بأن هذه المسافة كانت تقدر بما بين ٣ إلى ٤ أمتار، وكان رد فعل الإمام أن دفعنى، وأنا فى ذلك الوقت كنت ضعيف البنية ووقعت على الأرض ووقع هو من فوقى ودار صراع بعدها وأنا ملقى على الأرض بينى وبين ابنه الفاضل ونحن فى الأرض نتصارع فى تلك اللحظات تخلص منى الإمام الهادى بقوة بعد أن رفسنى برجله ورجع إلى الخلف واتخذ لنفسه ساترا وراء الأشجار وجلس فى حالة قيام للضرب واضعا ركبتيه على صدره ويده اليمنى فى فتحة القميص حتى تمكن من إخراج مسدسه، أنا لم أكن أراه بشكل جيد.. لكن رجل البوليس المرحوم عبيد كمال كان يرصد كل حركته وفى لحظة محددة سمعت كمال مكررا الجملة ثلاث مرات (يا زول ما تطلع المسدس...يا زول ما تطلع المسدس...يا زول ما تطلع المسدس) وفى تلك الأثناء صوب كمال بندقيته نحو الإمام الهادى وضربه طلقة فى فخذه اليمنى فشل حركته، فى تلك اللحظة انهاروا جميعا واستطعنا السيطرة عليهم سيطرة كاملة على الفور طلبت ربط جرحه بالعمة وأخطرت أفراد القوة إننى متحرك فى اتجاه مستشفى الكرمك لإحضار الطبيب وعندما وصلت طلبت من الدكتور أن يذهب لإنقاذ الشخص المطلوب ولم أفصح له عن هويته لكن الدكتور رفض الذهاب، وقال إنه لا يمكن أن يذهب إلى الخلاء وطلب أن نحضر له المصاب، عندها أرسلت عربة لنقل الإمام الجريح وعندما وصلوا إليه وجدوه قد فارق الحياة، وعن طريق اللاسلكى أوصلنا معلوماتنا إلى «الدمازين» ومن هناك إلى «ود مدنى» حيث رئاسة شرطة الإقليم وقد علمت أن النميرى أصدر تعليماته بألا نأخذهم إلى الدمازين أو الخرطوم إنما يتم إعدامهم ودفنهم هناك وحتى جثمان الإمام الهادى يجب ألا يحضر إلى الخرطوم إنما يدفن فى نفس المكان وتحركت قوة من حامية الدمازين

وقابلت العربة التى أرسلتها للسيد الإمام فى منتصف الطريق وقد دفنوه فى منطقة تقع ما بين الكرمك والدمازين، فى حين أخذت معى بقية المتهمين إلى الكرمك حتى فرغت من اجراءاتى البوليسية ورحلتهم فى الصباح الباكر وعندها كانت فكرة الإعدامات قد انتفت وأنا أصررت على عدم إرسالهم إلى الدمازين ويتم تسفيرهم إلى الخرطوم.. ثم أرسلت عربة إلى مكان الحادث وقد كانت مشتركة فيها عناصر من الجيش والشرطة وأن تصل العربة التى كانوا يستقلونها إلى مكان الحادث وكنت قد قلت لهم إذا وجدتم الشخص حيا يجب إحضاره إلى مركز الكرمك وإذا توفى فقد كان فى حوزتهم خطاب منى إلى شرطة الدمازين ليتم إحضار طائرة هليكوبتر وينقل إلى الخرطوم وعندما وجدوه قد توفى اتجهوا صوب الدمازين.

شهادة العميد مختار طلحة أحدثت ردود فعل متعددة داخل المجتمع السودانى.. بعض متشددى الأنصار اتهموه بالتسبب فى قتل إمامهم فى لحظة جهاده لنظام حكم شيوعى يخالف شرع الله مقابل تكريم زائل ومنحة للسفر إلى ألمانيا.. فى حين دافع بعض قادة الشرطة عنه مشيدين بمهنيته وأمانته فى أداء واجبه.

- صحيفة أجراس الحرية

السبت ٢٧-١١-٢٠١٠



فى شارع ماك نمر بالخرطوم.. قال لى مرافقى هل تعرف قصة اسم صاحب هذا الشارع.. بطل السودان الذى قتل الأمير إسماعيل بن محمد على باشا.. أدركت مدى الخلط فى الرواية التاريخية حول ظروف مصرع الأمير إسماعيل الذى اختاره والده ليقود جيشا لتوحيد القبائل والممالك السودانية عام ١٨٢٠ بعد أن استقر حكمه فى مصر وبدأ يتطلع إلى تأمين منابع النيل والتوسع جنوبا لنشر الثقافتين العربية والإسلامية تمهيدا لبناء إمبراطوريته الكبرى.. ذكرت صديقى بالجدل التاريخى حول واقعة مقتل الأمير خاصة أن الرواية المتداولة بين أغلب السودانيين أن الأمير إسماعيل استدعى ماك نمر فى إحدى الليالى وعنفه وطلب منه تسليم الجيش المصرى العديد من المؤن والثروات وتعامل معه بطريقة غير لائقة.. وعندما حاول نمر مواجهة الأمير أشار إليه أحد مساعديه بإظهار الرضا لتمرير الموقف حيث كان يقف الحراس جاهزين لتنفيذ إشارة الأمير بقتل أى شخص يمكن أن يعترض على أوامره.. فى الليلة ذاتها ابتلع نمر الإهانة وانسحب مع رجاله فى هدوء، ثم أحاطوا مقر الأمير بسياج من القش وسكبوا عليه مواد مشتعلة وأحرقوا المقر انتقاما.. أما الرواية الشعبية أن ماك نمر استضاف الأمير إسماعيل فى بيته هو وحاشيته ثم سرعان ما اكتشف خيانته واغتصاب بعض نسائه وبناته فما كان منه إلا الانتقام لشرفه وطعن الأمير بسلاحه حتى لقى مصرعه ثم فر هاربا.. المؤكد أن الأمير إسماعيل بن محمد على وقائد القوة المصرية الفاتحة للسودان تعرض لحادث أودى بحياته نتيجة خيانة.. المتهم بارتكاب جريمة قتل الأمير كان أحد قادة القبائل يدعى ماك نمر.. بهدف وقف الزحف المصرى نحو السودان، لكن الذى حدث هو العكس

تماما فرغم حب محمد على لابنه إسماعيل ومدى تأثره بمصرعه زاده الحادث تصميما على إنهاء مهمة فتح السودان وتأمين منابع النيل.. فقاد بنفسه جيشا ضخما وتوجه إلى السودان.. كانت النتيجة أن ماك نمر وقبيلته هربوا إلى خارج حدود السودان ويقال إنهم استقروا على الحدود مع إثيوبيا، وأصبحوا نواة للوجود العربى والإسلامى فى إريتريا الحالية.. بعد وصول محمد على إلى السودان وقف فى منطقة التقاء النيلين الأبيض والأزرق وكلف مساعديه بإنشاء مدينة أطلق عليها اسم الخرطوم التى أصبحت فيما بعد عاصمة السودان الموحد.

من خلال تعاملى مع الأشقاء فى السودان أدركت مدى عمق العلاقة الروحية والعاطفة التى تربط بين مصر والسودان كما لمست مدى هشاشة هذه العلاقة بسبب الحساسية المفرطة من جانب السودانيين وعدم إدراك الطرف المصرى هذه الحساسية فقد تعرض الكاتب الصحفى عادل حمودة لحملة انتقاد شرسة فى الصحافة السودانية عقب نشر كتابه الأخير (ثرثرة أخرى فوق النيل - رحلاتى إلى منابع النهر: إثيوبيا، أوغندا، السودان)..كما يتم تلقين تلاميذ المدارس السودانية أن مرحلة الفتح المصرى للسودان ليست سوى غزو واحتلال ثم بعد دخول الطرف البريطانى على الخط يطلقون عليها الاحتلال «الثنائى» المصرى البريطانى..

بعد ثورة يوليو مرت العلاقات المصرية السودانية بتحولات عديدة.. ويجب أن نضع فى الاعتبار أن والدة اللواء محمد نجيب قائد الثورة وأول رئيس للجمهورية سودانية وقضى سنوات طويلة من خدمته فى مواقع مختلفة من السودان، لذلك أغلب السودانيين باركوا وتحمسوا للثورة المصرية وللارتباط بمصر والاتحاد معها.. وكانت السودان أول بلد يزوره رئيس مصر بعد الثورة.. حينما خرج ملايين من الشعب فى استقبال محمد نجيب بحرارة ولهفة عكس رغبة البريطانيين الذين كانوا لا يزالون يحتلون السودان فأطلقت قواتهم النار على المشاركين فى استقبال نجيب مما أدى إلى مصرع أكثر من عشرين مواطنا، وإصابة العشرات.. كانت نيات النخبة السودانية الاندماج مع مصر باستثناء بقايا أتباع المهدى الذين ظلوا يميلون أكثر نحو البريطانيين، ومن ثم يؤيدون الاستقلال

كدولة ذات سيادة.. جاءت الأحداث فى مصر عكس اتجاه السودانيين عندما جرى استبعاد اللواء نجيب بطريقة مهينة وانفراد عبد الناصر وشباب الضباط بالسلطة.. هذا الحادث ترك صدى خطيرا فى الخرطوم وتسبب فى تراجع روح الاتحاد واستثمره حزب الأمة وتيار المهدى سياسيا عندما حانت لحظة الاختيار بين الاستقلال التام أو الاتحاد مع مصر فكانت الغلبة لتيار الاستقلال.

رغم جهود جمال سالم عضو مجلس الثورة والأموال الضخمة التى قدمها لبعض زعماء القبائل فى الشمال والجنوب من أجل ضمان التصويت والعمل لصالح الاتحاد.. لكن خوف السودانيين وشكوكهم فى مجلس قيادة الثورة بعد «غدرهم» بمحمد نجيب كانت بلا شك أكبر وأهم العوامل التى أدت إلى التصويت فى البرلمان لصالح الانفصال.

وأثبتت الأحداث أن كلتيهما - مصر والسودان- خسرا الكثير من جراء هذا الاختيار.. قرار انفصال السودان عن مصر ترك آثارا نفسية وسياسية سلبية على عبد الناصر صاحب التوجه القومى فى توقيت صعب كان نجمه بدأ فى السطوع بعد تأميم قناة السويس.. وكان انفصال السودان - الذى أشبهه بقرار انفصال جنوب السودان حاليا - ضربة قاصمة لمصر ولعبد الناصر دفعته إلى التسرع فى قرار الوحدة مع سوريا قبل دراسته.. الوحدة مع سوريا، خصمت من رصيد مصر وعبد الناصر خاصة بعد معارضة القوى الوطنية فى سوريا الوحدة ورفضها الطريقة التى تمت بها.

أما الخسائر التى تكبدتها السودان فكانت أكثر تأثيرا على مستقبل هذا البلد الشاسع المتنوع ثقافيا وعرقياً.. بدأ السودان بتوجهات ديمقراطية على يد رجال الاستقلال بزعامة «إسماعيل الأزهرى» وأعوانه لكن سرعان ما عاد إلى الديكتاتورية من خلال الانقلابات العسكرية التى عصفت بأمن واستقرار السودان منذ استقلاله حتى سقط بسهولة فى قبضة جبهة الإنقاذ الإسلامية التى نجحت فى اختراق القوات المسلحة وعثرت على غايتها، ووجدت من يتحالف معها من وراء ستار لكن سرعان ما انقلب السحر على الساحر وعاد السودان خاضعا بهدوء إلى مغامرات الحكم العسكرى، وربما تنتهى بتقطيع أوصاله التى بدأت نذرها تلوح فى الأفق بانفصال الجنوب.

تظل التسعينيات هى الأسوأ فى تاريخ العلاقات بين البلدين، وتركت آثارا سلبية عميقة على الناحيتين..هذه الفترة ساد الفتور علاقات القاهرة والخرطوم.. لكن أزمة الإنقاذ مع مصر فاقت الأزمات التى فجرتها رئاسة الصادق المهدى لرئاسة الوزراء منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، حيث راهن على توثيق علاقاته مع طهران وفتح أبواب الخرطوم للمراكز الثقافية الإيرانية فى وقت كانت فيه العلاقة بين القاهرة وطهران تمر بأسوأ أحوالها.. وعندما نجح انقلاب ١٩٨٩ وتأكد وصول الإنقاذ للسلطة تم تغذية روح الانتقام، خاصة من جانب قيادات الإنقاذ الذين تعاطفوا مع رفاقهم فى الحركات الإسلامية، فى وقت كان النظام فى مصر يخوض معهم حربا لا هوادة فيها.. الإنقاذ فى هذه الأثناء مارست ضغوطا شتى على القاهرة فصنعت ما يحلو لها من خلال قرارات عصبية متعجلة، منها: مصادرة الكثير من الممتلكات المصرية فى السودان ونزع ملكية العديد من استراحات الرى وإغلاق المدارس المصرية وتغيير مسمى جامعة القاهرة فرع الخرطوم إلى جامعة النيلين، وغير ذلك من الإجراءات التى كانت تعد فى حينها استفزازا متعمدا لمصر، ربما تلخص رد القاهرة العملى فى ذلك الوقت فى استقبال حافل لزعيم الحركة الشعبية فى الجنوب جون جارنج وتقديم الدعم المعنوى، الذى كان يأمله من القاهرة خاصة بعد أن تأكدت فى حينها أنه زعيم وحدوى لا يسعى إلى فصل الجنوب عن الشمال..

الترابى لعب دورا سلبيا خطيرا فى تعميق الفجوة بين القاهرة والخرطوم، لهذا بمجرد نجاح البشير فى إبعاده عن السلطة تنفست القاهرة الصعداء من جديد وفتحت ذراعيها للتعاون الواسع مع حكومة البشير خاصة أن الأنظمة العسكرية يسهل التفاهم بينها على أساس أن هناك لغة مشتركة تمكنهم من التواصل وبذل الجانبان جهدا كبيرا لمعالجة هذه الآثار فى السنوات العشر الأخيرة، كان من أهم معالمه توقيع اتفاقية الحريات الأربع فى عام ٢٠٠٤، هذه الاتفاقية وضعت أساسا متينا لعلاقات متطورة يمكن استثمارها فى حالة توافر الإرادة لدى قيادة البلدين، كما يمكن أن تصلح لبناء علاقة شراكة استراتيجية متوازنة ومتبادلة بين البلدين تقوم على دعامتين هما الأمن والاقتصاد، وتعالج التداعيات السلبية المحتملة لانفصال الجنوب.

العلاقة المصرية السودانية تكشفت هشاشتها فى أواخر عهد الرئيس السابق عندما تم تعيين على كرتى أحد قيادات الإنقاذ وزيرا للخارجية.. فقد أشار الوزير كرتى فى ندوة بالخرطوم إلى أن مصر لم تبذل الجهد الكافى للاهتمام بالشأن السودانى.. تصريحات كرتى لقيت صدى غاضبا فى وزارة الخارجية المصرية التى طلبت إيضاحا من الخارجية السودانية.. الرد العصبى من القاهرة كشف عن مدى حساسية مصر تجاه أى نقد من الخرطوم.. وقبل شهور من قرب موعد الاستفتاء نشرت الصحف السودانية خبرا حول اتفاق القاهرة والخرطوم على زراعة (مليون فدان) بمشروع الجزيرة بمحاصيل فى مقدمتها القمح والذرة والبنجر، أعلن ذلك وزير الزراعة واستصلاح الأراضى المصرى الذى قال، أيضا إنه تم الانتهاء من وضع جميع الأطر القانونية اللازمة للاتفاق الموقع مع وزير الزراعة والغابات السودانية.. صفقة الجزيرة الزراعية المصرية السودانية جاءت فى وقت أصبح خيار الانفصال هو الراجح، بعد أن أعلنت النخبة الجنوبية التنفيذية فى الإقليم أن الانفصال هو الحقيقة المؤكدة التى يجب على السودانيين شمالا وجنوبا أن يهيئوا أنفسهم لقبولها.. هذا الوضع المتأزم فى السودان ظهرت انعكاساته بقوة فى شكل مقالات وأفكار امتلأت بها الصحافة السودانية بكل أطيافها أبرز هذه الأفكار ما طرحه الكاتب السودانى طه النعمان حين دعا إلى قيام ما أطلق عليه «ولايات وادى النيل المتحدة».

ووصف الكاتب فكرته بأنها خاطرة عابرة طافت بذهنه وهو غارق فى تأمل الصور المفزعة التى تتراءى أمامه، ويكاد يلمسها مع اقتراب ساعة الحسم.. وقال: «لماذا لا نفكر مثلا فى تطوير اتفاقية الحريات الأربع لمرحلة أكثر تقدما، بإعلان علاقة كونفيدرالية أو حتى اتحاد فيدرالى بين مصر والسودان لنقيم «ولايات وادى النيل المتحدة»، بين الأقاليم الشمالية لتشمل المديريات السابقة، الشمالية والنيل الأزرق والأبيض والبحر الأحمر وكردفان ودارفور، بالإضافة إلى مصر «بحرى وصعيد»، وأن يكون ذلك مقدمة لمشروع وحدة مفتوح، يمكن للجنوب (المنفصل) أن ينضم إليه فى وقت لاحق بعد أن «يجرب الاستقلال» ويتذوق طعمه، ويختبر تبعاته، حتى يأتى طوعا، حبا وكرامة، للالتحاق بهذا

الكيان إذا ما قام هذا المشروع (الخيالى) فإن عدد سكانه سيفوق المائة مليون، ٨٠ مليون مصرى بالإضافة إلى ٢٥ مليون سودانى، هم سكان الولايات الشمالية، ليكون أكبر كيان فى العالم العربى من حيث المساحة والطاقات البشرية والعلمية والعسكرية والموارد المتاحة للاستقلال. وسيكون هو الترياق الواقى من التفتت والتمزق الذى قد يترتب على انفصال الجنوب، خصوصا إذا ما تمكنا من إقناع الأقاليم الطرفية فى جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ودارفور بقبول المشروع.

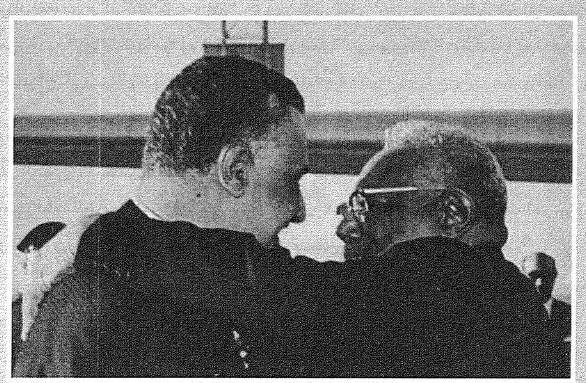
حبذا لو كرسنا الجهود فى القاهرة والخرطوم فى إطار تطوير اتفاق الحريات الأربع، تهيئة لمشروع «ولايات وادى النيل المتحدة»، ليكن جهدا يوازى الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب، من أجل استفتاء آخر يشمل كل السودانيين والمصريين بهدف تطوير العلاقة بين شطرى وادى النيل لصنع مستقبل أساسه الاتحاد وتبادل المصالح والانفتاح وتخطى حواجز الحدود من أجل غد أفضل.

استشعار مصر الخطر المرتقب من انفصال الجنوب تجلى فى ندوة ثقافية بالنادى «الدبلوماسى» عقدت بهدف بحث أزمة مصر مع دول حوض النيل شارك فيها عدد من الخبراء فى مجال المياه والأمن القومى.. هذه الندوة كان الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشورى المتحدث الرئيسى فيها، شن هجوما غير معتاد على نظام حكم الرئيس عمر البشير واتهمه بأنه باع وحدة السودان، وسلامة أراضيه من أجل توجه دينى. قال: «لقد نكبت السودان بأسوأ نظام فى تاريخها. وأبدى أسفه لما وصلت إليه الأمور هناك، وأكد أن الخطر لن يظهر إلا بعد انفصال الجنوب رسميا وأن مصر ستدفع الفاتورة الحقيقية لهذا الانفصال وربما أكثر من السودان، ويكفى أن نعرف أن إسرائيل على حدودنا الجنوبية، وأنها كانت ومازالت تستهدف مصر وتعتبرها اللقمة الكبيرة التى تقف فى الزور، خاصة بعد تصريحات رئيس الاستخبارات الإسرائيلى الذى أكد فيها أن إسرائيل دربت الجيش فى جنوب السودان، وأنها الأيدى الخفية اللعينة التى تحرك الفتنة الطائفية فى مصر، وتساءل الفقي: أين نحن من كل هذا؟ وأجاب «نحن مقبلون على مرحلة شديدة الخطورة ليس على السودان وحده وإنما على دول عربية كثيرة

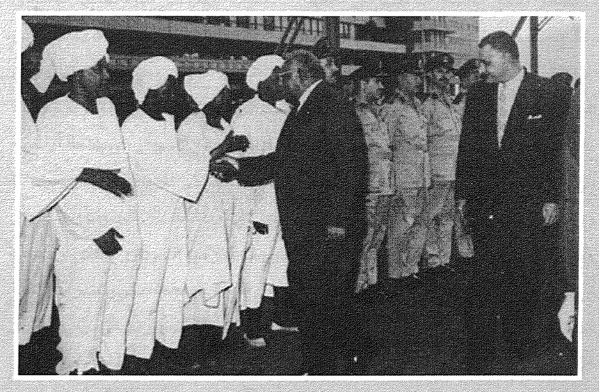
وبالرغم من ذلك، نتعامل مع الموضوع ببساطة. الفقى حذر من مخطط تطويق مصر من جميع الجهات سياسيا وجغرافيا ومائيا، وشدد على ضرورة الاهتمام بما يحدث فى السودان.

وطالب الحكومة المصرية بوقف جميع أشكال الدعم المقدم للنظام فى الخرطوم، اللافت أن الدكتور مصطفى الفقى اعتذر عن كل ما قاله بعد نجاح ثورة ٢٥ يناير وترشيحه أمينًا عامًا للجامعة العربية.. لكن السودان كان أكثر البلاد العربية رفضا لهذا الترشيح وبالفعل ربما يكون الفقى فقد المنصب الرفيع بسبب تلك التصريحات.

- كلمتى للتاريخ الرئيس محمد نجيب – دار الكتاب الجامعى – القاهرة - ١٩٨١.
- جريدة الوفد المعارضة بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠١٠.
- جريدة آخر لحظة الكاتب طه النعمان ٢٨-١١- ٢١٠.
- مصطفى عبد العزيز البطل صحيفة الأحداث، ٨ سبتمبر ٢٠١٠.



ناصر والأزهرى



وفد سودانى يزور مصر

3 تأشيرة لـ «حلايب»

أثناء وجودى فى الخرطوم منتصف عام ٢٠٠٩ أتيح لى على مدى ثلاثة أشهر متواصلة متابعة محتوى الصحف السودانية، وطرق تناولها القضايا المحلية والإقليمية.. فى تلك الفترة لاحظت أن قضية حلايب كانت تظهر وتختفى فى الإعلام خاصة أن العلاقات المصرية السودانية الرسمية كانت فى أوجها.. فجأة يظهر مقال لاذع يتحدث عن ضرورة التحرك ضد «الاحتلال» المصرى لحلايب، وآخر أقل حدة يدعو إلى اللجوء إلى مجلس الأمن وصولا لحل نهائى للقضية، بينما ثالث يستعرض تاريخ الخلاف بين الجانبين من خلال ندوة أو محاضرة هنا أو هناك.. ظهور واختفاء حلايب فى وسائل الإعلام والصحافة السودانية دفعنى إلى أمرين الأول محاولة زيارة المثلث المتنازع عليه، والثانى البحث فى جذور الخلاف وتاريخ نشأته.

قبل سنوات نجحت فى زيارة منطقة شلاتين وأبو رماد التابعتين لمحافظة البحر الأحمر المصرية.. لم أتمكن من الوصول إلى حلايب نفسها بسبب الإجراءات المعقدة وضرورة الحصول على تصريح مسبق من الجهات العسكرية.. وعندما زرت ولاية البحر الأحمر السودانية أخيرا وجدتها فرصة لزيارة حلايب وهى المدينة الأقرب إلى الحدود المشتركة.. شجعنى على هذا القرار أن هناك طريقًا معبدًا ومختصرًا يربط بين مدينة بورت سودان والحدود بطول ٢٥٠ كم، وقمت بالفعل بالزيارة لكن لم تكتمل بسبب خضوع المنطقة الحدودية للإشراف العسكرى المحكم من الجانبين، الأمر الذى لا يسمح أبدا للمدنيين بالعبور من نقطة الحدود بسهولة باستثناء مجموعات من تجار المواشى والبضائع من أبناء المنطقة المسجلين فى قوائم لدى السلطات فى الجانبين، وصادر تصاريح تسمح لهم بالمرور عبر نقاط الحدود العسكرية المعقدة.

أعود إلى زيارتى الأولى من الجانب المصرى لـ (شلاتين وأبو رماد) فقد لاحظت أن سكان تلك المنطقة من رعاة الإبل الرحل.. أغلبهم ينتمى إلى قبائل تعيش فى الشريط الحدودى الممتد على ساحل البحر الأحمر منذ عقود طويلة.. هؤلاء الناس يحملون الآن بطاقات هوية مصرية ولهم منازل سلمتها لهم الحكومة.. عندما سألت بعضهم عن انتمائه قال بلا تردد إنه مصرى وينتمى إلى الهوية المصرية وله أقارب يعيشون فى مدن البحر الأحمر المختلفة فى حين راوغ البعض الآخر فى الرد على السؤال.. هؤلاء قالوا إنهم بلا هوية ويفضلون العيش مع حيواناتهم فى سلام ولا دخل لهم بالخلاف بين الحكومات فهم لا يعترفون إلا بأنهم أبناء تلك المناطق ولا مطلب لهم من هذا ولا ذاك.

قبل الوصول إلى مدينة حلايب بنحو ١٠ كم توقفت عند آخر نقطة حدود تابعة للجانب السودانى بجانبها مكتب لمصلحة الجوازات.. فى هذه المنطقة لم تسمح ولم ترفض القوة السودانية لنا بالمرور بل أحالت الأمر إلى ضابط اتصال بين الجانبين المصرى والسودانى وبالطبع مادامت المستندات تشير إلى كونك صحفيًا سودانيًا أو مصريًا فكل الكشافات الحمراء تضىء وتوقف الأمر عند ضرورة الحصول على إذن مسبق بزيارة المنطقة.. هذا بالنسبة لى ولصديق سودانى كان برفقتى. وماذا عن سكان المنطقة؟ الواقع ووفقا لشهادات من التقيتهم هم خليط من السودانيين والمصريين من أبناء جنوب البحر الأحمر.. المنطقة كلها تخضع للإشراف العسكرى المصرى وأى دخول من جانب السودان لابد من الحصول على تصريح من الجهات المسئولة عن تأمين الحدود.

بعض أبناء المنطقة قال إن حلايب كانت رمزا لوحدة مصر والسودان ولم يتأثر سكانها بانفصال السودان عن مصر عام ١٩٥٦ وظل أغلب قاطنيها لا يحملون أى هوية باستثناء هوية المنطقة ذاتها وظلوا يتمتعون بخدمات تقدمها الحكومتان ويمارسون تجارة الحدود والصيد إلى أن اشتدت الخلافات السياسية بين حكومة الإنقاذ والسلطات المصرية عقب محاولة اغتيال مبارك فى أديس ابابا عام ١٩٩٥.. بعدها شددت السلطات المصرية الرقابة العسكرية على الحدود وأقامت نقاط تفتيش وبدأت فى توفير أجهزة لإصدار بطاقات هوية للسكان.. وكانت توجد قوة عسكرية سودانية داخل حدود حلايب قوامها ١٢٠٠ جندى وضابط.. هذه القوة كانت توجد خلف خطوط القوة المصرية.. يبدو أن كلا

الطرفين كان حريصا على عدم تطور الخلاف إلى صدام فقد ظلت هذه القوة موجودة فى نطاق حلايب ويتم السماح لهم بالتزود بالوقود والمؤن.. ويتناقص عدد هذه القوة تدريجيا وأصبح لا يزيد على مائة فرد تابعين للقوات المسلحة السودانية.. بالطبع مصر تتحدث بأن حدودها الجغرافية تبدأ من خط عرض ٢٢ درجة وبالتالى فإن حلايب أعلى هذا الخط ومن ثم فهى تقع داخل حدودها فى حين يرى الجانب السودانى أن سكان المنطقة سودانيون وأنهم يعيشون فيها منذ عقود طويلة وسبق لهم المشاركة فى الانتخابات السودانية التى جرت عقب الاستقلال.. أتصور أنه بالفعل كان يمكن أن تصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والإخاء والوحدة بين شمال وجنوب الوادى لولا أن السلطات السودانية قامت فى التسعينيات بقبول عرض شركة كندية متخصصة فى التنقيب والبحث عن البترول والمعادن للقيام بعمل مسح شامل لمثلث حلايب، تمهيدا لاستخراج ما فى باطن الأرض من ثروات معدنية بدون التشاور أو الرجوع إلى مصر.. هذا التصرف دفع السلطات المصرية إلى تشديد الإجراءات فى المنطقة باعتبارها جزءًا من الأراضى المصرية..

كثير من السودانيين يعتبرون روايتى غير منصفة تميل إلى دعم الموقف المصرى، الحقيقة أن الجانب السودانى يستخدم ملف حلايب بطريقة موسمية من خلال الصحف والمقالات التى تعد أسهل وسيلة لتسخين العلاقات مع القاهرة.. لكن فى بداية عام ٢٠١٠، حدث تطور لافت فى هذا الأمر بعد أن تصاعدت لهجة الجنوبيين للرغبة فى الانفصال عن الشمال وصدرت إشارات من مصر الرسمية بأنها ستدعم ما يختاره الشعب الجنوبى.. هنا أوعز أحد المقربين للرئيس السودانى بزيارة ولاية البحر الأحمر وهو يرتدى زى الباجة – مواطنى شرق السودان – وسأله أحد المشاركين فى المؤتمر الشعبى عن مصير حلايب؟ فرد على الفور وبحماس أن حلايب سودانية وستظل سودانية!! حاولت الاستفسار عن مضمون ما قاله الرئيس البشير من أحد كبار المسئولين فى حزب المؤتمر الوطنى الحاكم فقال هذا رد طبيعى فى مؤتمر جماهيرى ولا يحمل أى رغبة فى فتح هذا الملف أو تغيير الواقع القائم.. أزمة حلايب كان يتم توظيفها سياسيا من جانب نظامى الحكم فى كل من القاهرة والخرطوم بطريقة تخدم الأهداف السياسية لكل طرف،

لذلك تحولت إلى حدث عارض فى علاقة البلدين يظهر ويختفى على السطح وفقا لدرجة حرارة علاقة البلدين..

ربما تكون المرة الأولى التى أثير فيها الخلاف أو النزاع الحدودى بين مصر والسودان حول حلايب عندما أرسلت الحكومة المصرية مذكرة للحكومة السودانية اعترضت فيها على قانون الانتخابات الذى اصدره السودان فى ٢٧ فبراير ١٩٥٨. وأشارت إلى أن القانون خالف اتفاقية ١٨٩٩ بشأن الحدود المشتركة إذ أدخل المنطقة الواقعة شمال مدينة وادى حلفا والمنطقة المحيطة بحلايب وشلاتين على سواحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية.. حينها طالبت مصر بحقها فى هذه المناطق التى يقوم السودان بإدارتها، وكانت هذه هى المرة الأولى التى أعلن فيها نزاع على الحدود بين البلدين. وتختلف مصر والسودان فى طرح وجهات نظرهما وأسانيدهما فوجهة النظر السودانية تتلخص فى إثبات أن المناطق الواقعة شمال خط عرض ٢٢ درجة صارت جزءا لا يتجزأ من السودان وهى لم تعد أرضا مصرية. وتنطلق الحجج السودانية من عدة نقاط أولا: أن السودان قد تمكن فعليا من حيازة هذه المناطق إذ ظل يديرها منذ إجراء التعديلات الإدارية على خط الحدود الذى أنشأه اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩، ثم إنه قد مارس أعمال السيادة عليها. ثانيا: قبلت مصر ولسنوات طويلة هذه الإدارة ولم تعترض على الوضع طيلة الفترة التى سبقت الاستقلال.. هذا الموقف يمثل سندا للسودان للتمسك بالمناطق المذكورة تأسيسا على فكرة التقادم التى تقوم على مبدأ الحيازة الفعلية وغير المنقطعة من جانب، وعدم وجود معارضة لهذه الحيازة من جانب آخر. ثالثا: مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة منذ عهد الاستعمار، هو سبب آخر استخدمه السودان لإثبات حقه. فقد ورث السودان حدوده الحالية ومنها حدوده الشمالية مع مصر.

أما الأسانيد المصرية فتقوم على أن التعديلات الإدارية التى جرت على الحدود المشتركة بين مصر والسودان تمت لأغراض التيسير للقبائل التى تعيش على جانبى خط الحدود، وهى لا تزيد عن كونها مجرد قرارات إدارية عادية صدرت استجابة لرغبات المسئولين المحليين فى المناطق المتنازع عليها واقتصر أثرها على هذا الدور فقط. ثانيا: لم تبرم مصر أية معاهدات أو اتفاقيات دولية سواء مع بريطانيا أو مع السودان فى جميع المراحل الزمنية والتاريخية لإضفاء صفة (دولية) على التعديلات الحدودية الإدارية.

ثالثا: لم يحدث أن تنازلت مصر بموجب التعديلات المذكورة عن سيادتها على المناطق المتنازع عليها والتى تقع شمال خط العرض ٢٢ درجة، فمصر كانت خاضعة لسيادة الباب العالى التركى وكانت ممنوعة بموجب ذلك من التنازل أو حتى من بيع أو رهن أى جزء من أراضيها إلا من خلال موافقة صريحة من الدولة العثمانية.

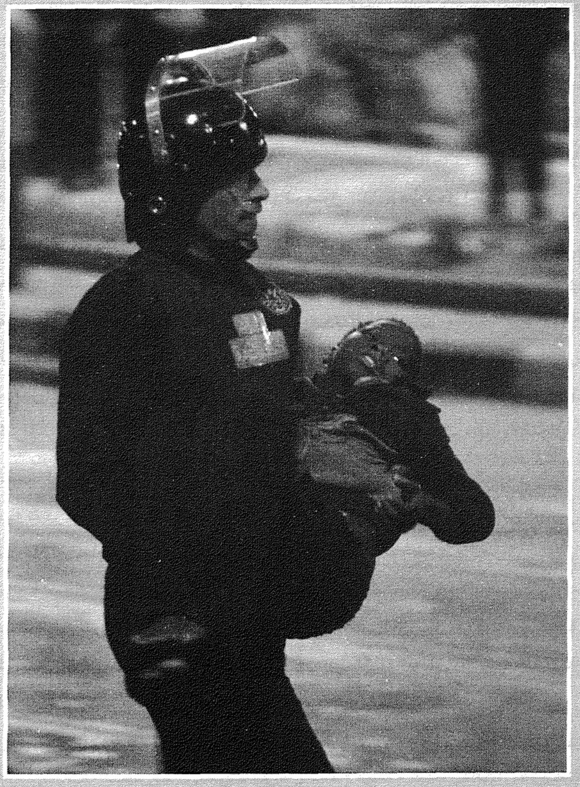
رابعا: تذهب الدفوعات المصرية إلى أن فكرة التقادم التى يدفع بها السودان ليس مقطوعا بها وبصحتها تماما من قبل القانون الدولى وهى مرفوضة من الجانب المصرى، فضلا عن أن المدة الزمنية وفق نفس وجهة النظر لحصول التقادم هى محل اختلاف.

خامسا: ترى مصر أن السودان يتمسك بتقادمه بمنطقة محدودة بينما السودان ما زال يدعى (بالإقليم) إذ كان تابعا للسيادة المصرية وأن استخدام هذا السند ليس للاستحواذ على السودان بل لدفع حجة التقادم وإسقاطها. ويرى الباحثون أن انعكاسات هذه الأزمة التى تتذبذب بين الاحتداد والخفوت يشكل خطرا على أمن المنطقة فوجود إريتريا على سواحل البحر الأحمر ومشكلة حنيش مع اليمن، وما لإسرائيل من نفوذ وعلاقات فى إثارة النزاع فى هذه المنطقة الحساسة يجعل من قضية حلايب نقطة ضعف سهلة الاختراق.

أتصور أن نجاح ثورة ٢٥ يناير فى مصر وتفاعلات الموقف فى جنوب السودان يترتب عليه تغيير نظرة كل من مصر والسودان لملف حلايب، وأن يضطر الطرفان إلى الجلوس على طاولة المفاوضات والوصول إلى حل نهائى للأزمة يتم بموجبه فتح الطريق الشرقى الواصل بين السويس وبورت سودان خاصة أن أى مواطن أصبح بمقدوره الوصول بسيارته مباشرة من شرق السودان إلى القاهرة خلال ساعات.. لكن تظل حلايب هى العقبة الوحيدة التى تعطل حركة الانتقال السريع بين البلدين بما يحقق المصلحة المشتركة للشعبين.

- كتيب حلايب ١٩٥٨ كيف نشأت الأزمة وكيف حلت..؟

ترجمة على عبد الله خيرى – دار السودان الحديث للطباعة والنشر ١٩٩٥



ضابط مصرى أثناء اقتحام مخيم اللاجئين فى ميدان مصطفى محمود

4 لعنة المهندسين

فى ٢٠٠٤ سألت دبلوماسيًا مصريًا عن السر فى إبعاد القاهرة عن المشاركة فى اتفاق السلام الذى يتم طبخه لإحلال السلام بين شمال وجنوب السودان برعاية أوروبية وأمريكية.. أجاب أن الجانب الأمريكى لم يتحمس للمشاركة المصرية، كما أن السودان لم يبد اهتماما ومن ثم كان ضروريا أن تشعر مصر بالقلق من هذا الموقف، فجاء الرد من واشنطن ليطمئن مصر على عدم المساس بأمنها المائى وأن هناك ضمانات أمريكية بتأمين حقوق القاهرة فى مياه النيل وفقا للاتفاقيات الدولية دون تغيير، بصرف النظر عما يصل إليه اتفاق السلام بين شمال وجنوب السودان.

حسب معلومات الدبلوماسى المصرى، ظلت القاهرة ترقب ما يجرى فى نيفاشا عن بعد وبشكل روتينى.. موقف الدولة المصرية بعدم الانخراط فى تفاصيل ما يجرى بين طرفى المفاوضات حول مستقبل السودان، يعكس التوجه العام للسياسة المصرية فيما يتعلق بالشأن الإفريقى بشكل عام والسودانى بشكل خاص.. لو أجرينا حسبة بسيطة حول جولات كبار المسئولين خارج مصر وحسبنا نصيب السودان ودول حوض النيل فسوف نصل إلى نتائج مخجلة للغاية، ويتبين لنا أن صانع القرار المصرى لم يعط للشأن الإفريقى أى اهتمام، حتى أن الخبراء والمختصين فى الشأن الإفريقى يأتون فى ذيل قائمة الاهتمام الإعلامى.. تراجع اهتمام الخبراء بهذا المجال كان نتيجته الطبيعية ظهور تحالفات مفاجئة بين دول حوض النيل للسعى إلى إعادة النظر فى اتفاقيات تقاسم مياه النيل التى تم توقيعها عام ١٩٢٩.

الطريقة الهمجية التى أنهت بها السلطات المصرية أزمة اللاجئين المعتصمين السودانيين فى ميدان مصطفى محمود بحى المهندسين عام ٢٠٠٥، تلقى ظلالاً قاتمة على العلاقة بين مصر وشعب جنوب السودان ما قصة هذه الأزمة كيف ظهرت وكيف انتهت؟.

فى الساعات الأولى من فجر الجمعة ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٥، تلقيت مكالمة تليفونية من صديق صحفى وثيق الصلة بأجهزة الأمن أبلغوه خلالها أن لديهم تعليمات بحسم «أزمة» مصطفى محمود وفض تجمع اللاجئين السودانيين بعد أن أصبحوا يشكلون خطرا أمنيا وصحيا على حى المهندسين.. لم أصدق ما سمعته لأنى سبق وتحدثت مع بعض المعتصمين الذين رفضوا أن يغادروا هذا المكان قبل الحصول على تعهد بسفرهم إلى دول أخرى كانت بالفعل وافقت على استقبالهم ومنحهم حق اللجوء.. توجهت مسرعا إلى الميدان واتخذت موقعا وسط حشود قوات الأمن التى طوقت الميدان من كل ناحية..

قبل وصولى لموقع الاحتجاج تأكدت من نيات الأمن لحسم الأزمة كما توقعت سقوط قتلى وجرحى بأعداد كبيرة، شاهدت عشرات من أتوبيسات النقل العام وسيارات الإسعاف والمطافى كانت تغلق شوارع المنطقة، بالإضافة إلى وضع خطة أمنية لتحويل حركة المرور وتشديد إجراءات الأمن على البنوك والمنشآت فى محيط منطقة المهندسين.

مفاوضات مضنية جرت بين ممثلى السودانيين الجنوبيين وقوات الأمن، تمسك خلالها كل طرف بموقفه، الشرطة أصرت على إنهاء الاعتصام بالقوة مهما كانت الخسائر، والمحاصرون رفضوا كل العروض والبدائل لإخلاء المنطقة.. كان الصدام حتميا وكانت المذبحة أمرا متوقعا وأشد ما آلمنى وترك أثرا سلبيا فى نفسى خلال ذلك اليوم أن قوات الأمن لم تعبأ بالأعداد الكبيرة من الأطفال والرضع الذين ولدوا فى نفس المكان.. تعاملت بقسوة مبالغ فيها وبدون تفكير كعادتها فى تنفيذ الأوامر، بينما كان الأمر يمكن التعامل معه بصورة مختلفة، بل كان يمكن إدخال المنظمات الدولية والمجتمع الدولى طرفا فى حل الأزمة، خاصة أنها لا تخص مصريين ولا تتعلق بشأن داخلى.. لكن ليس غائبا عنا أن الأمن اختار التوقيت أثناء إجازات نهاية العام.. لم يشفع للمعتصمين برودة الجو

ولا وجود الأطفال أو النساء أو العجائز.. مع الخيوط الأولى لصباح اليوم التالى ونحن واقفون مرهقون نرتعش من شدة البرد يغمرنا القلق مما ستنتهى إليه هذه الحالة اللا إنسانية الصعبة.. أطلق رجال الأمن صفاراتهم فى إشارة لاقتحام حديقة الميدان التى يتكدس فيها أكثر من أربعة آلاف شخص.. حالة من الهرج والمرج الشديدين سادت الموقف.. لحظة قاسية أن ترى بعينيك، عمليات سحل و«قتل» لأطفال صغار أبرياء لا ذنب لهم.. على مدى ١٢٠ دقيقة كان الميدان خاليا وانتهت العملية «بقتل» نحو ٦٠ لاجئا أغلبهم من صغار السن والعجائز بينما أصيب أكثر من ٣٠٠ آخرين، كما أصيب العشرات من رجال الأمن باصابات بعضها خطير..

لم تكتف وزارة الداخلية بالتورط فى الحادث بمفردها بل حشدوا أتوبيسات النقل العام فى أول تعاون ظاهر بين وزارتى الداخلية والمواصلات، حيث تحولت تلك الأتوبيسات إلى سلخانات وأماكن احتجاز شحن فيها اللاجئون وتم ضربهم وسحلهم وجرهم فوق سلالم الأتوبيسات لينقلوا إلى معسكرات الأمن المركزى فى أكثر من موقع فى مصر إضافة إلى من حولوهم إلى مقار مباحث أمن الدولة.

ورغم الجهود الدبلوماسية والتعويضات وغيرها من محاولات محو عار هذا الحادث المأساوى فإن الجريمة ظلت محفورة فى نفوس الكثير من أبناء الجنوب.. وأثناء وجودى فى أحد مطاعم مدينة جوبا بعد مرور أكثر من خمس سنوات على الحادث ذكرتنى بهول الحادث فتاة كانت تجلس فى المقعد المجاور وقد فقدت إحدى قريباتها فى المجزرة.. دموع الفتاة انهمرت بغزارة عندما كانت تروى لى أحلام وطموحات صديقتها الراحلة فى أن تكمل دراستها فى أوروبا لتعود مرة أخرى تساهم فى تعليم أبناء قريتها..

ومع اقتراب موعد الاستفتاء اجتهدت الخارجية المصرية واقترحت على الجانبين تطبيق الكونفيدرالية لحل مشكلة جنوب السودان تجنبا للانقسام.. اللافت أن رد الشمال على الاقتراح المصرى كان سلبيا حيث رآه بعض السودانيين بلا قيمة لأنه لا توجد فى العالم اليوم علاقات بين دول تسمى بالكونفيدرالية.. بل سخر منه البعض معلقا هل يقرأ وزير

الخارجية المصرى كتب القرن التاسع عشر؟.. هذه السخرية جاءت على أساس أن الكونفيدرالية اليوم تستعمل للنقابات فى فرنسا.. وعليه فإن الجنوب إذا انفصل من حقه أن يكون له جيشه وله جوازاته ومقعد فى الأمم المتحدة.. العلاقة بين الدولتين قد تكون حربا أو سوقا مشتركة أو الدخول من دون فيزا كما هو الحال بين السودان ومصر فهل بين السودان ومصر كونفيدرالية؟

ولسوء الطالع أن تأتى نهاية المرحلة الانتقالية بين شريكى الحكم فى السودان فى توقيت شهدت فيه العلاقات المصرية الإثيوبية توترا تجلى بوضوح فى تصريحات مفاجئة فى نوفمبر ٢٠١٠ لرئيس الوزراء الإثيوبى ميليس زيناوى الذى اتهم فيها مصر بدعم فصائل متمردة فى بلاده.. رغم نفى القاهرة وتعبيرها عن دهشتها من هذه الاتهامات لكن هذا الاستنكار لا ينفى أن العلاقات مع أهم بلد ينبع منه النيل ليست على ما يرام!!

الوضع بعد ثورة ٢٥ يناير تغير للأفضل وأبدى الكثير من قادة دول حوض النيل استعدادهم بمن فيهم زيناوى للتعاون مع مصر وتفهم قلقها من أى نقاش ينتهى بتقليل حصتها وحقها التاريخى فى مياه النيل.

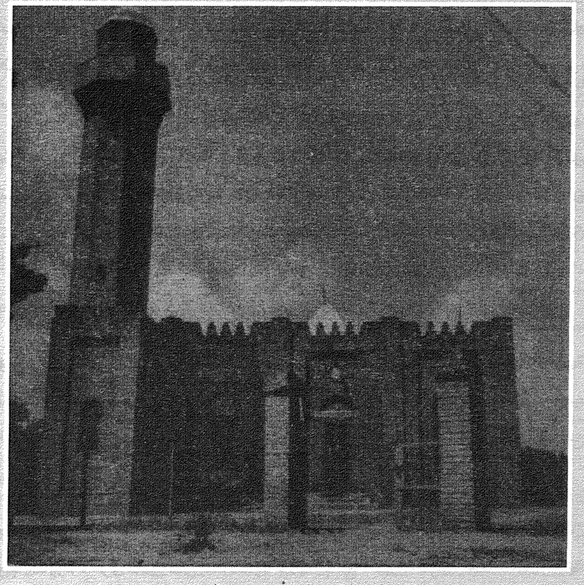
أما على صعيد العلاقة مع دولة الجنوب الناشئة، فالصورة ليست شديدة القتامة، بل تحمل بعض الضوء وبصيصًا من الأمل.. ففى أحد الأحياء وسط مدينة جوبا فوجئت بوجود مركز طبى مصرى غاية فى التقدم مقارنة بأوضاع جوبا الصحية، فالمركز يقدم الخدمة الصحية على مدار الساعة لجميع الجنوبيين بمقابل رمزى، علما بأن الخدمة الطبية هناك تعتبر عملة نادرة نظرا لندرة الأطباء وقسوة الظروف.. مع ذلك المركز الطبى المصرى يعمل فيه نحو ٣٠ متخصصا فى مجالات الطب المختلفة يتم استبدالهم مرتين فى العام.. اللافت أن المركز مقام على أرض تم شراؤها من الحكومة الجنوبية وتم تزويده بوحدة تنقية مياه الشرب.. بالمناسبة مياه الشرب من أغلى الأشياء فى جوبا.. المياه لا تصل إلى البيوت وما يصل عادة يتم استخراجه عبر طلمبات حبشية.. طعم هذه المياه مختلف بسبب ارتفاع نسبة الجير والأملاح بها ومن ثم يعانى أغلب الجنوبيين من

مشاكل فى الكلى والمسالك البولية.. لا يقدم المركز الطبى المصرى العلاج فقط، بل يقدم أيضا بعض العلاجات السريعة للحالات الطارئة.. شاهدت طوابير المرضى وهم ينتظرون موعد الكشف أو التحاليل أو الأشعة وغيرها من الإجراءات التى يقدمها المركز.. مجموعة الأطباء الذين التقيتهم كانوا يعملون بحب وتفانٍ وشعرت من الحديث معهم بأنهم فى مهمة قتالية ولا يرغبون فى أن يتم الحديث عنهم فى وسائل الإعلام باعتبار أن مهمتهم فى جنوب السودان مزدوجة، قسم منها خدمة وطنية والقسم الثانى واجب إنسانى، سعداء بما يقومون به لهؤلاء البسطاء الذين فى أمس الحاجة لوجودهم..

فى مايو ٢٠٠٩ قام الرئيس السابق بزيارة مفاجئة إلى مدينة جوبا فى أول زيارة لرئيس مصرى وعربى لجنوب السودان.. عكست قلقًا مبكرًا لدى القيادة المصرية مما يمكن أن تسفر عنه تطورات الموقف بين شريكى الحكم.. وقال لى أحد وزراء جنوب السودان إن الرئيس المصرى أكثر القادة العرب تفهما لمطالبنا.. كما تحدث بامتنان عن إعلان بإنشاء فرع لجامعة الإسكندرية فى مدينة جوبا على غرار فرع جامعة القاهرة فى الخرطوم.

ومع تزايد القلق المصرى من احتمالات انفصال الجنوب بدأت بعض المؤسسات الوطنية تتحسب للتطور الجديد فمثلا بدأت مصر للطيران فى تسيير رحلتين أسبوعيا إلى جنوب السودان منذ مطلع أغسطس ٢٠١٠، فى إطار جهود تعزيز علاقاتها مع الجنوب ليرتفع عدد رحلات الشركة للسودان إلى ٢٦ رحلة أسبوعيا.

وبدأت الوزارات المختلفة تتحرك نحو التركيز على تكثيف دعمها لإقليم جنوب السودان وتبارت وزارة الرى للعمل على بناء سدود جديدة بمنح مصرية لتوليد الطاقة الكهربائية الضرورية لمشاريع التنمية فى الجنوب، كذلك وزارات الزراعة والاتصالات وغيرها من الجهات الحكومية بدأت حركة واسعة لبناء المدارس والمعاهد والمستشفيات وشق الطرق وغيرها من مشاريع البنية التحتية. لكن هذا الجهد ليس كافيا لكسب ود الجنوبيين وبناء علاقات قوية مع الدولة الوليد حتى تتجنب مصر أى مفاجآت فى مسألة مياه النيل أو أى تهديد للأمن القومى.



الجامع الذى بناه الأمير عمر طوسون
فى مدينة «جوبا» بجنوب السودان، فى خمسينيات القرن الماضى



الفصل السادس

العرب والجنوب

١ - كابوس عربى

٢ - العبث الليبى

٣ - بالعربي الفصيح



جون جارنج قبل رحيله بساعات



ما يجرى على أرض السودان يترك صدى مزعجًا فى الدول العربية.. هل يعترفون بالدولة الجديدة امتثالا للرغبة الأمريكية.. أم يتمسكون بوحدة السودان احتراما لرغبة حكومتها الشرعية وتجنبا لتكرار سيناريو الانفصال فى مناطق عربية وإفريقية أخرى؟

فى الفترة الأخيرة تصاعدت هواجس العرب مما يحدث فى السودان فى ظل احتمالات نشوب حرب جديدة بين الشمال والجنوب.. هذه الهواجس ربما كانت الدافع الذى حرك اثنين من القادة العرب هما الرئيس المصرى السابق والعقيد الليبى للقيام بزيارة مفاجئة للخرطوم قبل موعد الاستفتاء بأيام معدودة.. لم يتم الكشف عن أى مقترحات جديدة ربما يكون قد تم عرضها على شريكى الحكم.. الرئيسان لم يقدما مبادرة سياسية للخروج من المأزق، الزيارة كانت تبرئة ذمة خاصة أنهما أعلنا احترام إرادة الجنوب إذا رغب فى الانفصال. جاء تحرك مصر وليبيا باعتبارهما الدولتين العربيتين اللتين تربطهما علاقات وثيقة بالشمال والجنوب، الأولى بحكم فتحها قناة اتصال قديمة مع قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان حيث فتحت القاهرة مكتبا للاتصال مع الحركة وتوسعت فى المنح الدراسية للطلاب الجنوبيين بالجامعات المصرية فضلا عن المساعدات الفنية والسياسية الدائمة للجنوب، وبالنسبة لليبيا فبحكم توجهاتها الإفريقية ونظرا لتوتر علاقاتها الدائمة مع أنظمة الحكم فى السودان اضطر إلى أن ينهج نفس الخط الذى سارت فيه مصر فى علاقاتها مع الشمال والجنوب.

على مستوى باقى الدول العربية هناك انقسام فى المواقف حيث يرى البعض أن الانفصال

ليس سوى مؤامرة لا قبل للسودان وحده بمواجهتها، وإذا تسامحت الدول العربية مع انفصال الجنوب، فإن تفكيك السودان قادم وتفتيت الدول العربية يكون قيد النظر مادامت السابقة قد تم إرساؤها.

الفريق الثانى ينظر إلى الأمر بواقعية ويعتبر أن الانفصال ليس نهاية المطاف، بل قرار تم تأجيله نصف قرن.

إن الروابط والوشائج القوية التى تجمع بين الدول العربية وإفريقيا على المحك عندما تحين لحظة الاعتراف العربى بدولة الجنوب.. هذه الروابط ربما تتأثر سلبا وإيجابا وفقا لموقف الدول العربية من واقع الحالة السودانية فى ضوء الاختيار النهائى لأهل الجنوب ما بين الوحدة والانفصال.. فقد ظلت العلاقات العربية الإفريقية فى تقارب دائم خاصة أن كليهما يقف فى نفس الخندق ضد الاستعمار والتخلف والتبعية. إن هذه العوامل جعلت التعاون بين العرب والأفارقة أمرا ومطلبا ضروريا يمكن أن يحقق أحلام الرفاهية والتقدم على المدى البعيد.

العلاقات العربية الإفريقية ترجع إلى عصور تاريخية طويلة عندما هاجرت مجموعات عربية كبيرة، من شبه الجزيرة وجنوب غرب آسيا متجهة إلى سيناء ووادى النيل ثم إلى شمال إفريقيا وغربها. وقد بدأت العلاقات التجارية فى القرون الأولى للميلاد بين منطقة الخليج العربى وشبه الجزيرة العربية من جهة، والقرن الإفريقى والبلدان الإفريقية من جهة أخرى.

وتأتى أهمية التعاون العربى الإفريقى على أساس أن إفريقيا تضم ثلثى الشعب العربى تقريبا مع القسم الأكبر فى الوطن جغرافيا إذ تشكل جزءا حيويا من التراب العربى الممتد من المحيط الأطلنطى إلى البحر الأحمر عبر الصحراء وشريط ساحل البحر الأبيض المتوسط.

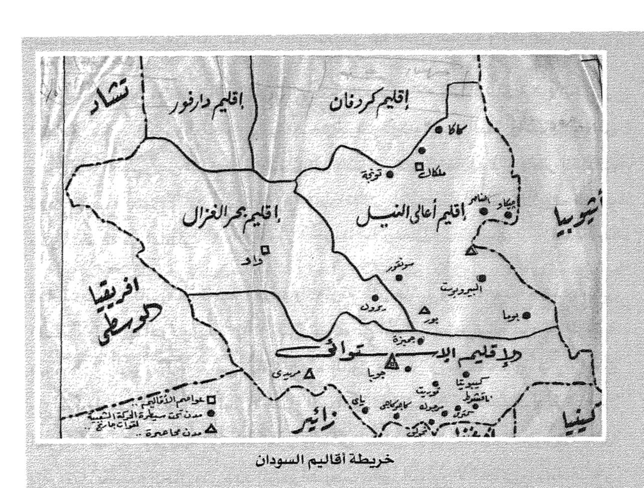
فى إطار التعاون العربى الإفريقى استضافت مدينة سرت الليبية - أكتوبر ٢٠١٠ - القمة العربية الإفريقية الثانية وتم الإعلان عن اعتماد إستراتيجية شراكة ثنائية، وأصدرت

القمة قرارا بدعم جهود السلام فى السودان أكدت فيه احترام وسيادة واستقلال هذا البلد ووحدة أراضيه، ودعم المساعى الرامية إلى تحقيق السلام فى ربوعه، وضرورة الالتزام بتنفيذ جميع بنود اتفاقية السلام الشامل.

كما أقرت خطة خمسية لمشروع عمل مشترك بين العرب والأفارقة، واتفق المشاركون على إنشاء صندوق للحد من آثار الكوارث التى تتعرض لها الدول العربية والإفريقية.

وتداولت عددًا من القضايا التى تهم الجانبين العربى والإفريقى، خاصة فى الجوانب المتعلقة بموارد المياه والطاقة والبنية التحتية والتجارة والأمن العام والأمن الغذائى والزراعة والتنسيق فى الشئون الدولية.. كان لافتا فى هذه القمة اعتذار معمر القذافى للأفارقة عما أسماها «ممارسات الرق المخجلة التى أقدم عليها بعض الأثرياء العرب بحق الأفارقة فى الماضى».

قمة سرت هى ثانى قمة تجمع العرب والأفارقة على مائدة واحدة بعد اجتماعهم فى القمة الأولى بالقاهرة مارس ١٩٧٧ التى شارك فى أعمالها ستون دولة عربية وإفريقية منهم (٣٠ رئيس دولة و ٦ من نواب رؤساء الدول و ٨ من رؤساء الحكومات و ١٦ من وزراء الخارجية) وناقش المؤتمر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى والقارة الإفريقية، وكذلك طرق ووسائل التعاون الاقتصادى والمالى بين العرب وإفريقيا. بطبيعة الحال مثل هذه المؤتمرات يغلب عليها الطابع الاحتفالى والإعلامى فى حين تفتقد إلى التوجهات العملية والتطبيقية نظرا لظروف أغلب تلك البلاد التى يعانى معظمها من التخلف السياسى والاقتصادى، وهو ما يشكل أكبر عائق فى طريق التعاون العربى الإفريقى.



خريطة أقاليم السودان

2 العبث الليبى

يوليو ٢٠٠٩.. فوجئ المصلون بكاتدرائية كاتور أشهر كنائس جوبا بسيلفا كير رئيس حكومة الجنوب يعلن لهم عقب انتهاء الصلاة، أنه تلقى وعدا من الزعيم الليبى معمر القذافى بدعم انفصال الجنوب إذا أراد.. كير حكى للمصلين تفاصيل ما تبادله مع القذافى من حوار أثناء زيارته طرابلس قائلا: فى الثالثة فجرا تلقيت اتصالاً من القذافى وطلب لقائى على عجل وخلال اللقاء أبلغنى مساندة ليبيا قلبا وقالبا إذا قرر الجنوب الاستقلال، وإذا أراد الجنوب أن يقترع على حق تقرير المصير فينبغى ألا يخشى أحدًا وسأقف إلى جانبهم، وأبلغنى بقناعته أن الإبقاء على الجنوب موحدا مع الشمال بعد عام ١٩٥٦ كان قرارا خاطئا، وأنه كان ينبغى أن ينفصل، إما كدولة مستقلة أو ينضمَّ إلى دولة أخرى فى شرق إفريقيا، ووعد بإرسال خبراء ليبيين إلى جنوب السودان للمساعدة فى إعادة إعمار البنية التحتيَّة وتطوير مشاريع الرى والزراعة.. بعد خطبة سيلفا كير قامت الدنيا ولم تقعد فى الخرطوم.. صحف اليوم التالى سرعان ما فتحت النار على الزعيم الليبى، بعضها نشر صور القذافى وسط حراسته النسائية الشهيرة وبعضها الآخر طرح تساؤلات عن مغزى الموقف الليبى وحقيقة دعمه انفصال الجنوب بينما ذهبت بعض الصحف لتنقب فى تاريخ علاقة ليبيا مع السودان.. لم تهدأ عاصفة الغضب ضد القذافى فى الصحف السودانية إلا بعد اتصال تليفونى جرى بينه وبين البشير، ونفى السلطات الليبية لتصريحات كير التى قيل إنه تم إخراجها من سياقها وفهمها بطريقة خاطئة.. خطاب كير وإنكار ليبيا كشفا عن حقيقة تردد الموقف الليبى من انفصال الجنوب..

القذافى حاول خلال قمة سرت العربية التى استضافتها ليبيا فى ٢٠١٠ أن يعالج الآثار السلبية لرسالته إلى سيلفا كير، وأعلن قلقه من أن انفصال جنوب السودان سيفتح الباب أمام تمزيق القارة الإفريقية وإلحاق الضرر بمشاريع الوحدة التى تعتبر أمل الأفارقة فى تحقيق الرخاء والاستقرار.. وهو ما جاء متناقضا تماما لما أذاعه كير، ولم يترك الجنوبيون حديث القذافى أمام القمة العربية يمر بدون تعليق وأعلن نائب رئيس حكومة الجنوب، رياك مشار، أن ما قاله الزعيم الليبى معمر القذافى فى قمة سرت بخصوص «عدوى انفصال الجنوب التى قد تنتقل إلى القارة الإفريقية فى حال إذا ما صوت الجنوبيون لصالح الانفصال عن الشمال»، أنها تراجع عن مواقفه، باعتباره كان أول من دعم استقلال الجنوب إبان فترة توتر علاقاته بالرئيس السودانى الأسبق جعفر النميرى.

وقال مشار للصحف: «أنا شخصيا كُلفت من قبل قيادة الحركة والتقيت الزعيم القذافى فى طرابلس أواخر عام ١٩٨٣ وقدم لنا مشكورا دعما كبيرا.. وبذلك يعتبر أول الداعمين لتحرير السودانيين من التهميش، وشارك مشاركة فعالة فى ذلك. وأضاف أن القذافى سبق فى عام ١٩٧٥ أن أيد انفصال الجنوب، وذلك خلال خطابه فى احتفال جرى بمدينة واو فى الجنوب».. مشار روى حكاية جرت على هامش زيارة القذافى للسودان قبل التوقيع على اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب، بعد أن ألقى محاضرة فى إحدى الجامعات السودانية بحضور الرئيس السودانى وكل الوزراء ورؤساء الأحزاب.. بعد الانتهاء من المحاضرة طلب القذافى مشاهدة شريط فيديو مصور لمنطقة أبيى الغنية بالنفط وبعد انتهاء الشريط علق القذافى للحاضرين قائلا: إن جون جارنج عنده حق يتمرد ولو أنتم قمتم ببناء مدينة أبيى مثل الخرطوم لهرب كل مقاتليه من الغابة إلى المدينة فلا يُعقل أن المنطقة التى يخرج منها النفط تكون مبنية بـ (العشب)!!.

ظلت العلاقات الليبية السودانية تتمتع باستقرار نسبى لفترات طويلة، بعدها تنتقل سريعا أيضًا إلى درجة من الجمود الذى يصل أحيانا إلى القطيعة.. هذا الوضع المتذبذب ظل مسيطرا على مشهد العلاقات بين طرابلس والخرطوم، من التقارب الكامل إلى

القطيعة التامة، فيما يشبه المد والجزر، بعد أن تغلبت الأهواء الشخصية على المصالح السياسية.. وعندما غضبت الخرطوم من طرابلس بسبب استضافة زعيم حركة العدل والمساواة المتمردة فى دارفور على أراضيها وصل الأمر بالسودان إلى إغلاق حدوده البرية مع ليبيا فى أكتوبر ٢٠١٠، رد القذافى ماسكا العصا من المنتصف متعهدا بعدم السماح بأى عمل عدائى تجاه السودان ينطلق من الأراضى الليبية معلنا حرصه على حماية أمن واستقرار السودان.. ولكن استمرار العلاقات متصلة طوال فترة نظام الإنقاذ لا يرده المراقبون فقط لبراعة الدبلوماسية، وإنما لتوازن المصالح بين البلدين، فعلى امتداد هذه الحقبة تقريبا، كانت ليبيا تعيش ظروف الحصار الغربى المفروض عليها منذ عام ١٩٩٢ على خلفية قضية لوكيربى، فى الوقت الذى كان السودان يعيش ظروفا مشابهة على خلفية الموقف الدولى من حكومة الإنقاذ الوطنى، وظروف الحرب فى الجنوب، ولهذا كان ضروريا التعاون المتبادل بين البلدين، وفعلا لا أحد يستطيع أن ينكر دور السودان المشهود فى كسر الحصار على ليبيا، كما أن ليبيا بالمقابل وقفت إلى جانب السودان فى أكثر أوقاته حرجا وقسوة.

فترة حكم الرئيس الراحل جعفر النميرى كانت أكثر فترات التقلب والتوتر بين البلدين الجارين والتى وصلت إلى حد الصدام المسلح، فبعد حالة التقارب والتعاون التى بدأ بها الرئيسان النميرى والقذافى عهديهما، سرعان ما توترت العلاقة بسبب خمس طائرات نقل عسكرية ليبية مرت فوق سماء الخرطوم سبتمبر ١٩٧٢ فى طريقها إلى أوغندا، هذا الموقف نقل العلاقة بين البلدين إلى حالة الخصومة والخلاف، وقتها السودان كان قد وقع اتفاقيات تلزمه بألا يتدخل فى شئون الدول المجاورة، وقتها كانت أوغندا على وشك الدخول فى حرب مع جارتها تنزانيا.. حينها أمر النميرى الطائرات الليبية بالنزول فى أحد مطارات الخرطوم، وبالفعل تم إنزالها ثم أعيدت إلى ليبيا، التى أسرعت بإدانة الموقف السودانى الذى اعتبرته خيانة.. القذافى اتهم النميرى بعدم الوفاء بسبب هذا الموقف، وطالبه بإعادة مبلغ ثمانية ملايين جنيه سودانى كانت ليبيا قد أقرضتها للخرطوم، وقد وجد النميرى فى تلك المطالبة فرصة لتحويل الموقف لصالحه..حينها

أطلق دعوته الشهيرة للسودانيين بتسديد الدين الليبى بالتبرع بقرش واحد وهو ما عرف يومها بحملة «قرش الكرامة».. من جانبها صعدت طرابلس من عدائها باستضافة مؤتمر الجبهة الوطنية «تجمع أحزاب المعارضة»، ودعمت هجومها على العاصمة الخرطوم فى عام ١٩٧٦ وقصف الطيران الليبى مبانى الإذاعة السودانية فى أم درمان، لاعتقاد القذافى بأن الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا كانت تبث إرسالها الموجه إلى ليبيا من الإذاعة السودانية. مرة أخرى عادت العلاقة بين البلدين إلى التوتر بعد اتهام ليبيا بدعم الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة دكتور جون جارنج، واستمرت تلك الحالة إلى أن تم الإطاحة بالنميرى من السلطة..

أخطر مراحل العلاقة ما اعترفت به القيادة الليبية نفسها، وهى أن ليبيا كانت أول وأهم مصادر دعم الحركة الشعبية لتحرير السودان فى العام ١٩٨٤، حدث ذلك فى ذروة التوجهات القومية للعقيد القذافى. وكان الدعم الليبى فعالا حيث اشتمل على صواريخ مضادة للطائرات روسية الصنع.. هذه الأسلحة عرقلت من فاعلية سلاح الطيران السودانى فى حرب الجنوب.

3 بالعربى الفصيح

على هامش أحد المؤتمرات فى مدينة جوهانسبرج بجنوب إفريقيا التقت الصحفية السودانية أكوال مع زميلة لها من جنوب السودان.. كلتاهما لا تجيد الإنجليزية ونظرا لاختلاف لغة قبيلتيهما كان من الصعب التفاهم بينهما رغم أن كلتيهما قادمة من الجنوب.

هنا جاء دور لغة عربى جوبا لتخلص الفتاتين الجنوبيتين من الحرج خاصة أن أغلب أهل الجنوب يجيدون الحديث بها ويلجأون إليها فى تعاملاتهم مع باقى القبائل الأخرى..

عربى جوبا لهجة «هجين»، امتزاج لغات إفريقية والعربية، ظهرت لأول مرة بجنوب السودان فى القرن التاسع عشر بين أحفاد العساكر وموظفى الخدمة المدنية مختلفى الأصول، وقد كانت مدينة جوبا كبرى مدن جنوب السودان مسرحا لتشكل هذه اللغة واقترن بها اسمها. ويعتقد بأنها منحدرة أصلا من لغة قبيلة بارى إحدى قبائل الجنوب الشهيرة.

عربى جوبا أصبحت لهجة واسعة الانتشار، تستخدم فى التعاملات اليومية، وفى ثمانينيات القرن الماضى أطلقت الخرطوم إذاعة ناطقة بهذه اللغة موجهة للجنوب، بعد أن باتت جزءًا من اللهجات السودانية.

المدهش أن روايات عديدة تشير إلى أن معظم سكان جنوب السودان فى القرن الثامن عشر كانوا من المسلمين حتى وصل المستعمر البريطانى فى نهاية القرن التاسع عشر،

وهذا ما يفسر انتشار اللغة وسرعة تداولها وكون أنها مفهومة بدرجة كبيرة لدى سكان وسط وجنوب السودان. الدليل المهم على الحضور القوى للثقافة العربية فى كيان سكان جنوب السودان، وجود نسبة كبيرة من السكان أسماؤهم وأسماء آبائهم مسيحية ولكن أسماء أجدادهم إسلامية.

بسهولة يمكن التعرف على لكنة الجنوبيين المسلمين عندما ينادون للصلاة فى مساجد جوبا أو فى سرادقات العزاء وغيرها من أماكن تلاوة القرآن الكريم التى يتأثر فيها المقرئ بلغة عربى جوبا فتأتى تلاوته ذات جرس مميز.. محاولات عديدة جرت لقراءة اللهجات الجنوبية المتنوعة باللغة العربية، وبدأت جهود لكتابتها عن طريق استخدام الحروف ذات الأصوات المتطابقة والمخارج المتقاربة تمهيدا لتدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها على أسس علمية متقدمة، ويخشى الباحثون اللغويون السودانيون اضمحلال «عربى جوبا» من جراء توافد كثير من النازحين من دول شرق إفريقيا غير المتكلمين باللغة العربية إلى جوبا، لأن أغلبهم من ذوى الثقافات والوضع الاجتماعى المتميز الذين يؤثرون ولا يتأثرون لغويا، بينما يرى البعض الآخر أن كثافة أعداد متكلمى عربى جوبا تبتلع هؤلاء النازحين وتفرض عليهم تعلم هذه اللغة، وسينشرونها فى ديارهم إذا ما رجعوا إليها فيما بعد خاصة أن أكثرهم مسلمون.. كما أن العربية هى اللغة الطاغية على الرغم من دخول بعض قواعد الإنجليزية عليها.

وظل المحتل البريطانى يحارب عربى جوبا دائما ويستهزئ بها لسببين:

أولا: بغرض زرع الفرقة بين الشمال والجنوب استعدادا لإلحاق الجنوب بمستعمراتهم المتاخمة فى شرق إفريقيا، نظرا لإدراكهم أن اللغة من أهم عوامل التوحد.

ثانيا: إفساح المجال أمام الإنجليزية لتصبح اللغة السائدة علما بأن العربية فى الواقع هى اللغة المشتركة بين القبائل كلها فى مختلف أنحاء الجنوب.

وعلى مدى عقود الاحتلال اعتاد الإنجليز محاربة العربية بشتى الطرق وكان هذا واضحا

فى مراسلات كبار موظفيهم بنصحهم بأن يبذلوا أقصى ما يمكن من نفوذ لإعاقة انتشار العربية ولتمكين الإنجليزية لتصير هى لغة التفاهم فى الجنوب.

لم يخطط أحد لنشر العربية بين قبائل الجنوب، بل تسللت عبر الحراك اليومى بين الناس فى الشمال والجنوب، حتى صارت لغة مشتركة ووسيطًا للتواصل بين قبائل الجنوب المختلفة اللغات، إلى جانب كونها لغة التواصل بين جميع السودانيين!

وظل معروفا عن جوزيف لاقو قائد التمرد الجنوبى الأول الذى وقع اتفاقية أديس أبابا الشهيرة، أنه عند اعتلائه منصة ما لمخاطبة حشود تنتمى لجنوب السودان، كان يبدأ بقراءة خطاب مكتوب باللغة الإنجليزية ثم يقوم بترجمته مرة أخرى إلى عربى جوبا، كما اعتاد الراحل جون جارنج الحديث بنفس اللغة بشكل دائم شأنه فى ذلك شأن العديد من قادة الجنوب حتى فى عز أيام الاقتتال مع الشمال. وتعتبر الإنجليزية اللغة الرسمية حاليا فى الجنوب، مع دخول المستعمر البريطانى للسودان.. وتغلغلت بفعل السياسات التى سعت إلى فصل الجنوب عن الشمال من خلال تحجيم اللغة والمظاهر العربية، فمنع تداول العربية واللباس الشمالى التقليدى (الجلابية) ، وأصبحت الإنجليزية لغة المناهج والتعليم فى الجنوب، وكتبت اللغات الجنوبية بالحروف اللاتينية للتيسير على أبناء الجنوب لفهم الكتاب المقدس، فضلا عن الأدوار التى لعبتها الكنائس والبعثات التبشيرية بتصوير العربية على أنها مرادف للإسلام وبالتالى تم ربطها داخل عقل الجنوبى ضمن خانة العدو للدين المسيحى.. يضاف إلى كل ذلك أن الإنجليزية لغة التعليم، وأن الجنوب يقع فى نطاق القسم الذى احتلته بريطانيا من شرق إفريقيا ويجاور دولا تتحدث الإنجليزية، فضلا عن أن المثقفين، وقادة العمل الجنوبى، والمهاجرين المسكين بتلابيب العمل والوظائف كلهم ممن يجيدون الإنجليزية.

عربى جوبا، اللغة الهجين بين العربية المستخدمة فى شمال السودان ولغة قبيلة الباريا، تكوّنت داخل أدغال الجنوب هناك تقديرات تشير لنشأتها فى العام ١٨٢١، أى مع دخول الأتراك السودان، وتصنف عربى جوبا بأنها اللغة الرئيسية للتواصل بين المجموعات السكانية فى

الجنوب. وكان العامل الاقتصادى أكبر العوامل التى ساهمت بأن تكون اللغة الأكثر شيوعا فى الجنوب، فالتجار الشماليون وضعوا أرجلهم هناك منذ وقت قديم وساهمت عمليات التصاهر بينهم وبين السكان المحليين فى إنتاج تلك اللغة لأغراض التواصل، كما أن القبائل العربية التى ترحل بقطعانها الحيوانية جنوبا مثل (المسيرية) ساهمت بدور كبير فى انتشار اللغة والثقافة العربية.. هذا الوضع ينطبق على مناطق التماس التى تشهد وجودا لقبائل عربية وأخرى إفريقية ففرض وجود لغة هجين للتواصل والتعامل التجارى.. المدهش أن البعض يعتبر الحرب الأهلية الطويلة السبب وراء تعميق تلك الأواصر بين الضباط والجنود وأهل الجنوب فتمت الزيجات وولد جيل جديد بموروث ثقافى مشترك، يضاف إلى ذلك أن عمليات النزوح نحو الشمال التى نتجت عن الحرب أيضا ساعدت فى اندماج أهل الجنوب ضمن الكتلة السكانية شمال حدود ملكال وبحر العرب حيث استقر جزء كبير منهم وتلقى قسطا كبيرا من التعليم باللغة العربية بل إن عددا منهم لا يعرف سواها.

عقب اتفاقية أديس أبابا فى عهد النميرى حدث حراك سكانى منظم دخل أبناء الجنوب المدارس الشمالية ودرسوا فيما يعرف بالمدارس القومية التى كان معظمها بالعربية ويضاف إلى هذا أن مصر والأزهر لعبا دورا حيويا فى نشر اللغة العربية فى الجنوب من خلال البعثات الدراسية.. ويخشى بعض مثقفى الشمال من أن يكون مشروع الحركة الشعبية قائمًا على انهاء الوجود العربى والإسلامى فى الجنوب ومن ثم فإن الانفصال يضع مصير اللغة والثقافة العربية فى خطر.. لكن قادة الحركة الشعبية كانوا منتبهون لهذه النقطة ولا يتركون أى مناسبة بدون أن يعلنوا أنهم ليسوا فى عداء مع الثقافة العربية والإسلامية وأنهم يراعون توفير المناخ المناسب لكل الطوائف والأعراق، خاصة أن العربية هى لغة التداول والسوق والأكثر شيوعا فى جميع ربوع السودان.. عندما طرحت هذه القضية على أحد قادة الحركة كان رده أن لديهم ٧ وزراء فى حكومة الجنوب من خريجى الجامعات المصرية وأن أغلب الناس يتحدثون العربية بشكل عام وعربى جوبا بشكل خاص.



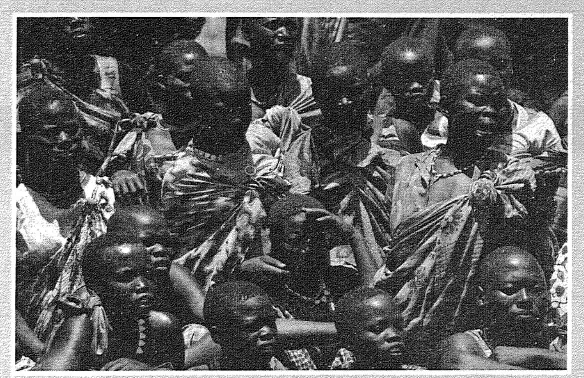
الفصل السابع

السيناريوهات

١ - أعداء فى حب الوطن

٢ - الحبل سرى

٣ - حلم أتور



ضحايا حروب أهلية بين قبائل الجنوب



قبائل جنوبية

1 أعداء فى حب الوطن

تتداخل التركيبة الاجتماعية والسكانية لمجتمع جنوب السودان بشكل يصعب تحديده، تناقضات عرقية وإثنية مختلفة قد تؤدى إلى صراعات واقتتال داخلى، من شأنه أن يقضى على أحلام الجنوب فى الاستقلال.. بعد أن تحول حلم الانفصال إلى واقع، يتوقع المراقبون اندلاع حروب أهلية بين مكونات الجنوب القبلية المختلفة ويذهب كثير منهم إلى أن الجنوب سيتحول إلى ساحة للمعارك بين أبنائه وقبائله، على طريقة الأخوة الأعداء فالتنوع العرقى فى الجنوب أقل بكثير من الشمال.. ويعتبر انشقاق عام ١٩٩١ الذى خرج بموجبه قسم كبير من قادة الحركة الشعبية ووقعوا اتفاقية مع حكومة الإنقاذ خير دليل على الصدام بين أبناء الدينكا وباقى قادة الحركة من القبائل الأخرى.. فقد قام المنشقون بانقلاب على قيادة زعيمهم جون جارنج وهو فى لحظات حاسمة من القتال المرير مع الحكومة بزعم انعدام الديمقراطية وحقوق الإنسان، مارسوا أبشع صور انتهاك حقوق الإنسان من قتل على أساس قبلى فى مناطق واسعة فى الجنوب..

قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل بشهر واحد دب الخلاف بين زعيم الحركة جون جارنج ونائبه سيلفا كير، لولا تدخلات قبلية واسعة طوقت الخلاف ربما كان تاريخ السودان كله قد شمله التغيير.. البعض ينظر إلى الصراع الذى شهدته الحركة فى ظل وجود قائد قوى مثل جارنج على أنه نموذج لاحتمال انفجار الحركة الشعبية من الداخل بعد غياب زعيمها القوى، خاصة أن البعض يرى أن قادة الحركة المنحدرين من أصول شمالية سيكونون فى موقف ضعيف فى حال الانفصال بعد أن خسروا رهانهم لبناء سودان جديد موحد كان يرفع لواءه الراحل جون جارنج.. ربما يكون الزعيم الجنوبى الحالى سيلفا كير على دراية

بمدى خطورة انفجار الأوضاع الداخلية.. لذلك دعا فى شهر أكتوبر ٢٠٠٩ لتنظيم مؤتمر الحوار الجنوبى - الجنوبى بهدف تحقيق المصالحة مع قوى وتيارات الجنوب المتنافرة وتوحيدها نحو هدف قومى واحد قبل تقرير المصير.. لكن المؤتمر جاء مخيبا للآمال حيث شهد تباينا واضحا وفشل المجتمعون فى الوصول إلى خارطة طريق يتم بموجبها توحيد القوى الجنوبية وذوبانها داخل مؤسسات حكومة الجنوب وتحت مظلتها.

الكثير من الأبحاث والدراسات عكفت على تصنيف القبائل السودانية بشكل عام والقبائل الجنوبية بشكل خاص رغم صعوبة ذلك بسبب تشابكها وتداخلها وتفرعاتها الكثيرة والمعقدة، فبالرغم من أن قبائل الجنوب زنجية بالإضافة إلى أن عدد القبائل الرئيسية فى الجنوب قد لا يتعدى عشر قبائل لكن تظل ثلاث قبائل كبيرة هى «الدينكا والشلك والنوير» مسيطرة على مقاليد الحكم فى الإقليم، أما القبائل الأخرى فهى أقليات غير مؤثرة، وبإمكان القبائل الثلاث أن تتوافق فيما بينها على نظام لحكم الجنوب يجنبها الدخول فى صراعات مسلحة ونزاع دائم على السلطة، عبر إرضاء المجموعات العرقية الصغيرة وإعطائها فرصة حسب تعدادها السكانى وحجم وجودها فى المواقع المختلفة. الحركة الشعبية تتحدث دائما عن رغبتها فى إرساء قواعد الديمقراطية فى الحكم ومراعاة التنوع العرقى والقبلى فهذا التنوع والتباين، يمكن أن يكون عنصر قوة إذا أحسن توظيفه واستثماره، أما إذا حدث العكس تحول حتما إلى باب جهنم على الجنوب.

فى التقسيم الجديد ينقسم الجنوب إلى عشر ولايات هى فى الأصل ثلاثة أقاليم رئيسية:

إقليم بحر الغزال المجاور لإقليم دارفور، عاصمته واو، يحده إفريقيا الوسطى ويضم ولايات شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وواراب، الثانى: إقليم الاستوائية المجاور للكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا وعاصمته جوبا ويضم ولايات شرق وغرب الاستوائية وبحر الجبل.

الثالث: أعالى النيل، عاصمته ملكال، وهو الإقليم الأكثر ارتباطًا بالشمال؛ نتيجة التصاقه

به وتحده من الجنوب إثيوبيا ويضم ولايات أعالى النيل وجونقلى والبحيرات.. وتتنوع الديانات فى الجنوب بين الوثنية والإسلامية والمسيحية.

التقسيم التالى هو الأبسط حيث تنحدر قبائل الجنوب من ثلاث مجموعات رئيسية هى «النيليون، النيليون الحاميون، والاستوائيون».

النيليون، تمثل المجموعة الأهم والأكثر تأثيرًا فى الجنوب وتضم القبائل الرئيسية التى تشكل أساس الحكم والإدارة فى الجنوب، وهى كما تم ذكره سابقا «الدينكا، والنوير، والشلك»، وتتوزع الحقائب الوزارية والمناصب السياسية فى الجنوب بين أعضاء تلك القبائل..

وتعتبر قبيلة «الدينكا» أكثر القبائل انتشارا ونفوذا حيث تنتشر فى مدن وقرى وولايات متعددة بالجنوب فضلا عن أن لها امتدادات أخرى فى دول الجوار الإفريقى، وتمثل نحو ٤٠٪ من سكان الجنوب عموما موزعة فى ولايات غرب بحر الغزال وشماله واراب، أبيى، جونقلى، أعالى النيل، والبحيرات.

ويعود نفوذ وتأثير تلك القبيلة إلى قدراتها العسكرية نظرا لسيطرتها على قيادة جيش التحرير بقواتها وعناصرها وأسلحتها المتطورة، بجانب اهتمام القبيلة منذ زمن بعيد بتعليم أبنائها فى الخارج سواء فى المدارس الإثيوبية أو الجامعات الأمريكية أو المصرية أو الكينية أو الأوغندية.

وتُعرف الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو، والممتدة فى أقاليم شرق إفريقيا.. وتنقسم إلى سبع مجموعات عرقية مما يجعلها مصدر قوة فى الجنوب ويهدد وحدتها فى نفس الوقت فبينما يساهم ذلك فى إحكام القبيلة على مقاليد الحكم فى المحليات والوزارات المختلفة فإن ذلك يمكن أن يؤدى إلى انشقاقات عديدة بين تلك الإثنيات المختلفة فى الثقافة والعادات والتقاليد.. وتضم مجموعة «الدينكا بور»، ورغم أنها قبائل قليلة العدد فإنها قوية التأثير نظرا لأن أعضاءها على درجة عالية من التعليم والتأهيل والثقافة وينتمى لها زعيم الجنوبيين الراحل جون جارنج وجورج أتور المنشق أخيرا.

تضم مجموعة «الدينكا قوقيريال» ومنها رئيس حكومة الجنوب الحالى سيلفا كير، «الدينكا يرول»، «الدينكا اقار»، «الدينكا اريل»، «الدينكا تويخ»، «الدينكا نقوك» فى أبيى منها وزير الخارجية السابق دينق ألور.. وتشترك تلك المجموعات فى اللغة بينما تختلف فى العادات والتقاليد وأنماط الحياة.

قبيلة النوير ثانى القبائل نفوذا وانتشارا، تمثل نحو ٢٠٪ من سكان الجنوب و تشمل ولايات أعالى النيل وجونقلى والبحيرات، وتمتد إلى إثيوبيا تعرف باسم قبائل الأنواك، ولقد ساهمت الطبيعة الجغرافية للنوير فى عزلتهم ونزوعهم المستمر إلى الاستقلال مما زاد من صعوبة اختراق مناطقهم، خاصة أنها تضم قوات مسلحة للدفاع عن نفسها ضد أى اعتداء خارجى، وتتميز مناطق النوير بإنتاج النفط.

رياك مشار، الذى شغل بداية التسعينيات منصب نائب رئيس جمهورية السودان يعتبر أشهر السياسيين المنتمين إلى هذه القبيلة بعدما انشق عن جون جارنج وهو حاليا نائب لرئيس الحركة الشعبية بجانب تعبان دينق والى ولاية الوحدة.

تأتى قبيلة «الشُلك» فى المرتبة الثالثة من حيث الانتشار والتأثير فى القبائل النيلية حيث تصل نسبة أعضائها إلى ٨٪ فقط من سكان الجنوب وتعيش فى شريط على الضفة الغربية للنيل الأبيض من «كاكا» شمالا إلى بحيرة «نو» جنوبا، وتضم تلك القبيلة أيضا قوات عسكرية مسلحة تتولى الحفاظ على ممتلكاتها وأرضها.. تتشكل إدارة تلك القبيلة من نظام سياسى مركزى تحت قيادة ملك أو سلطان يطلقون عليه لقب «الرث» الذى يجمع بين السلطة الروحية والأمنية بالحفاظ على العادات المتوارثة والتقاليد القبلية، ومن أبرز السياسيين فى تلك القبيلة باقان أموم أمين عام الحركة الشعبية حاليا ولام اكول الذى انشق عام ١٩٩٠ عن جون جارنج وأصبح وزيرا للنقل فى حكومة البشير قبل أن يعود عام ٢٠٠٣ من جديد إلى صفوف الجيش الشعبى لتحرير السودان.

ومن هنا يعود تنامى نفوذ تلك القبائل نتيجة القوة العسكرية والغلبة التعليمية لها خاصة بقبيلة الدينكا، فهناك نحو ٢ مليون كادر فى جنوب السودان تلقوا تعليمهم فى أوروبا

وأمريكا وعلى درجة عالية من التأهيل العلمى والثقافى وهو ما يشكل نواة قوية للاستقلال. ويأتى توزيع باقى القبائل حيث تتعدد أشكالها فى المجموعات الأخرى مع ضعف تأثيرها ووجودها نظرًا لضعف مستواها التعليمى والثقافى لكنها تمثل فى نفس الوقت رقما فى التوزيع السكانى والاقتصادى للجنوب وقد يشكل تهميشها توترا وبوادر نزاع.

نأتى لمجموعة النيليين الحاميين والتى يمكن احتسابها كأحد أفرع «القبائل النيلية» نظرا لاشتراكهما فى كثير من السمات السلالية واللغوية وفى نمط الحياة خصوصا تربية الماشية، خاصة البقر ويصل ذلك إلى درجة التقديس حتى أنهم يطلقون على أطفالهم ألقاب مثل «مبيور» ومعناه البقر الصغير الجميل كما أنهم يقيسون قوة الأسر هناك بمدى امتلاكهما رؤوس الماشية ويتم الزواج بناء على ذلك، لكن ما يفرق تلك القبائل عن القبائل السابقة لها هو لون البشرة الأقل سوادا من النيليين.

وتنتشر تلك القبائل فى ولايات بحر الغزال والبحيرات وتضم قبائل البارى والمندارى والتوبوسا والتوركاتا والفراتيت واللاتوكا والردنقا وتمثل نحو ١٠٪ من التوزيع السكانى فى الجنوب.

وخلافا للمجموعة السابقة يخضع أعضاء ورؤساء تلك القبائل إلى سلطة قبلية جماعية تتولى إدارة شئونها والحفاظ على عاداتها وهويتها.

وأخيرا الاستوائيون الذين أطلق عليهم هذا الاسم نظرا لانتشارهم فى إقليم الولايات الاستوائية بالجنوب وعلى الحدود مع الدول الإفريقية المجاورة للسودان جنوبا، ويحترفون مهنة الزراعة. وتضم تلك المجموعة عدة قبائل ذات تأثير إقليمى، خاصة أنها تمتد لدول إفريقية مجاورة وتؤثر فى أوضاعها الأمنية وأبرزها قبيلة الزاندى فى ولاية غرب الاستوائية وهى امتداد قبيلة جيش الرب فى أوغندا، ودائما ما يتبادلون التسليح معا، وأيضا قبيلة الأنواك فى ولاية جونقلى وهى امتداد قبيلة النوير فى إثيوبيا وتمثل ١,٥٪ من سكان الجنوب.

هناك قبائل لديها خصومة قديمة مع حكومة الجنوب مثل قبائل المورلى التى تتمتع بروابط قوية مع أوغندا وقوات جيش الرب كما يوجد تعاون بين قبيلة الزاندى وفصائل جيش الرب الموجودة فى مناطق انتشارهم.

يرجع بعض قادة الحركة الشعبية الصراع فى الجنوب إلى تدخل الحكومات المركزية وحيل أجهزتها الأمنية المتنوعة، التى نجحت فى استقطاب بعضهم بالسلطة والمال، لذلك يتوقع المتفائلون منهم أنه بمجرد أن يصبح الانفصال واقعا ملموسا ستتراجع الخلافات بين أبناء الجنوب.. أما المتشائمون فيرون أن الجنوب ظل موحدا طوال نصف قرن بسبب الصراع مع الشمال، وأن الانفصال سيفجر الصراعات الكامنة بين القبائل وتبدأ صفحة جديدة من التنافس على الفوز بأكبر قدر من الثروة والسلطة وسيدخل الجنوب دوامة من التناقض والصراع الدموى المسلح الذى لن ينتهى لأن الخلافات بين القبائل الجنوبية ربما تكون أكثر عمقا وسخونة من الخلافات بين الشمال والجنوب.. ففى مارس ١٩٩١ اندلع صراع مسلح بين قبيلتى الدينكا والنوير أدى إلى شرخ عميق فى الحركة الشعبية، حينها اتهمت الحركة الجبهة بالوقوف خلف الصراع، عبر تهريب السلاح ونشر الفتن بين الفريقين، لكن «مجلس الكنائس السودانية الجديد» نجح فى التقريب بين القبيلتين وتم الصلح بينهما.

يعد ٢٠٠٩ بحق عام الصراع الدموى بين القبائل الجنوبية، لأنه كشف عن هشاشة الوضع الأمنى وضعف سيطرة الحركة الشعبية، على مناطق شاسعة من جنوب السودان.. فقد أودت هذه الصراعات بحياة مئات الجنوبيين، الحصيلة مصرع ٢٥٠٠ شخص ونزوح ٣٥٠ ألفا آخرين فى الوقت الذى لا يزال يضمد الجنوب جراحه بعد خمس سنوات من نهاية الحرب الأهلية المريرة مع الشمال والتى راح ضحيتها مليونا قتيل وأربعة ملايين نازح.

كثير من المهتمين بالشأن السودانى ينظرون بقلق للمعارك المسلحة المتكررة بشكل دائم بين القبائل الجنوبية، خاصة بين قبيلتى «النوير والمورلي» فى ظل توافر السلاح بكميات

ضخمة وانتشار المسرحين من الحرب بعد اتفاقية السلام مع الشمال وتفاقم أزمة البطالة وسوء الأحوال الاقتصادية وتوغل ظاهرة الفقر فى الكثير من مناطق الجنوب مما يشجع على ظهور عصابات النهب والسطو المسلح وسرقة مواشى الرعاة، والهجوم على قوافل المعونات الإنسانية وسيارات الإغاثة وغيرها من أعمال العنف.. ففى مارس ٢٠٠٩ اندلع قتال شرس بين القبيلتين أودى بحياة ٤٥٣ أغلبهم من الأطفال والنساء بسبب هجوم النوير على المورلى انتقاما لسرقة عشرين ألف رأس من البقر مملوكة للنوير قام بسرقتها عصابات من أبناء المورلى وبعد مرور أقل من شهر على الحادث المأساوى وقع هجوم مفاجئ بنيران كثيفة من قبيلة المورلى على النوير.. هذا الهجوم ترتب عليه نزوح أعداد كبيرة من السكان نحو مدينة « بور».. وبعد أيام معدودة قامت قوة من المورلى تقدر بخمسمائة شخص بشن هجوم على ١٦ قرية من قرى النوير وأدت الاشتباكات إلى مصرع ١٧٧ شخصًا ومئات الجرحى، بالإضافة إلى آلاف المشردين والنازحين.. هذا الصراع ربما يكون دليلا على احتمال تعرض الجنوب إلى حروب محلية طاحنة!!

وتخوض قبائل «المورلى» صراعات ومعارك دائمة منذ عقود ماضية حيث يعانى رجال القبيلة من مشكلة عدم الخصوبة والإنجاب، ولهذا اعتادوا على تعويض هذه المشكلة ومقاومة الانقراض بالإغارة على بعض القبائل أو القرى المجاورة وسرقة أطفالهم وقتل ذويهم، مما يدفعهم إلى الدخول فى معارك حامية يكون النصر فيها لأفراد المورلى لبأسهم وقدرتهم الفائقة على القتال والحروب.

الموقف معقد حال تثبيت حكومة الحركة بنزع سلاح المورلى الذى ربما يؤدى إلى إبادة جماعية لهم. ونقلا عن صحفيين سودانيين زاروا مناطق «المورلى» فإن أغلب أبناء هذه القبيلة يتميزون بالعنف ويرتابون جدا فى الغرباء، نسبة التعليم بينهم متدنية للغاية... الإنجاب يعد من أهم المشكلات التى تواجه أفراد القبيلة حيث يعانى أغلب الرجال والنساء من أمراض تناسلية تؤثر على خصوبة الرجال.. وتعود مشكلة عدم الإنجاب فى تلك القبيلة إلى عدة أجيال والمحتمل أنها ليست مشكلة وراثية حيث إنها لم تصب القبائل الأخرى بقدر ما هى مشكلة ثقافية أو مشكلة سلوكية محددة فى المورلى يمكن

علاجها بإجراء أبحاث صحية علمية دقيقة، للوقوف على أسباب تلك الظاهرة اللافتة، لم تقم منظمة الصحة العالمية للوقوف على أسباب هذا المرض. فى ٩ يناير ٢٠٠٩ أقيم فى استاد مدينة ملكال الجنوبية احتفال بمناسبة الذكرى السنوية لتوقيع اتفاقية نيفاشا حضره كل من الرئيس البشير ونائبه الفريق سيلفا كير وفجأة شهد الاستاد أعمال عنف وفوضى بين قبيلتى الدينكا والشلك الجنوبيتين لخلاف حدث بين فِرَق الرقص الشعبى من القبيلتين أيهما يدخل إلى مسرح الاحتفال أولا.. وقُتل فيها العشرات وأصيب المئات وأخذت الأحداث بعد ذلك أبعادا أخرى، حيث أُرجع الحادث لخلاف تاريخى حول تبعية مدينة ملكال نفسها للدينكا أم للشلك؟! فالصراع هنا مبدأ أساسى فى التعامل فهم يختلفون حتى فى أوقات الاتفاق.

فى يونيو هاجمت قبيلة جيكانى نوير- جماعة فرعية من قبائل النوير الكبيرة - سفنا محملة بمساعدات غذائية تابعة للأمم المتحدة فى نهر السوباط بالقرب من المناطق التى تسكنها قبيلة لو نوير فى جونقلى، مما أسفر عن مقتل ٤٠ من الجنود الجنوبيين وطاقم السفينة.. كما هاجمت جماعة المورلى فى أغسطس قرية صيد تابعة لقبيلة لو نوير قرب بلدة أكوبو بولاية جونقلى، مما أسفر عن مقتل ١٨٥ شخصا وجنودا جنوبيين كانوا يحرسون المخيم. ولم يمر الشهر حتى هاجم نحو ٨٠٠ شخص من قبيلة لو نوير قرية ورنيول التى تسكنها قبيلة الدينكا بور فى ولاية جونقلى مما أودى بحياة ٣٨ وإصابة ٧٦ آخرين. كما هاجمت مجموعة كبيرة من مقاتلى نفس القبيلة « لو نوير» فى سبتمبر قرية دوك باديت التى تسكنها قبيلة الدينكا هول فى جونقلى، والنتيجة مقتل أكثر من ١٠٠ شخص.

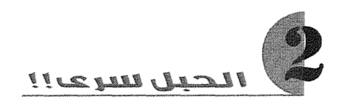
مسلسل القتل والإغارة مستمر بين القبائل، ففى أكتوبر ٢٠٠٩ قتل ٢٣ شخصا على الأقل وأصيب ٢١ آخرون، فى غارات متبادلة على الماشية بين قبيلتى المندارى والدينكا بور. وفى نوفمبر نصب مسلحون كمينا لسيارة تقل وزير الزراعة فى حكومة الجنوب سامسون كولجى، مما أسفر عن إصابة الأخير ومقتل خمسة من مرافقيه. وفى نفس الفترة، قتل سبعة على الأقل خلال هجوم شنه مقاتلون من قبيلة المندارى على جماعة الدينكا الياب المنافسة فى مقاطعة أويريال بولاية البحيرات.

وختاما لعام ٢٠٠٩ قتل ١٧ شخصا فى ديسمبر حين نصب مدنيون مسلحون كمينا لجنود من جنوب السودان، كانوا يحاولون نزع سلاح القبائل إثر قتال عنيف دار بين الطرفين. فى يناير ٢٠١٠ هاجم رجال من قبائل النوير رعاة ماشية من قبيلة الدينكا فى منطقة التونج الشرقية - وهى منطقة نائية منتجة للنفط فى جنوب السودان - واستولوا على نحو خمسة آلاف رأس من الماشية، بعد صدامات عنيفة خلفت ١٣٠ قتيلا و٥٤ جريحا على الأقل فى صفوف الطرفين... أما فى منتصف ٢٠١٠ فقد حدث هجوم لأفراد من قبيلة النوير جاءوا من منطقة مايوم (فى ولاية الوحدة الجنوبية) على مجموعة من قبيلة الدينكا فى ولاية واراب المجاورة بسبب الخلاف على الماشية وكانت الحصيلة «مصرع ١١ قتيلا من النوير و١٥ من الدينكا».. هذا الحادث أعاد إلى الأذهان الصراع الدموى الطويل بين الدينكا والنوير الذى بلغ ذروته فى التسعينيات من القرن الماضى الذى سقط فيه عشرات القتلى من الجانبين.

وهكذا ظل الجنوب ولا يزال مسرحا وتربة خصبة للعديد من حلقات الكر والفر وأحداث العنف الدموية المستمرة بين القبائل، بسبب الصراع على المرعى والماشية فى إطار من القبلية العمياء التى تهدد أمن واستقرار منطقة جغرافية غنية بالموارد والثروات نتيجة التركيبة العرقية والإثنية والدينية المتداخلة.



جون جارنج فى شبابه



الحبل سرى!!

المشهد من أعلى خلاب.. الخضرة تكسو الأرض.. النيل الأبيض يتفرع إلى عدة أنهار بعضها يتلاقى مكونا جزرًا شديدة الخصوبة والآخر ممتد على مرمى البصر مثل ثعبان رأسه فى الخرطوم وذيله فى كينيا وأوغندا، بينما جسمه ينساب بسهولة عند جوبا.

كلما اقتربت الطائرة من الأرض زادت الصورة روعة وجمالا.. القطيات متناثرة فى أماكن متباعدة كأنه لا يوجد مساكن غيرها.. الأمطار متواصلة تغسل الأشجار الاستوائية العالية..

دقائق معدودة كنا خارج المطار.. أغلب فنادق المدينة عبارة عن قرى سياحية صغيرة يملكها مقاتلون سابقون فى الحركة الشعبية من أبناء قبيلة الدينكا.. بها خدمات يصعب توافرها خارج نطاقها.. مياه الشرب والكهرباء أكثر الأشياء ندرة فى جوبا.. المدينة تمتد على رقعة أفقية عريضة لكن أغلب أحيائها يبدو عليها الفقر والتواضع.. حى الوزراء الأحدث والأهم.. أمام هذا الحى طريق ممهد فريد فهو عبارة عن سلسلة من القصور المتجاورة لكل قصر حديقته الشاسعة وبوابته المستقلة وعادة ما تتحرك بين هذا الحى سيارات من ماركة (هامر) الأمريكية الشهيرة.

أحد الوزراء استقبلنا فى قصره الذى كان لا يزال تحت التشطيب.. الوزير الجنوبى ظل حريصا طوال الزيارة على أن يؤكد أنها المرة الأولى التى يعيش فيها قادة الحركة الشعبية داخل بيوت من هذا النوع.. بعد رحلة من النضال والحروب والقتال مع الشمال قضوا أغلبها بين الأحراش ووسط الغابة حتى تحقق السلام عام ٢٠٠٥ حيث حملت لهم

اتفاقية السلام البشرى إما بدولة علمانية ديمقراطية أو دولة مستقلة بعيدا عن ظلم الشمال..

جوبا هى عاصمة الولاية الاستوائية الوسطى، وتعد عاصمة الجنوب الذى يضم نحو ١٠ ولايات، موزعة فى ٣ أقاليم كبرى.

جنوب السودان بأقاليمه الثلاثة ليس وحدة متصلة؛ حيث تصعب الحركة بين الأقاليم الثلاثة التى تمثل نصف مساحة السودان تقريبًا، ففى الغرب، إقليم بحر الغزال، يصعب بل يستحيل تواصله مع إقليم أعالى النيل فى الشرق، وحتى التواصل بين بحر الغزال مع الجنوب؛ حيث إقليم الاستوائية يتم من خلال الطائرة التى تستغرق مدة الطيران فيها من جوبا إلى واو نحو ١٥٠ دقيقة، وهناك صعوبة بالغة فى التواصل بينهما عبر الطرق البرية، لأسباب أمنية وعدم توافر الطرق المهدة، بالإضافة إلى الأمطار التى تتساقط بغزارة معظم أشهر السنة، أما أعالى النيل فمن يريد أن يصل إليها من الإقليمين الآخرين عليه أن يذهب أولا إلى الخرطوم ومنها يستقل الطائرة إلى ملكال.

تعداد السكان كان إحدى نقاط الخلاف الدائمة بين شريكى الحكم، وآخر إحصاء رسمى، أثبت أن إجمالى سكان الجنوب نحو ٨ ملايين نسمة لكن هناك تقديرات تشير إلى أن عدد سكان أهل الجنوب مجتمعين يتجاوز ١٠ ملايين نسمة، منهم أكثر من مليون ونصف المليون جنوبى نازحون أو مقيمون فى الشمال، بينما تؤكد حكومة الجنوب أن تعداد أهل الإقليم أكثر مما تتحدث عنه الإحصاءات.. الخلاف حول الإحصاء يتكرر مع الحديث عن التوزيع النسبى للديانات المختلفة.

مجلس الكنائس العالمى أجرى إحصاء بهذا الخصوص فى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضى وكانت نتيجته كالآتى: نسبة المسلمين فى الجنوب ١٨٪، أما المسيحيون فنسبتهم ١٧٪، فى حين بلغت نسبة الوثنيين ٦٥٪.

لكن المجلس الأعلى لمسلمى الجنوب؛ وهو هيئة غير رسمية لديه إحصائيات مختلفة،

حيث يرى أن نسبة المسلمين قفزت فى السنوات الأخيرة إلى ٣٥٪، بينما تصل نسبة الوثنيين إلى ٣٥٪، يليهم المسيحيون ٣٠٪.. هذه النسب لا تعترف بها حكومة الجنوب، ولم يهتم أحد بأهمية الحديث عن التقسيم السكانى وفقا للعقيدة وهذا يفسر عدم دقة أى احصاء بخصوص هذا الموضوع.

تنتشر المساجد فى ولايات الجنوب حيث يوجد نحو ١٠٠ مسجد جامع موزعة على المدن الرئيسية فى الجنوب.. يعد مسجد الملك فاروق فى مدينة ملكال الأقدم على الإطلاق حيث أمر الملك فاروق ببنائه فى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضى، وكذلك مسجد مدينة بور العتيق ومسجد رمبيك الذى بنى عام ١٩٣٥ ويعتبر جزءا من تاريخ المدينة الأثرى. بالإضافة إلى عدد من المساجد التى تم بناؤها فى العقود الأخيرة بأموال تبرع بها بعض الأثرياء الخليجيين.. النموذج على ذلك مسجد الصباح بوسط مدينة جوبا، الذى تحمل تكاليف بنائه أمير الكويت الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح فى أواخر ثمانينيات القرن الماضى، كما أنشأ أيضا حيا سكنيا كامل المرافق يحمل اسم الكويت حتى الآن فى العاصمة جوبا.. حى الكويت يعتبر من أهم الأحياء التى تقطنها الطبقة المتوسطة فى المدينة.. لاحظت أن العلاقة بين المسلمين وغيرهم من أصحاب العقائد والديانات الأخرى مستقرة.. لأن طبيعة الحياة القبلية تفرض نفسها بقوة على سلوك الأفراد وتصرفاتهم، وكلما بعدت القبائل عن المدن تراجعت الاحتكاكات العقائدية، بل وتلاشت أى فروق بين أفراد القبيلة، ولذلك ليس غريبًا أن تجد داخل الأسرة الواحدة المسلم والمسيحى والوثنى، ومن المألوف أن تتزوج المسلمة من وثنى أو مسيحى، وكذلك ينتشر زواج المسلم من وثنية أو مسيحية، بل إنه فى كثير من الأحيان يكون للزوج المسلم زوجة مسلمة وأخرى مسيحية وثالثة وثنية... فى عام ٢٠٠٨ شهدت بعض الولايات نزاعات محدودة حول ملكية بعض المدارس والمساجد.. وبعدها تدخل سيلفا كير وأصدر قرارا ملزما للولاة بعدم التعدى على أملاك أى من الديانات الموجودة، وصمم على إعادتها إلى أصحابها.

هناك العديد من العوامل المختلفة التى أسهمت فى انتشار الإسلام بالجنوب ومنها

العلاقات الاجتماعية والمعايشة بين القبائل المتجاورة جغرافيا ثم التزاوج والمصاهرة، التجارة والتعليم والرحلات الكشفية، إضافة إلى الثورة المهدية والطرق الصوفية وجهود المنظمات الإسلامية، وتعتبر فترة حكم الفريق إبراهيم عبود من الفترات المهمة التى انتشرت فيها الدعوة الإسلامية فى الجنوب، بعد أن تم توحيد المنهج القومى وكانت هناك جهود كبيرة فى محو الأمية وتعليم اللغة العربية وانتشار خلاوى تحفيظ القرآن، تلت هذه الفترة حقبة الصحوة الإسلامية، إذ وصلت المنظمات والجمعيات الإسلامية ومنها منظمة الدعوة الإسلامية والوكالة الإسلامية للإغاثة ثم جاءت فترة حكم الإنقاذ.. المفارقة أن المجاهدين أسهموا بدور كبير فى نشر الدعوة إلى الإسلام والإصلاح الاجتماعى أثناء فترة الحرب والقتال.

وتعتبر السمة الغالبة لأقاليم الجنوب الفقر الشديد وتردى الخدمات الأساسية، يطلق الإعلام على الجنوب «أرض الماء والعطش».. وترتب على الواقع الاقتصادى المتردى ظهور قلة من قطاع الطرق وأمراء الحرب لاحتراف السرقة والنهب المسلح.. بعض هؤلاء يستهدف المسلمين الجنوبيين، ويتعمدون اضطهادهم وإيذاءهم باعتباره واجبًا مقدَّسا، انتقاما من الدولة الإسلامية فى الشمال.. هذه الأجواء دفعت بعض المسلمين فى وقت من الأوقات إلى تسمية أبنائهم بأسماء مسيحية وقبلية؛ تجنبا لاضطهادهم والتنكيل بهم، كما أدى انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع أثناء الحرب إلى لجوء بعض المسلمين لإخفاء هويتهم من أجل الحصول على المعونات التى تقدمها الكنائس ومنظمات الإغاثة العالمية.

«عبد الله دينق نيال» من أبرز الشخصيات الجنوبية المسلمة القادرة على توحيد وتمثيل مسلمى الجنوب، رغم إخفاقه فى المنافسة بالانتخابات الرئاسية التى جرت فى أبريل ٢٠١٠ حيث أعلن حزب المؤتمر الشعبى المعارض بزعامة حسن الترابى ترشيحه للرئاسة فى مواجهة البشير.. دينق عين واليا لولاية النيل الأبيض عام ١٩٩٤، وعندما وقع الخلاف بين البشير والترابى عام ١٩٩٩ انضم إلى الحزب الذى شكله الترابى عقب انشقاقه عن الحزب الحاكم، وكان نيال قد عمل أستاذا بجامعة جوبا عام ١٩٨٥، كما كان أول وزير

للإرشاد والأوقاف فى حكومة الرئيس عمر البشير عام ١٩٨٩، ودرس بالأزهر الشريف، ويتمتع بعلاقات قوية مع مصر، والكثير من الدول العربية.

جاء ترشيح عبد الله دينق ليحمل رسالة رمزية كبيرة، باعتباره من مواليد منطقة بور بجنوب السودان، وهى نفس المنطقة التى ولد فيها الزعيم الجنوبى الشهير جون جارنج مؤسس الحركة الشعبية لتحرير السودان.

البعض رأى فى ترشيحه بادرة حسن نية تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان.. فيما رأى البعض الآخر فى ذلك محاولة لتقديمه كمرشح للمعارضة باعتباره يجمع بين الجنوب فى أصوله العرقية والشمال فى توجهاته الثقافية.. فريق ثالث اعتبر ترشيحه خطوة انتخابية تخاطب وجدان قطاع كبير من الجنوبيين والشماليين، فى الوقت الذى تصاعد فيه الحديث عن انفصال الجنوب عن الشمال.

بعض الشخصيات الجنوبية المسلمة الذين التقيتهم فى جوبا يفضلون الوحدة على الانفصال ليظل التواصل مستمرا مع الدولة المسلمة فى الشمال.. يظنون أن الانفصال معناه قيام دولة مسيحية تهدد وجودهم، وستنظر لهم كطابور خامس للشمال يجب الحيطة والحذر منه.. لكن المؤكد أن المسلمين مندمجون فى جميع مناحى الحياة بلا تفرقة ولا عنصرية خاصة أن الثقافة الإفريقية هى البوتقة التى ينصهر فيها الجميع بصرف النظر عن عقائدهم المختلفة لذلك فإن المتفائلين ينظرون إلى مسلمى الجنوب على أنهم سيكونون بمثابة حبل سرى يضمن بقاء التواصل والتعاون بين الشمال والجنوب بصرف النظر عما تنتهى إليه الأمور، بينما ينظر المتشائمون إلى على أنهم سيكونون عرضة للانتقام والتنكيل من جانب المتطرفين فى الجنوب.

المشكلة الحقيقة التى تواجه مسلمى الجنوب فى المستقبل هى، عدم وجود هيئة أو كيان مؤسسى موحد يمثلهم ويتحاور نيابة عنهم مع حكومة الجنوب، كما يرى بعضهم أن اتفاقية السلام أهملت ترتيب أوضاعهم المستقبلية، حيث نصّت على تشكيل مفوضية لغير المسلمين فى الشمال ولم تهتم بتشكيل مفوضية مماثلة لمسلمى الجنوب.



الصراع القبلى لا ينتهى فى الجنوب

3 حلم «أتور»

لم يكن أمام «المؤتمر الوطنى» للخروج من مأزق الانفصال سوى البحث عن محاولات اختراق للحركة الشعبية كرد فعل على توجهاتها الانفصالية وتحريضها الجنوبيين على التصويت لصالح الانفصال.. المؤتمر عثر على ضالته فى جماعات منشقة عن «الحركة» منها الدكتور لام أكول أحد أبناء قبيلة (الشلك) المنافسة للدينكا فى الجنوب أبرز قيادات الحركة السابقة الذى انشق عنها، وبدأ فى إنشاء حزب سياسى جنوبى فى الشمال ينافس الحركة الشعبية، وألف كتابا مهما نُشر على نطاق واسع فى الخرطوم بعنوان «الحركة الشعبية لتحرير السودان ثورة إفريقية» الكتاب يكشف عن الأخطاء التى وقعت فيها الحركة أثناء الحرب مع الشمال.

حكومة البشير كررت السيناريو مع جماعة الجنرال المنشق عن الحركة «جورج أتور» وتحمست لتقديم الدعم لهذه الجماعات واستقطاب العديد من المقاتلين السابقين فى صفوف الحركة وتوظيف أحقاد بعض القبائل الجنوبية الصغيرة الغاضبة من احتكار قبيلة «الدينكا» القسم الأكبر من السلطة والثروة فى الجنوب.

وُلد جورج أتور فى قرية صغيرة بولاية جونجلى الجنوبية الغنية بالنفط عام ١٩٦٤، التحق بالجيش الشعبى (قوات الحركة الشعبية)، وتدرج فى رتبه إلى أن رقى لرتبة فريق، وأصبح نائب رئيس هيئة الأركان للتوجيه المعنوى.. حكومة الخرطوم تعتبر جماعة أتور كبرى الجماعات التى تقاتل الحركة الشعبية الآن فى الجنوب، خاصة أنه كان زميلا لزعيم الحركة سيلفا كير فى الحرب ضد الشمال التى دامت أكثر من عقدين، . وهو

عضو بمجلس دفاع الحركة وقد أعلن أتور تمرده عقب فشله فى انتخابات أبريل ٢٠٠٩ حيث كان مرشحا لمنصب حاكم ولاية «جونجلي»، واتهم أتور الحركة بالتزوير، وقاد حربا ضد قوات الجيش الشعبى، سقط فيها المئات حتى الآن، تعتبرها الحركة الشعبية جزءا من مخطط المؤتمر الوطنى، لزعزعة الجنوب.

يدعى الفريق أتور أن غياب الممارسة الديمقراطية والشفافية بالجنوب هما سببا انشقاقه عن الحركة.

واتهم قيادات الحركة الشعبية بتزوير الانتخابات التشريعية ومساعدة من وصفهم بـ«اللصوص» فى الوصول إلى السلطة.. فى مقابلة صحفية قال: نتفق مع المؤتمر الوطنى إذا اتهم الحركة بالتزوير، وأن كل أعضاء الوطنى الذين قاطعوا الانتخابات فى الجنوب تمت سرقة أصواتهم من قبل الحركة مثلما وقع معه. ورفض وصفه بالمنشق: «نحن الحركة الشعبية الأصيلة ولم ننشق، وإذا كانت هذه الأقلية التى تَدعى أنها هى الحركة الشعبية فيجب أن تحترم مبادئ الحركة، وأضاف «أن المبدأ الرئيسى فيها هو الديمقراطية. ولسنا مصرين على أن نحارب، وإذا استطاعت حكومة سيلفا كير أن تسمع صوت السلام، فنحن مستعدون لذلك أيضا» وحذر أتور سكان مقاطعتى (دوك فديت وأيوت) من اندلاع حرب شاملة فى الجنوب فى حال عدم الاستجابة لمطالبه، وأكد أنه ليس وحده، وأنه يحظى بتأييد داخل الجيش الشعبى. فى المقابل هدد اللواء كوال ديم كوال، المتحدث باسم الجيش الشعبى، قوات أتور بعمل عسكرى حال استمراره فى التمرد، ووصف تصريحاته بشأن انضمام أفراد من الجيش الشعبى إليه بالإدعاءات الكاذبة. وقال إن قواته لا تزيد على المائة جندى، وإنهم هربوا الآن إلى خارج المناطق المأهولة بالسكان.

الجنرال المنشق تعهد فى أكثر من مناسبة أنه سيسقط حكومة سيلفا كير نافيا تلقيه أى دعم من الشمال، من أجل تأجيل أو تعطيل مسيرة السلام، كما برر انقلابه بأنه كان يحارب ضمن صفوفه لتحرير السودان، منذ عام ١٩٨٣، من أجل ٤ أهداف هى تحقيق الديمقراطية فى السودان، العدالة والحرية والمساواة. وكان من بين بنود اتفاقية السلام

الشامل التى وقعت فى يناير عام ٢٠٠٥ إجراء انتخابات حرة ونزيهة فى كل السودان. ولما جرت الانتخابات فى أبريل ٢٠٠٩، وكان مرشحا لمنصب والى ولاية جونجلى.. لكن هذه الانتخابات خيبت كل آماله الإصلاحية من أجل نهضة الجنوب فكانت مزورة. وهو لا يُحمل الحركة مسئولية التزوير لكنه يتهم مجموعة صغيرة بداخلها تريد أن تحتكر السلطة، قامت بالتزوير. ورغم أن الدلائل كانت تشير إلى فوزه فإن النتيجة جاءت معاكسة.. ومع ذلك لم يعترض، بل التزم منزله.. حاولوا التحرش به، وأرسلوا مجموعات مسلحة للقبض عليه. لكن أنصاره داخل الجيش الشعبى، رفضوا ما يحدث له، وتمردوا على قرارات قيادة الجيش الشعبى.

نشب أول نزاع مسلح عندما أطلقت أول طلقة فى منطقة اسمها (دوليفل) بولايته.. وبعد الانفجار.. حاول فتح حوار معهم، وطلب منهم عدم تطوير الأمور، ووضع ٣ شروط لوقف إطلاق النار، هى أن يقوم مؤتمر جامع يشارك فيه جميع القوى السياسية الجنوبية، لإصدار توصيات حول القضايا محل الخلاف. على أن تقوم حكومة قومية بتنفيذ هذه التوصيات، وإصدار قرار بإلغاء نتائج الانتخابات المزورة.

لكنهم رفضوا الشروط، واستمروا فى محاربته وأعوانه، الذين قاوموهم ببسالة وهم مضطرون حيث لم يتركوا لهم الخيار، فقد كانوا فى حالة دفاع عندما أرسلت الحركة جيشا قوامه «فرقة» كاملة العتاد، لكن جماعة من ضباط الجيش الشعبى انضمت إليه، بعضها يوجد فى مناطق جنوبية أخرى غير جونجلى التى ينتمى إليها مثل ولاية الوحدة، وفى الصراع المشتعل بينهم قتل من الحركة نحو سبعين، وبهذا الانشقاق تحولت الحركة من أهدافها الإصلاحية الداخلية إلى أهداف عسكرية بحتة من أجل الانفراد بالسلطة.

أتور برر تمسكه بالشروط التى وضعها خاصة المطالبة بإلغاء الانتخابات بأنها كانت مزورة.. ولابد من تشكيل حكومة قومية تجمع كل ألوان الطيف السياسى الجنوبى، لتعد للاستفتاء، ولضمان إجرائه فى نزاهة وشفافية، ليعبر عن رأى أبناء الجنوب الحقيقى، خوفا من تزويره هو أيضا من جانب حكومة سيلفا كير. وإذا لم تلغ نتائج الانتخابات فإن

حكومة سيلفا كير ستقوم بتزويره لا محالة، ومن هنا كان لزاما التخلص منها أولا، وتكون مهمة الحكومة القومية التحضير للانفصال.. ومن ثم الدعوة إلى انتخابات جديدة نزيهة لتحديد من يحكم الجنوب.

الأمم المتحدة حاولت التدخل كوسيط لتخفيف الصراع بين جماعة جورج أتور وقادة الحركة وقامت بمجهودات كبيرة من أجل التوفيق بينهم، لكن الجيش الشعبى رفض الحوار، كما أن هناك محاولات أجراها مجلس الكنائس السودانية، لكن بلا جدوى أيضا، حيث عبرت تلك الأطراف عن مخاوفها من انفلات السلطة من بين أيديهم فى حالة عدم الاستجابة لمطالب أتور وجماعته.

جماعة أتور كانت على قناعة تامة بقدرتها على مواجهة الجيش الشعبى وهزيمته خاصة مع وجود تعاطف من معظم أفراده، بعد أن نجح فى ضم نحو ٣٥ ألف جندى خلال أشهر معدودة، وهذا دليل على الإقبال الكبير على حركته ووجود تأييد من الكثيرين خاصة أن العديد من العناصر كانوا غير راضين عن قيادات الجيش، بمن فيهم سيلفا كير، مما أدى إلى تمرد عدد كبير من هؤلاء وانضمامهم إلى أتور والتعامل معهم كأعداء لهم، ولمبادئ الحركة. خصوصا بعد السيطرة على كل ضواحى ولايات أعالى النيل الكبرى (٣ ولايات من ١٠) ما عدا المدن الكبرى فيها، كما أن لهم وجودًا ضئيلا فى المناطق الاستوائية، وبحر الغزال. ويزعم أتور بأن هناك تمثيلاً من كل قبائل الجنوب داخل حركته الناشئة ولكن الأغلبية من قبيلة «النوير»، «ثالث أكبر قبيلة فى الجنوب من حيث العدد، بعد الدينكا والشلك».

كانت العقبة الكبرى فى ضعف الإمكانيات وعدم وجود أى دعم مالى أو لوجيستى من أى جهة سوى استخدام الأسلحة والذخيرة التى يمتلكها المنضمون من قبل الجيش الشعبى. وفى هذا الإطار دائما ما حرصوا على نفى أى علاقة مع المؤتمر الوطنى، إلا من خلال اتفاقية السلام، وأن كل تلك الأقاويل مجرد أكاذيب مغرضة ومستفزة تتناقض مع أهدافهم الإصلاحية من أجل استقرار الجنوب لا العكس. وحركة أتور لا ترى أى مشكلة مع الشمال وأن البشير لم يتدخل فى شئون الجنوب واحترم تنفيذ معظم بنود

الاتفاقية، لكن العداء الحقيقى مع من تعمدوا سرقة الأصوات وظلم الشعب، فأهدافهم ليست شخصية، بل هى لصالح الجميع. أولها حكومة قومية فى الجنوب تحترم أهداف ومبادئ الحركة الشعبية الأربعة باعتبارها حركة وحدوية تؤمن بالجنوب الجديد، الذى يتساوى فيه الجميع فى الحقوق والواجبات.. انتخابات عامة حرة ونزيهة خلال عام ونصف العام، تشرف عليها بالكامل الأمم المتحدة، إقامة حوار جاد صريح مع الشمال فى محاولة للعيش جميعا تحت مظلة وطن واحد دون مشكلات أو صراعات، فإن لم يكن فلا بديل عن الانفصال.

واصل اتور حربه ضد الاستبداد، الحريات فى رأيه أهم شىء داخل أى دولة مستقرة ولابد لسيلفا كير من سماع صوت العقل، فرغم أن الجنوب عاش لأكثر من ٥٠ عاما فى حروب، حتى تعبوا واستنزفوا.. لكن لا يوجد خيار ثالث.. خاصة إذا أصر كير على تجاهل مرارة الحرب، ونسى مبادئ الحركة.

حركة أتور تعد مؤشرًا على مدى احتقان الوضع بين الجنوبيين أنفسهم وأن العنف مستشر بلا هوادة بينهم مما يهدد أمن الجنوب، وربما يؤدى إلى ميلاد حركة تمرد جديدة ومن ثم يستمر الصراع فى الجنوب للأبد.



إسماعيل الأزهري يرفع علم استقلال السودان ١٩٥٦



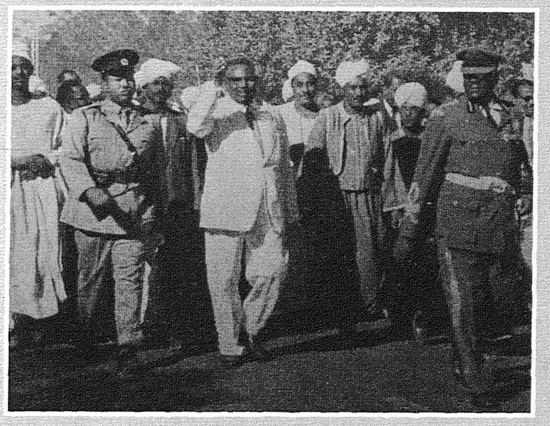
الفصل الثامن

«وثائق»

١ - خطاب الأزهري

٢ - البيان الأول لثورة الإنقاذ

٣ - اتفاق تقاسم السلطة



جولة للأزهرى عقب إعلان استقلال السودان

1 خطاب الأزهرى

اللهُم يا ذا الجلال يا مالك الملك يا واهب العزة والاستقلال نَحمدُكَ ونشكُركَ ونستهديكَ نطلب عفوكَ وغُفرانك ونسأل رشدك أنتَ الموفِق والمُعين، ليس أسعد فى تاريخ السودان وشعبه من اليوم الذى تتم فيه حريته ويستكمل فيه استقلاله، تتهيأ له جميع مقومات الدولة ذات السيادة، ففى هذه اللحظة: الساعة التاسعة تماما فى اليوم الموافق أول يناير ١٩٥٦م، ١٨ جمادى الثانى ١٣٧٥هـ، نعلن مولد جمهورية السودان الديمقراطية المُستقلة ويرتفع علمها المُثلث الألوان ليخفق على رقعته وليكون رمزا لسيادته وعزته إذ انتهى بهذا اليوم واجبنا فى كفاحنا التحررى فقد بدأ واجبنا فى حماية الاستقلال وصيانة الحرية وبناء نهضتنا الشاملة التى تستهدف خير الأمة ورفعة شأنها ولا سبيل إلى ذلك إلا نسيان الماضى وطرح المخاوف وعدم الثقة، وأن نقبِل على هذا الواجب الجسيم إخوة متعاونين وبنيانا مرصوصا يشد بعضه البعض، وأن نواجه المستقبل كأبناء أمة واحدة متماسكة قوية ولا يسعنا فى هذه المناسبة إلا أن نُمجد هذا الشعب الأبى على حيويته وإيمانه وجهده الذى أثمر أطيب الثمرات، وأرى واجبا على فى هذه اللحظة التاريخية أن أزجى الشكر إلى جمهورية مصر وحكومة المملكة المتحدة اللتين أوفتا بعهدهما وقامتا بالتزاماتهما التى قطعتاها على نفسيهما فى اتفاقية فبراير ١٩٥٣م وهما اليوم فى هدوء وبنفس راضية تطويان علميهما اللذين ارتفعا فوق أرض الوطن ستا وخمسين عاما ليرتفع فى مكانهما عاليا خفاقا علم السودان الحر المستقل، ويهمنى أن أسجل شكرى للجنة السودانية وللدول السبع التى قبلت مساندتنا ورضيت الاشتراك فى اللجنة الدولية التى كان مقررا أن تشرف على إجراءات تقرير المصير، ولا أنسى أن أسجل شكرى للدول

التى سارعت بإرسال ممثلين لها فى السودان وحتى قبل إتمام الاستقلال ويشرفنا أن يكون ممثلوها من ضباط الاتصال السابقين بيننا الآن، إن شعبنا قد صمم على نيل الاستقلال فناله، وهو اليوم مصمم على صيانته وسيصونه، وما دامت إرادة الشعب هى دستورنا فسنمضى فى طريق العزة والمجد والله هادينا وراعينا ومؤيدنا وناصرنا، و ﴿ إِن يَنصُرْكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾ (آل عمران: ١٦٠) والسلام.

إسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء



البيان الأول لثورة الإنقاذ

أذاعه العميد عمر البشير صباح الثلاثين من يونيو ١٩٨٩م.

البيان رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب السودانى الكريم:

إن قواتكم المسلحة المنتشرة فى طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السودانى وصونا للعرض والكرامة وتترقب بكل أسى وحرقة التدهور المريع الذى تعيشه البلاد فى شتى أوجه الحياة وقد كان من أبرز صوره فشل الأحزاب السياسية بقيادة الأمة لتحقيق أدنى تطلعاتها فى الأرض والعيش الكريم والاستقرار السياسى، حيث عبرت على البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة وما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية زلزل الاستقرار وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام.

أيها المواطنون الكرام:

لقد عايشنا فى الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة ومؤسسات دستورية فاشلة وإرادة المواطنين قد تم تزييفها بشعارات براقة مضللة وبشراء الذمم والتهريج السياسى، ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن إلا مسرحا لآخر قرارات السادة ومشهدا للصراعات

والفوضى الحزبية وحتى مجلس رأس الدولة لم يكن إلا مسخا مشوها أما رئيس الوزراء قد أضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها فى كثرة الكلام والتردد فى السياسات والتغلب فى المواقف حتى فقد مصداقيته.

أيها المواطنون الشرفاء:

إن الشعب مسنودا بانحياز قواته المسلحة قد أسس ديمقراطية بنضال ثورته فى سبيل الوحدة والحرية، ولكن العبث السياسى قد أفشل التجربة الديمقراطية وأضاع الوحدة الوطنية بإثارة النعرات العنصرية والقبلية حتى حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد إخوانهم فى دارفور وجنوب كردفان علاوة على ما يجرى فى الجنوب من مأساة وطنية وإنسانية.

مواطنى الأوفياء:

إن عداوات القائمين على الأمر فى البلاد فى الفترة المنصرمة ضد القوات المسلحة جعلتهم يهملون عن قصد إعدادها لكى تقوم بواجبها فى حماية البلاد، ظلت قواتكم المسلحة تقدم ارتالاً من الشهداء كل يوم دون أن تجد من هؤلاء المسؤولين أدنى الاهتمام فى الاحتياجات أو حتى الدعم المعنوى لتضحياتها مما أدى إلى فقدان العديد من المواقع والأرواح حتى أضحت البلاد عرضة للاختراقات والانسلاب من أطرافها العزيزة هذا فى الوقت الذى نشهد فيه اهتماما ملحوظا بالمليشيات الحزبية.

أيها المواطنون الكرام:

وكما فشلت حكومات الأحزاب السياسية فى تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد فقد فشلت أيضا فى تحقيق السلام الذى رفعته الأحزاب شعارا للكيد والكسب الحزبى الرخيص حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة وكل ذلك يؤثر سلبا على قواتكم المسلحة فى مواقع القتال وهى تقوم بأشرف المعارك ضد المتمردين، ولا تجد من الحكومة عونا على الحرب أو السلام هذا وقد لعبت الحكومة بشعارات التعبئة العامة دون جد أو فعالية.

مواطنى الشرفاء:

لقد تدهور الوضع الاقتصادى بصورة مزرية وفشلت كل السياسات الرعناء فى إيقاف هذا التدهور ناهيك عن تحقيق أى قدر من التنمية فازدادت حدة التضخم وارتفعت الأسعار بصورة لم يسبق لها مثيل واستحال على المواطنين الحصول على ضرورياتهم إما لانعدامها أو لارتفاع أسعارها، مما جعل كثيرا من أبناء الوطن يعيشون على حافة المجاعة وقد أدى هذا التدهور الاقتصادى إلى خراب المؤسسات العامة وانهيار الخدمات الصحية والتعليمية وتعطل الإنتاج وبعد أن كنا نطمح أن تكون بلادنا سلة غذاء العالم أصبحنا أمة متسولة تستجدى غذاءها وضرورياتها من خارج الحدود وانشغل المسئولون بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة وكل هذا مع استشراء الفساد والتهريب والسوق السوداء مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراء يوما بعد يوم بسبب فساد المسئولين وتهاونهم فى ضبط الحياة والنظام.

أيها المواطنون الشرفاء:

قد امتدت يد الحزبية والفساد السياسى إلى الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام مما أدى إلى انهيار الخدمة المدنية وقد أصبح الولاء الحزبى والمحسوبية والفساد سببا فى تقدم الفاشلين فى قيادة الخدمة المدنية وافسدوا العمل الإدارى وضاعت على أيديهم هيبة الحكم وسلطات الدولة ومصالح القطاع العام.

مواطنى الكرام:

إن إهمال الحكومات المتعاقبة على الأقاليم أدى إلى عزلها عن العاصمة القومية وعن بعضها فى انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية وانفراط عقد الأمن حتى افتقد المواطنون ما يحميهم ولجأوا إلى تكوين الميليشيات، كما انعدمت المواد التموينية فى الأقاليم إلا فى السوق الأسود وبأسعار خرافية.

أيها المواطنون:

لقد كان السودان دائما محل احترام وتأييد كل الشعوب والدول الصديقة لكن اليوم أصبح فى عزلة تامة، والعلاقات مع الدول العربية أضحت مجالا للصراع الحزبى وكادت البلاد تفقد كل أصدقائها على الساحة الإفريقية وقد فرطت الحكومات فى بلاد الجوار الإفريقى حتى تضررت العلاقات مع أغلبها وتركت الجو لحركة التمرد تتحرك فيه بحرية مكنتها من إيجاد وضع متميز أتاح لها عمقا استراتيجيا لضرب الأمن والاستقرار فى البلاد حتى أنها أصبحت تتطلع إلى احتلال وضع السودان فى المنظمات الإقليمية والعالمية، وهكذا انتهت علاقات السودان من العزلة مع العرب والتوتر مع إفريقيا إزاء الدولة الأخرى.

أيها المواطنون الأوفياء:

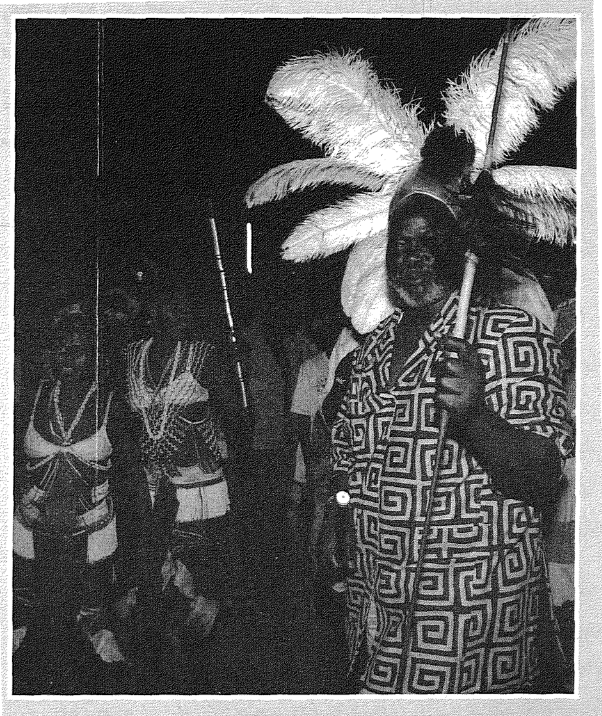
إن قواتكم المسلحة ظلت تراقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط ولكن شرفها الوطنى دفعها لاتخاذ موقف ايجابى إزاء هذا التدهور الشديد الذى يهدد الوطن واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التى رفعتها منبهة من المخاطر ومطالبة بتكوين الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم، ولكن هيئة القيادة السابقة فشلت فى حمل الحكومة على توفير الحد الأدنى لتجهيز المقاتلين.

واليوم يخاطبكم أبناؤكم فى القوات المسلحة وهم الذين أدوا قسم الجندية الشريفة ألا يفرطون فى شبر من أرض الوطن وأن يصونوا عزته وكرامته وأن يحفظوا للبلاد مكانتها واستقلالها المجيد وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لإنقاذ بلادنا العزيزة من أيدى الخونة والمفسدين لا طمعا فى مكاسب السلطة بل تلبية لنداء الواجب الوطنى الأكبر فى إيقاف التدهور المدمر ولصون الوحدة الوطنية من الفتنة السياسية وانهيار كيانه وتمزق أرضه ومن أجل إبعاد المواطنين من الخوف والتشرد والشقاء والمرض.

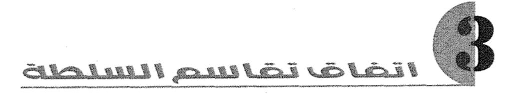
أيها المواطنون الشرفاء:

قواتكم المسلحة ترجوكم للالتفاف حول رايتها القومية ونبذ الخلافات الحزبية والإقليمية، وتدعوكم للثورة معها ضد الفوضى والفساد واليأس من أجل إنقاذ الوطن ومن أجل استمراره وطنا موحدا حرا كريما.

عاشت القوات المسلحة حامية لكرامة البلاد وعاشت ثورة الإنقاذ الوطنى وعاش السودان حرا مستقلا والله أكبر والعزة للشعب السودانى الأبى والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



جارنج فى احتفال شعبى بالجنوب



المبادئ العامة

البند الأول:

١- بالتوافق مع اتفاق ماشاكوس الموقع فى مدينة ماشاكوس بكينيا يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٢، يشكل الاتفاق التالى حول تقاسم السلطة جزءا مكملا لمعاهدة السلام الشامل.

٢- يؤكد الطرفان قبول المبادئ المتفق عليها (للحكم) كما نص عليها بروتوكول ماشاكوس الموقع فى يوم ٢٠ يوليو ٢٠٠٢. أما أدوات تطبيق هذه المبادئ فستكون موضوع هذا الاتفاق الحالى حول تقاسم السلطة.

٣- بالتوافق مع اتفاق ماشاكوس، تكون هياكل الحكم فى السودان خلال الفترة الانتقالية كما يلى:

الحكومة «القومية» (على مستوى الوطن) والتى سيكون لها السلطات لحماية ودعم السيادة الوطنية للسودان ورفاه الشعب السودانى. حكومة إقليم جنوب السودان والتى ستكون لها السلطات والمرجعية عن شعب وولايات إقليم جنوب السودان. حكومات الولايات فى كل أنحاء السودان والتى ستكون لها السلطات على مستوى كل ولاية وتقدم الخدمات العامة على المستوى الحكومى بما ينسجم وتطلعات المواطنين.

٤- يوافق الطرفان على أن تحكم المبادئ التالية توزيع السلطات وتأسيس الهياكل.

٥- الاعتراف فى الوقت نفسه بسيادة الأمة ممثلة بشعبها وضرورة تحقيق الاستقلال الذاتى لحكومة إقليم جنوب السودان وحكومات الولايات المتحدة فى كل السودان.

٦- تأكيد الحاجة فى الوقت نفسه للأعراف والمعايير على المستوى القومى والولائى والإقليمى بحيث تعكس وحدة البلاد وتنوع الشعب السودانى.

٧- الاعتراف بالحاجة لدعم رفاه الشعب السودانى وحماية حقوق الإنسان، والحريات السياسية.

٨- الاعتراف بالحاجة لمشاركة شعب جنوب السودان فى كل المستويات الحكومية والمؤسسات القومية تعبيرا عن الوحدة الوطنية للبلاد.

٩- إتباع أسلوب الحكم الجيد ومبادئ المحاسبة والشفافية والديمقراطية وحكم القانون فى كل المستويات الحكومية لتحقيق سلام دائم.

١٠- الاعتراف بالحاجة لإعطاء الشرعية للبنود المتفق عليها فى هذا الاتفاق، وضرورة تبنى قوانين انتخابية عادلة بما فى ذلك حرية تأسيس الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات عامة بمختلف المستويات الحكومية خلال النصف الأول من الفترة الانتقالية بمشاركة جميع البالغين.

١١- فيما يتعلق بالانتخابات:

(أ) يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الاعتبارات التى لن تكون شرطية عند اكتمالها فيما يتعلق بتوقيت الانتخابات، (وتتضمن، من بين أشياء أخرى، إعادة التوطين وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتعويض وبناء الهياكل. والمؤسسات وتعزيز اتفاقية السلام).

(ب) أيا كان المرشح الذى يخوض الانتخابات يتعين عليه أن يحترم ويلتزم ويعمل على تطبيق اتفاقية السلام.

(جـ) يجب مشاركة مراقبين دوليين للانتخابات.

١٢- فى إدارة حكومة الوحدة الوطنية ينبغى احترام هذه الشروط التالية:

(أ) يجب أن يكون هناك نظام حكم لا مركزى بسلطات واسعة يأخذ فى الاعتبار المستويات الحكومية القومية والإقليمية والولائية.

(ب) يجب أن يكون الدستور القومى الانتقالى، باعتباره نص الإطار القانونى والدستورى كما اتفق عليه فى المادة ٦-٦ من هذا الاتفاق، هو القانون الأعلى الذى يحكم البلاد، وينسجم معه دستور جنوب السودان ودساتير الولايات وكل القوانين على جميع المستويات الحكومية.

(جـ) تقوم العلاقة بين الحكومة القومية وولايات الإقليم الجنوبى عبر حكومة إقليم جنوب السودان، وفق ما هو مفصل فى المادة ١-٤-٤ أدناه، ومثلما هو منصوص عليه فى الدستور القومى الانتقالى ودستور جنوب السودان.

١٣- كل المستويات الحكومية وبالتحديد الحكومة القومية والحكومة الإقليمية والحكومات الولائية فى سياق علاقاتها بين بعضها أو بالأجهزة الحكومية الأخرى يجب أن:

(أ) تحترم استقلالية بعضها البعض.

(ب) تتعاون بدلا من أن تتنافس فى قيامها بمهمة الحكم وأن تساعد بعضها البعض فى الوفاء بالتزاماتها الدستورية.

(جـ) تقوم بوظائفها وتمارس سلطاتها بحيث:

(١) لا تتجاوز على سلطات أو وظائف مستوى حكومى آخر.

(٢) لا تزعم لنفسها سلطات أو وظائف مستوى حكومى آخر يخوله الدستور لها.

(٣) تعزز التعاون بين الحكومة ومستويات الحكم.

(٤) تعزز انفتاح التواصل بين الحكومة ومستويات الحكم.

(٥) تجهد لتقديم العون والدعم لمستويات الحكم الأخرى.

(٦) تعزز التنسيق الجيد بين الوظائف الحكومية.

(٧) تلتزم بإجراءات التعامل بين الحكومات كما هو متفق عليها.

(٨) تدعم التسويات الودية للنزاعات قبل تحويلها للقضاء.

(٩) تحترم وضعية ومؤسسات كل مستويات الحكم الأخرى.

(د) تسمح بالتفاعل والانسجام الجماعى بين كل مستويات الحكم ضمن إطار الوحدة الوطنية ولتحقيق حياة أفضل للجميع.

١٤ حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

(١) يجب أن تتصرف جمهورية السودان، بما فى ذلك كل المستويات الحكومية فى كل البلاد ما يتوافق بالكامل مع الالتزامات المنصوص عليها فى كل المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، الموقعة عليها أو التى توقع عليها. وتتضمن هذه المعاهدات الميثاق الدولى للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الميثاق الدولى لإزالة كافة أشكال التمييز العنصرى، ميثاق حقوق الطفولة، معاهدة الرق لعام ١٩٢٦ والمعاهدة المكملة لها، الميثاق الدولى لمكافحة ومعاقبة جريمة الفصل العنصرى، الميثاق الدولى لمناهضة الفصل العنصرى فى الرياضة، ميثاق حقوق اللاجئين والاتفاقية المتعلقة به، الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان والشعوب. ويجب على جمهورية السودان أن تبذل جهودها للمصادقة على معاهدات حقوق الإنسان الأخرى التى وقعتها.

(٢) أن الحقوق والحريات التى يجب أن يتم التمتع بها فى ظل القانون السودانى وبالتوافق مع شروط المعاهدات المذكورة أعلاه، تتضمن بالتحديد ما يلى:

■ **الحياة**

لكل كائن بشرى الحق فى الحياة. وهذا الحق يحميه القانون. ولا يجوز أبدا حرمان إنسان من حياته (حياتها) اعتباطيا.

■ **الحرية الشخصية**

لكل إنسان الحق فى الحرية والأمن الشخصيين. لا يجوز أن يتعرض إنسان لاعتقال أو احتجاز اعتباطى. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا وفق ظروف تتوافق مع الإجراءات المنصوص عليها فى القانون.

■ **الاسترقاق**

لا يجوز أن يتعرض إنسان للاسترقاق، ويجب حظر الرق وتجارة الرقيق بكل أشكالها. لا يجوز فرض الخدمة القسرية أو السخرة أو العمل على أحد.

التعذيب لا يجوز أن يتعرض إنسان للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو غير إنسانية أو مهنية.

■ **المحاكمات العادلة**

يجب أن يتم إبلاغ أى إنسان يتعرض للاعتقال، فى وقت اعتقاله، بأسباب الاعتقال وأخباره فورا بأى تهم قد تكون موجهة إليه. وفى حال توجيه أى تهم جنائية له أو ضد حقوقه أو التزاماته فى دعوى قضائية وفق القانون، فيجب أن يكون من حق كل إنسان حينها الحصول على محاكمة عادلة وعامة من قبل لجنة قضائية كفؤة ومستقلة وغير متميزة يتم تعيينها وفق القانون. ويجب أن يعتبر كل منهم بجرم جنائى بريئا حتى تثبت إدانته وفقا للقانون. ولا يجوز اعتبار أى شخص مذنبا وإدانته بجرم جنائى نتيجة أى فعل أو تقصير لا يشكل جرما جنائيا وفق القانون الوطنى أو الدولى وقت ارتكابه. وفى حال توجيه أى تهمة جنائية لأى إنسان، فإن من حق أى إنسان وبمساواة كاملة أن يقدم للمحاكمة بدون أى تأجيل غير مبرر وأن يحاكم بوجوده وان يدافع عن نفسه بنفسه أو عبر مساعدة قضائية من اختياره هو وأن يحصل على مساعدة قضائية إن تطلبت مصلحة العدالة ذلك.

■ الخصوصية

لا يجوز أن يتعرض أى إنسان لتدخل اعتباطى أو غير قانونى فى خصوصياته أو عائلته أو مسكنه أو مراسلاته.

■ حرية الفكر والضمير والدين

إن لكل إنسان الحق فى حرية الفكر والضمير والدين.

■ حرية التعبير

يجب أن يكون لكل إنسان حق التعبير عن نفسه.

■ حرية التجمع والتنظيم

يجب الاعتراف بحق التجمع السلمى. ويجب أن يكون لكل إنسان الحق فى التنظيم مع الآخرين بما فى ذلك حق تشكيل النقابات العمالية أو الانضمام إليها لحماية مصالحه.

■ العائلة والزواج

إن العائلة هى الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ومن حقها الحصول على حماية المجتمع والدولة لها. إن من حق الرجال والنساء حين بلوغهم السن القانونية للزواج إن يتزوجوا ويقيموا عائلات.

■ حق التصويت

يجب أن يكون لكل إنسان الحق والفرصة، بدون أى تمييز أو قيود غير منطقية، لأن ينتخب ويترشح فى انتخابات فعلية عامة وذات فرص متكافئة وباقتراح سرى يضمن حرية التعبير وإرادة الناخبين.

■ **المساواة أمام القانون**

يجب أن يحظر القانون أى تمييز وأن يكفل لكل الناس الحماية المتساوية والفعالة ضد التمييز سواء كان ذلك وفق العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو غيره أو الأصل العرقى أو الوطنى أو الممتلكات أو البلاد أو اعتبار آخر.

■ **حرية الحركة**

يجب أن يكون لكل إنسان، بشكل قانونى وضمن أراضى جمهورية السودان، الحق فى حرية الحركة وحرية اختيار مكان السكن.

■ **حقوق الطفولة**

يجب أن يكون لكل طفل الحق، وبدون أى تمييز نتيجة العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الأصل العرقى أو الوطنى أو الممتلكات أو البلاد فى الحصول على كل الإجراءات الحمائية له بما يتطلب وضعه كقاصر.

■ **الحقوق المتساوية**

للرجال والنساء يجب ضمان تكافؤ الحقوق للرجال والنساء فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية مثلما هو منصوص عليه فى الميثاق الدولى للحقوق السياسية والمدنية وفى كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلما هو منصوص عليه فى الميثاق الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يجب أن تكون حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها فى الميثاق الدولى للحقوق السياسية والمدنية متضمنة فى الدستور القومى الانتقالى. ولا يجوز أن يتضمن الدستور أى انتقاص لهذه الحقوق والحريات إلا بما يتوافق مع الشروط المنصوص عليها فى بنود هذا الاتفاق وفقط بموافقة الرئاسة والمجلس التشريعى الوطنى مثلما هو منصوص عليه فى المادة ٣-١٠ من هذا الاتفاق.

إن هذه الحقوق الإنسانية والحريات المدنية يجب أن تكون خاضعة لمراقبة مفوضية حقوق الإنسان المحددة فى المادة ٧-١-٢ من هذا الاتفاق.

البند الثانى. المؤسسات على المستوى القومى:

تتكون المؤسسات على المستوى القومى خلال الفترة الانتقالية من: التشريعية - التنفيذية - القضائية - المؤسسات والهيئات المحددة فى هذا الاتفاق والدستور القومى الانتقالى.

المؤسسة التشريعية الوطنية.

يتم تأسيس مؤسسة تشريعية وطنية من جهازين هما:

جمعية وطنية - مجلس الولايات

يجب أن يعتمد تأسيس المؤسسة التشريعية الوطنية على المبادئ التالية:

(١) يجب أن يكون هناك تمثيل منصف لشعب جنوب السودان فى كلا الجهازين التشريعى.

(٢) يتم الأخذ فى الاعتبار باعتبارات ذات صلة عند تحديد الجوانب التى تؤسس للتمثيل المنصف.

يتم هيكلة وعمل المؤسسة التشريعية القومية:

تتكون من ٣٦٠ عضوا منتخبا وفق الشروط التى تضعها هيئة انتخابية وتمثيلية محايدة وبالتوافق مع قوانين انتخابية عادلة.

وفى أول انتخابات لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية يجب أن يكون ثلثا الأعضاء من الشمال والثلث من الجنوب.

يجب تأسيس مجلس ولايات يضم ممثلين اثنين عن كل ولاية ما دام عدد الولايات ثابتا لم يتغير بشكل يغير التمثيل. وبغض النظر عن عدد الولايات، فإنه يجب ألا تقل حصة الولايات الجنوبية الإجمالية عن ٣٨٪ من الممثلين وألا تزيد على ٤٢٪ فى مجلس الولايات.

يجب إجراء انتخابات عادلة وحرة لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية بما يتوافق مع الدستور القومى الانتقالى الذى يحكم الفترة الانتقالية. ويجب أن يتم تحديد تاريخ الانتخابات من قبل الرئيس بموافقة النائب الأول للرئيس بعد التشاور مع الهيئة الانتخابية، لكن يجب وفى كل الأحوال أن تجرى هذه الانتخابات فى النصف الأول من الفترة الانتقالية وأن يسمح لكل البالغين فى البلاد بالمشاركة فيها.

إلى حين إجراء الانتخابات المشار إليها أعلاه، يجب أن تتكون الجمعية الوطنية من أعضاء وفق النسب المحددة أدناه:

(١) ٦٦,٦٪ (الثلثان) من الأعضاء يمثلون الشمال، على أن يكون ٥٠٪ من العدد الإجمالى للجمعية الوطنية هم من أعضاء الجمعية الوطنية الحالية و ١٦٪ يجب أن يتم اختيارهم من قبل قوى أو أحزاب أخرى لتعزيز الانفتاح على كل الإطراف والاستقرار.

(٢) ٣٣,٣٪ (الثلث) من الأعضاء ممثلين عن الجنوب ويجب أن يكون ٢٧٪ من العدد الإجمالى للجمعية الوطنية معينين من قبل الحركة الشعبية /الجيش الشعبى لتحرير السودان و ٧٪ يتم اختيارهم من قبل قوى أو أحزاب أخرى أو أعضاء حاليين فى الجمعية من الجنوب لتعزيز الانفتاح على كل الأطراف والاستقرار.

يجب أن توافق الجمعية الوطنية على الميزانية القومية السنوية كما يجب أن يوافق فرعا المؤسسة الوطنية التشريعية على خطط توزيع الموارد والعوائد بما يتوافق مع ما ينص عليه الاتفاق حول تقاسم الثروة.

أى تعديل على الدستور القومى يتطلب موافقة ثلاثة أرباع (٧٥٪) من أعضاء كل فرع من فرعى المؤسسة الوطنية التشريعية، كل على حده، وبعد شهرين على الأقل من تقديم مسودة التعديل للأعضاء لمناقشتها. كما أن التعديلات على الدستور الانتقالى التى تمس شروط اتفاقية السلام، لا يمكن التقدم بها بعد موافقة الرئيس والنائب الأول. ويجب

الحصول على ثلثى ٦٦٪ من أصوات أعضاء مجلس الولايات لتمرير تشريعات تمس مصالح الولايات، فيما يجب الحصول على تصويت بالأغلبية فقط فى الفرعين لتمرير التشريعات الأخرى.

أى مشروع قانون توافق عليه الجمعية الوطنية يجب أن يوقعه الرئيس خلال ثلاثين يوما ليصبح قانونا، وعدم التوقيع عليه خلال هذه المدة يجعله فى حكم الموقع.

وللرئيس حق إحالة أى قانون يراه غير دستورى إلى المحكمة الدستورية للنظر فيه قبل توقيعه، لكن ضمن محصلة الثلاثين يوما المذكورة أعلاه. وإذا ما أصدرت المحكمة حكمها بدستورية القانون، يجب على الرئيس أن يوقع على القانون بما يتوافق مع هذا الحكم. أما إذا حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون، فيجب على الرئيس أن يعيده إلى الجمعية الوطنية للنظر فيه.

إن السلطات التشريعية الحصرية للمؤسسة الوطنية التشريعية يجب أن تحترم المواد المنصوص عليها فى الجدول (أ) الملحق بهذا الاتفاق.

السلطات التشريعية الحالية للمؤسسة التشريعية الوطنية يجب أن تكون تلك المواد المنصوص عليها فى الجدول (د) والذى يفسره الجدول (و) الملحقات فى هذا الاتفاق.

السلطات التشريعية المتبقية يجب أن تتم ممارستها بالتوافق مع الجدول (ه) الملحق بهذا الاتفاق.

يجب على فرعى المؤسسة التشريعية الوطنية انتخاب رئيسيهما ونائبى رئيسيهما وغيرهم من المسئولين فى جلستهما الأولى.

يجب على فرعى المؤسسة التشريعية الوطنية وضع ما يتعلق من قواعد وضوابط ولجان وغيرها من الأمور ذات الطبيعة المشابهة.

يتم تحديد موقع ومكان العاصمة الاتحادية من قبل أطراف الاتفاق. ويجب على العاصمة الاتحادية أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكل الأديان والمعتقدات والأعراف.

رقم الإيداع ١١٩٤٣ / ٢٠١١

ISBN 978 - 977 - 320 - 177 - 0



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

أحدث إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

م	اسم الكتاب	المؤلف
١)	الورد فتح فى التحرير	جمعة أبو النيل
٢)	دستور فى صندوق القمامة	صلاح عيسى
٣)	ثورة ٢٥ يناير – قراءة أولى	د/ وحيد عبد المجيد
٤)	المسيحية والمسيحيون فى أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومى
٥)	أزمة اليسار الإسرائيلى.. تدهور وانهيار	هبة جمال الدين
٦)	نجيب محفوظ بين الأدب والدراما	عبد الغفار رشدى
٧)	صراع على روح مصر	حسن أبو طالب
٨)	السعرات الحرارية (تنظيم الغذاء لخفض الوزن)	ياسمين جوردن
٩)	رحلتى إلى آخر العالم	صلاح منتصر
١٠)	أزمة منتصف العمر الرائعة	ترجمة/ سهير صبرى
١١)	القرآن الكريم فى أدب نجيب محفوظ	مصطفى بيومى
١٢)	الغش الانتخابى أسبابه وسبل مواجهته	إيهاب مختار فرحات
١٣)	الأخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل – كيف كانت الجماعة.. وكيف تكون؟	د/ وحيد عبد المجيد
١٤)	حياة بنى إسرائيل فى مصر بين حقائق الدين ومصادر التاريخ	م/ هشام سرايا
١٥)	الفلسطينيون – سقوط المحرمات	عماد سيد أحمد
١٦)	سفر العشاق	عزت السعدنى
١٧)	حكايات وراء الأغانى – زمن الفن الجميل	مصطفى الضمرانى
١٨)	أفريقيا تتحول – كلام فى الديمقراطية	د/ عبد الملك عودة
١٩)	المثقفون وثورة يوليو	د/ مصطفى عبد الغنى
٢٠)	مدخل إلى إحتراف الترجمة	إبراهيم الخضرى
٢١)	رحلات بن عطوطة	محمود السعدنى
٢٢)	مسافر على الرصيف	محمود السعدنى
٢٣)	تقرير النمو استراتيجيات النمو المطرد والتنمية الشاملة	
٢٤)	مأزق الحركة الشيوعية المصرية	طلعت رميح
٢٥)	كنتم عايشين إزاى؟	د/ شريف قنديل
٢٦)	الدبلوماسية المصرية والهموم العربية	هانى خلاف
٢٧)	من بوش إلى أوباما	د/ وليد عبد الناصر
٢٨)	مقتنيات الأهرام (شعبى – بورترية – مناظر)	

منافذ إصدارات مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع

■ **القاهرة**

- ١٦٥ شارع محمد فريد — ت : ٢٣٩٠٤٤٩٩
- مكتبة الأوبرا – ميدان الأوبرا – العتبة — ت : ٢٥٩٠٦٢٧٢
- مكتبة الأهرام – أركاديا مول — ت : ٢٥٧٧٥٤٤٨

■ **الفنادق السياحية**

- شيراتون القاهرة ٨٨ — ت : ٢٧٧٠٤٥٧٤ – ٣٣٣٦٩٨٠٠
- جراند حياة القاهرة – داخلى ٦٣١٥ — ت : ٢٣٦٢١٧١٧ – ٢٣٦٤٨٢٣٠
- هيلتون رمسيس (السوق التجارى) — ت : ٢٧٧٠٤٦٤٦ – ٢٥٧٧٧٤٤٤
- سميراميس انتركونتيننتال — ت : ٢٧٩٢٢٥٣٧
- إنتركونتيننتال هليوبوليس مدينة نصر — ت : ٢٤٨٠٠١٠٠

■ **بنها**

- شارع الشهيد فريد ندى — ت : ٠١٣/٣٢٢٣٨٤٨

■ **الإسكندرية**

- طريق الزعيم جمال عبد الناصر — ت : ٠٣/٤٨٤٨٥٦٣

■ **الزقازيق**

- شارع ٢٣ يوليو – عمارة الأوقاف — ت : ٠٥٥/٢٣٠٦٦٥٧

■ **أسيوط**

- مبنى جامعة أسيوط — ت : ٠٨٨/٢٣٣١٠٦٥

■ هذا الكتاب

هل شمال السودان مستعد للتعايش مع جنوب مستقل يستحوذ على نحو ٧٠٪ من احتياطى نفط البلاد؟

ما مصير كوادر الشمال فى الجنوب والعقول الجنوبية المقيمة بالشمال وما يترتب على ذلك من نزوح جماعى قد يفوق ما جرى فى دارفور..

وكارثة الحدود بدءا من جبال النوبة ومرورا بمنطقة النيل الأزرق وأبيى وجنوب كردفان، انتهاء بشرق وغرب السودان.. كلها أوراق يخشى كل سودانى من أن تتحول إلى فتيل لإشعال الفتن وإثارة القلاقل.

انفصال الجنوب كابوس للعرب لن يمر بسهولة فهو يحتاج إلى جراحة دقيقة على طريقة فصل توأمين ملتصقين..

هذه الجراحة جرت فى غرف عمليات أشرفت عليها ونفذتها وتستفيد منها بالدرجة الأولى أطراف خارجية تأتى فى مقدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل.. وهنا مصدر الوجع.

■ الناشر

حمدى الحسينى

كاتب وصحفى متخصص فى الشئون العربية بمجلة روزاليوسف

صدر له:

- لاجئ فى لندن ٢٠٠١
- دارفور أرض السحرة والقرآن ٢٠٠٧
- أمريكا فى مفترق الطرق ٢٠٠٩

hamdyelhussiny@yahoo.com



الناشر: مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع - مؤسسة الأهرام

توزيع الأهرام

الطباعة: مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر